

Distr.: General
7 May 2021
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

15-6 تموز/يوليه 2021

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت**

التعافي المستدام والمرونة من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو

يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية

المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030

في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

تجميع الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021

مذكرة من الأمانة العامة

تحليل الأمانة العامة طيه الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من 43 دولة
من الدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعه
لعام 2021، وفقا لقرارات الجمعية العامة 290/67 و 1/70 و 299/70***.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 3 تموز/يوليه 2021.

** E/HLPF/2021/1.

*** تمثل الرسائل وجهات نظر الحكومات المعنية وتنقل الأمم المتحدة محتوياتها كما وردت، مقتصرة على إجراء تعديلات
تحريرية بحتة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050721 220621 21-06109 (A)



أفغانستان

[الأصل: بالإنكليزية]

تحقيق الاعتماد على الذات من خلال تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تتشرف أفغانستان بتقديم تقريرها الاستعراضي الوطني الطوعي الثاني عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة هذا العام. ومنذ اعتماد الأهداف، ألزمت الحكومة نفسها بتحقيق هذه الخطة الإنمائية العالمية. وللبرهنة على الإرادة السياسية وتعزيز تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، أدمجت أفغانستان الأهداف في إطارها للتنمية الوطنية، وأنشأت آلية مؤسسية لتهيئة بيئة مؤاتية للابتكار السياساتي والتقني، ونجحت في وضع أهداف وطنية من خلال إجراء مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة.

وإلى جانب الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الغايات المحددة، واجهت أفغانستان تحديات كبيرة قائمة ومستجدة، مما أثر على جهود البلد الإنمائية، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً. وكان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبها الاجتماعية - الاقتصادية، وانخفاض النمو الاقتصادي، وإطالة أمد عملية السلام وما يرتبط بذلك من زيادة في الخسائر في صفوف المدنيين والعسكريين، والأثر السلبي لانسحاب قوات التحالف الدولي، وزيادة العبء الأمني الملقى على عاتق الحكومة، وتأثير تغير المناخ، أثر مباشر على التقدم الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي في أفغانستان، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالنظر إلى الحالة السائدة، أعلنت الحكومة الأفغانية عن وضع الإطار الوطني الثاني للسلام والتنمية في أفغانستان في تموز/يوليه 2020 لمواصلة خطة القضاء على الفقر، وتطوير البلد وصولاً إلى اقتصاد منتج تتوافر له مقومات الاعتماد على الذات ومندمج في المنطقة والعالم، والاستثمار في مؤسسات قوية مع مواصلة مساعيها للتصدي للمخاطر التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وسينصب تركيزنا الإنمائي خلال السنوات الخمس المقبلة على بناء السلام وبناء الدولة وبناء الأسواق.

ويمكن في صميم رؤيتنا مبدأ استجابة الدولة لمطالب المواطنين، ولا سيما مطالب النساء والفئات الأكثر ضعفاً، بطريقة مباشرة وخاضعة للمساءلة وشفافة. وقد اتخذت الحكومة خطوات ملموسة منذ آخر استعراض وطني طوعي لها، في عام 2017. وتشمل الخطوات المتخذة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) إدماج الأهداف على الصعيد الوطني، بما في ذلك 16 هدفاً، و 110 غايات، و 177 مؤشراً؛

(ب) بغية زيادة تحسين البيئة التمكينية السياسية والتقنية، وضع ترتيب مؤسسي جديد برئاسة الرئيس التنفيذي، مع إنشاء أربع لجان مواضيعية لتوفير منبر رفيع المستوى مستدام يتيح إشراك مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وشركاء التنمية؛

(ج) مواصلة أهداف التنمية المستدامة الوطنية مع إطار السلام والتنمية، بما في ذلك الصيغة الثانية منه؛

(د) مواصلة أهداف التنمية المستدامة الوطنية في أفغانستان مع البرامج الوطنية العشرة ذات الأولوية؛

(هـ) إعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة الوطنية في أفغانستان باستخدام منهجية تحليلية متعددة المعايير، منحت درجات لجميع غايات الأهداف على أساس متوسط خطي مرجح لمستوى الإلحاق، والأثر الشامل، ومؤشرات تحليل الثغرات في السياسات؛

(و) استكمال تحليل ثغرات البيانات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الوطنية في أفغانستان؛

(ز) وضع نموذج التوازن العام القابل للحوسبة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويجري العمل على إعداد لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة، وإطار الرصد والتقييم، واستراتيجية التمويل، وتقدير التكاليف.

وكان لجائحة كوفيد-19 أثر سلبي كبير على الجهود المتسارعة التي تبذلها أفغانستان لتحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المخطط لها، وأهداف التنمية المستدامة عموماً. وسرعان ما أدركت الحكومة خطورة الجائحة، ورسمت مسارها في خمس مراحل - الإقرار، والتقصي، وتقييم الشدة، والإغاثة، والتعافي - ونظمت استجابة على نطاق الدولة بأسرها، حيث فوضت سلطة غير مسبقة إلى وزارة الصحة العامة ومحافظي الولايات.

واضطلعت الحكومة، بالنظر إلى الحقائق المالية، بإعادة هيكلة لبرامجها القائمة، وأغلقت المشاريع المتعثرة، ونسقت جميع الموارد للمساعدة على تلبية الاحتياجات الفورية للمواطنين واستيفاء أهداف الإغاثة والاستجابة والتعافي والقدرة على الصمود المتصلة بجائحة كوفيد-19. ونظراً للأثر الهائل للجائحة، لن تتمكن أفغانستان في الأجلين القصير والمتوسط من تلبية جميع احتياجات التمويل من مصادر الإيرادات المحلية.

ونحن نلتزم بالتعاون الدولي الهادف، ونولي في غضون ذلك أهمية كبيرة لهذا التعاون، فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من إقامة شراكة عالمية في مجالات التمويل والتكنولوجيا والتجارة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق فلسفتها الأساسية المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب.

ويستكمل التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة مساعيها الرامية إلى تحقيق تطلعاتنا الوطني إلى كفالة السلام الدائم والاعتماد على الذات والنمو الاقتصادي ونحن ننقل إلى النصف الثاني من عقد التحول في أفغانستان، الممتد من عام 2021 إلى عام 2025.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]

تقدّم أنغولا استعراضها الوطني الطوعي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للمرة الأولى، وتلتزم نفسها بالاستعراض الطوعي والتشاركي لتنفيذها ومتابعتها. وتحت قيادة رئاسة الجمهورية وبالتنسيق من وزارة الاقتصاد والتخطيط وبالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة في أنغولا، أنشئت منصة أهداف التنمية المستدامة في حزيران/يونيه 2020 بمشاركة العديد من القطاعات ذات الصلة.

النقاط البارزة

يواجه اقتصاد أنغولا منذ عام 2014 ركوداً بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور الإنتاج، وهو ما فاقمته مؤخراً جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتركز أنغولا، من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة

هذه الأزمة وتقليل اعتمادها على النفط، على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهامة في المجال الاقتصادي، ترد في خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2022 وتهدف بشكل خاص إلى تثبيت الاقتصاد الكلي والخصخصة والتنويع. فمن ناحية، كشفت هذه الأزمات أكثر عن ضعف اقتصاد أنغولا وتحوله الهيكلي المحدود، مع الاعتماد الكبير على النفط، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب (54,4 في المائة في عام 2019). ومن ناحية أخرى، اعتمدت أنغولا بسرعة خطة التصدي لجائحة كوفيد-19 (تهدف خطة التنمية الوطنية إلى تطعيم حوالي 17 مليون شخص)، إلى جانب مجموعة من التدابير للتخفيف من الأثر الاقتصادي على الأعمال التجارية والأسر وقطاعات الاقتصاد غير الرسمي.

وبدأت أيضاً الجهود التي بذلتها الحكومة في الماضي من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية تؤدي بعض النتائج. وتحولت أنغولا إلى بلد له تصنيف متوسط على مؤشر التنمية البشرية. وفي جملة أمور أخرى، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، من حوالي 300 لكل 100 000 مولود حي في بداية القرن إلى حوالي 68 في عام 2015. ويبلغ صافي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي 39,9 في المائة (2019)، وفي الفترة بين عامي 1990 و 2019، ارتفع متوسط العمر المتوقع بمقدار 15,8 سنة ليصل إلى 61,2 سنة. واستطاع البلد أيضاً أن يخطو خطوات كبيرة في مسار القضاء على الجوع، حيث انخفض معدل انتشار سوء التغذية من 52,2 في المائة (2004-2006) إلى 19 في المائة (2017-2019).

التحديات والفرص

تتمتع أنغولا بموارد بشرية وطبيعية هامة لها دور أساسي في تحقيق التحول والتنويع الهيكليين وتعزيز الإنتاجية والازدهار الشاملين للجميع والمستدامين، بالاستناد إلى مؤسسات متينة.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في ضمان ترجمة الإصلاحات إلى زيادة في فرص العمل اللائقة العالية الجودة والحد من الفقر المتعدد الأبعاد، الذي لا يزال مرتفعاً، حيث يعيش أكثر من نصف الأنغوليين في هذه حالة فقر، ولا سيما في المناطق الريفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري تحسين إمكانية الحصول على سلسلة من الخدمات، بما في ذلك التعليم العالي الجودة والتدريب التقني والمهني ومياه الشرب والكهرباء والإنترنت والانتماء، والحد بشكل عام من أوجه عدم المساواة الرئيسية بين المناطق الحضرية والريفية، والتفاوتات الاقتصادية - حيث يعيش حوالي 23 في المائة من السكان على أقل من نصف متوسط الدخل - وبين الرجال والنساء. وبلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في عام 2019 ما قدره 0,536، وفرص الحصول على التعليم متاحة بقدر أقل للنساء والفتيات، كما أنهن أكثر تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويعانين أكثر من العنف الجنساني، ومن نقص التمثيل في هيئات صنع القرار، وفرصهن في الحصول على العمل أقل مقارنة بغيرهن.

ويؤكد البلد مجدداً أيضاً أهمية الاستدامة في هذه العملية. وقد صدّقت أنغولا على اتفاق باريس وهي تفخر بامتلاكها لتنوع بيولوجي غني وموارد طبيعية وفيرة يتعين عليها إدارتها. غير أن آثار تغير المناخ واضحة، لا سيما في الجنوب والمناطق الساحلية، حيث تسبب الجفاف الذي شهدته في الفترتين 2012-2016 و 2019-2021 في أضرار جسيمة وهدد التقدم المحرز نحو القضاء على الجوع.

سبل الماضي قدما

في شباط/فبراير 2021، اتخذت الجمعية العامة القرار 259/75 بشأن تمديد الفترة التحضيرية التي تسبق رفع أنغولا من فئة أقل البلدان نمواً إلى عام 2024، نظراً لشدة ضعفها الاجتماعي - الاقتصادي. ويُشكّل هذا التمديد فرصة لاستعراض وتعزيز تدابير الدعم الدولي ذات الصلة في البرنامج الحكومي ولتعزيز الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين من خلال استراتيجية انتقال وطنية سلسة.

ويتيح إعداد الاستعراض الوطني الطوعي أيضاً فرصة لتطوير نظم لإنتاج وجمع وتصنيف وتحليل البيانات الإحصائية اللازمة لمواصلة رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاستعراضات المقبلة حتى عام 2030.

وتهدف خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2022 إلى تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف من خلال تعزيز رصد تنفيذها، ودمجها في الخطط السنوية والميزانية الوطنية، ومن خلال تحسين مشاركة القطاع الخاص في زيادة الاستثمارات في سلاسل القيمة الإنتاجية، التي تهدف إلى توفير فرص عمل كبيرة وتعود بالنفع على الشباب والنساء بوجه خاص.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

تقع دولة الجزيرتين التوأمين، أنتيغوا وبربودا، في شمال البحر الكاريبي، وتشمل محمية ريودندا الطبيعية غير المأهولة. وسيصادف يوم 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مرور 40 عاماً على استقلالنا السياسي. ويسرنا أن نقدم استعراضنا الوطني الطوعي الأول، مع تسليط الضوء على التزام الحكومة والشعب بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2016، فُرض حظر على الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام، وهو إجراء جريء من قِبل دولة صغيرة تركز على تحسين حياة شعبها والبيئة سعياً لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة. ورغم هذا الإنجاز الجدير بالثناء، لا يزال السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة محفوفاً بالتحديات بسبب أوجه الضعف، بما في ذلك ارتفاع المديونية؛ والقابلية للتعرض للصدمات الخارجية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والقوانين التي تتجاوز آثارها الحدود الوطنية والأزمات الصحية؛ وعدم استقرار الاقتصاد العالمي؛ ووجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدائية.

غير أن الحكومة لا تزال عاقدة العزم على تحقيق أهدافها المتعلقة ببناء الدولة، ووضعة الناس في قلب التنمية، حيث يعكس الاستعراض الوطني الطوعي التزامنا الثابت بالنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعدم ترك أحد خلف الركب. واسترشد الاستعراض بالتفاعل التشاركي لأصحاب المصلحة مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وشبابنا.

الزخم الإنمائي في أنتيغوا وبربودا في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

يتمتع شعبنا بدخول مرتفعة نسبياً، مما يسمح له بالعيش حياة أفضل وأطول وأكثر صحةً. وفي أنتيغوا وبربودا، التي تصنفها الأمم المتحدة كبلد مرتفع الدخل، تبلغ قيمة مؤشر التنمية البشرية 0,778، وهي إحدى أعلى القيم في منطقتنا، مما يضعها في المرتبة الثامنة والسبعين من أصل 189 بلداً. وهذه القيمة

دليل على الجهود الحثيثة الرامية إلى دفع التحول الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا نحو التركيز على الناس في المقام الأول. غير أن هذا الإنجاز أعاق حصولنا على التمويل الميسر، مما قيد قدرتنا على أن يصبح بلداً خالياً من الفقر.

ونحن نواصل مع ذلك التركيز الاستراتيجي على الحد من الفقر ومن عدم المساواة في الدخل، مع الاستثمار في التعليم والتدريب. ويصاحب هذا التركيز جهودنا لدعم القطاع الخاص من خلال القروض والمساعدة التقنية، على نحو يكفل قدرته على التنافس والابتكار على الصعيد الدولي. غير أن هذا المستوى من التنافسية والابتكار على الصعيد العالمي لا يزال يتعثر بسبب الإدراج الأحادي الجانب في القائمة السوداء الاقتصادية، والتهديدات المحدقة بعلاقات المراسلة المصرفية، ووجود هيكل تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عدائي.

إن البلد الذي تحيط به المياه ينطوي على إمكانات إنمائية غير مستغلة تحتاج إلى إدارة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وسعياً إلى تحقيق اقتصاد أزرق مستدام، تشارك أنتيغوا وبربودا بنشاط في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن إعانات مصائد الأسماك، التي تهدف إلى إلغاء إعانات مصائد الأسماك التي تسهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، مما يؤدي إلى قدرات الصيد المفرطة والصيد المفرط.

التقدم الذي أحرزته أنتيغوا وبربودا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وغيرها من الصدمات الخارجية

تتوخى جهودنا في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 "البناء مستقبلاً بشكل أقوى" حيث اقتربنا من تحقيق التعافي في بربودا، التي اجتاحتها إعصار إيرما في عام 2017. ونحن من بين البلدان القليلة في العالم التي ينخفض فيها معدل الوفيات والعدوى، ويرتفع فيها معدل التعافي، وتخلو من بؤر معروفة لتفشي جائحة كوفيد-19 في المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من جهودنا، تسبب الفيروس في العديد من الاضطرابات لاقتصادنا ومواطنينا. وقدرتنا على التعافين رهن بمدى التكافؤ في فرص الحصول على اللقاحات، والإدارة العالمية للفيروس، ودعم شركائنا في التنمية.

وقد أنجزنا الكثير في إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالناس، ولا سيما الأهداف 1 و 2 و 3 و 4، بالإضافة إلى الهدف 8، الذي يركز على الازدهار، وكذلك بفضل بُعد نظرنا في تحديد أولويات الاقتصاد الأزرق المجسد في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وإن استمرت التحديات. ولا نزال نتأثر بشدة بتغير المناخ، وبتزايد حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية، وبعدم قدرتنا على الحصول على التمويل الميسر، وهو ما يؤكد الحاجة إلى مؤشر للضعف معترف به كأداة للقياس.

خطواتنا التالية لتسريع توطين جدول الأعمال العالمي

هذا هو الوقت المناسب للمضي قدماً بجدول الأعمال العالمي، في ضوء المكاسب الإنمائية المعززة التي يتعين تحقيقها من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونظراً لأننا بصدد استعراض خطتنا الإنمائية الوطنية.

وقد أنشئت لجنة وطنية معنية بأهداف التنمية المستدامة، وتتواصل الجهود الرامية إلى التماس المساعدة لوضع استراتيجية شاملة للاتصالات وإشراك أصحاب المصلحة، وإيفاد بعثة للتعميم والتسريع

والدعم على مستوى السياسات للمساعدة في مواصلة الأهداف عبر السياسات والبرامج وتحديد عوامل التسريع بغية تحقيق إمكاناتنا الإنمائية.

ونحن متحمسون وعازمون وملزمون بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجعل بلدنا مكانا جيدا للعيش يشمل الجميع.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

تولي زمام أهداف التنمية المستدامة

تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لجمهورية أذربيجان في وضع نموذج للتنمية المستدامة يتسم بالعدل والإنصاف ويشمل الجميع. وهذا هو الاستعراض الوطني الطوعي الثالث الذي تقدمه أذربيجان منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإدماجها في سياستها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ويقود مجلس التنسيق الوطني المعني بالتنمية المستدامة ووزارة الاقتصاد عملية الاستعراض الوطني الطوعي بدعم من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمان والوزارات الرئيسية والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.

أولويات التنمية الوطنية لأذربيجان، 2030

تدخل أذربيجان مرحلة استراتيجية في هذه الحقبة الجديدة بعد الجائحة وانهاء النزاع، تمتد من عام 2021 إلى عام 2030. وإدراكا منها للاتجاهات والتحديات العالمية، تحدد حكومة أذربيجان وسائل تنمية البلد الطويلة الأجل ومساراته نحو التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية من خلال تحديد خمس أولويات وطنية مقابلة (أقرها مرسوم رئاسي) للعقد اللاحق. وهذه الأولويات، التي تتماشى مع التزامات أذربيجان في إطار خطة عام 2030، هي كالتالي:

- اقتصاد تنافسي ينمو باطراد؛
- مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية الديناميكية والشاملة للجميع؛
- رأس المال البشري التنافسي وإفساح المجال للابتكار الحديث؛
- عودة قوية إلى الأراضي المحررة؛
- بيئة نظيفة ونمو أخضر في البلد.

وانتهاء النزاع بين أرمينيا وأذربيجان يتيح فرصا اقتصادية جديدة ليس فقط لأذربيجان ولكن للمنطقة أيضا. وفي هذا الصدد، ستُشكّل إعادة تأهيل المناطق المحررة والمتضررة من النزاع وإعادة بنائها وإدماجها أحد التوجهات الرئيسية للأولويات الإنمائية لأذربيجان في السنوات المقبلة.

إعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في حدوث اختلالات كبيرة في حياة الناس في جميع أنحاء العالم وأثرت تأثيراً جسيماً على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أذربيجان في عدة مجالات - النمو الاقتصادي والعمالة والرعاية الصحية والتعليم والسياحة. ومنذ الربع الأول من عام 2020، كان لانتشار جائحة كوفيد-19 في أذربيجان وما تلى ذلك من إغلاق إلزامي تأثير سلبي بالطبع على النشاط الاقتصادي، وأدى إلى انخفاض بنسبة 4,3 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وللتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19، وافقت حكومة أذربيجان على برامج دعم لتقديم المساعدة المالية المباشرة (إجماليها 1,5 بليون دولار في عام 2020)، من خلال إعانات الأجور لرواد الأعمال، والامتيازات الضريبية، ومدفوعات الجمارك والتأمين، والاستحقاقات للعاطلين عن العمل والعاملين في القطاع العام، وتغطية نفقات التعليم والصحة. ونتيجة للدعم الفعال، يفترض أن تكون الفترة 2021-2022 فترة تعافي لأذربيجان. وبالتوازي مع التدابير الداخلية المتخذة، تشارك الحكومة بنشاط في مكافحة جائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي من خلال برامج ثنائية ومتعددة الأطراف، وقدمت الدعم إلى 33 بلداً عن طريق تقديم المعونة الإنسانية والمساعدة المالية.

النمو الأخضر

تعترف حكومة أذربيجان بأن تغير المناخ العالمي ينبغي أن يستند إلى إدخال تكنولوجيات نظيفة، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة النظيفة، وإعادة التدوير وتطهير المناطق الملوثة. وفي هذا الصدد، تشمل الأولويات المختارة إيجاد بيئة إيكولوجية عالية الجودة ومساحات للطاقة الخضراء، فضلاً عن بناء مدن ذكية وقرى ذكية على أساس أولويات التنمية الوطنية والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

الخطوات التالية فيما يتعلق بالتحديات

- بدافع من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تعزيز نظام الرعاية الصحية وتوسيع نطاق تغطية عملية التطعيم مع مساعدة النشاط الاقتصادي على التعافي من خلال الإلغاء التدريجي للإغلاق الإلزامي؛
- تسريع التنوع الاقتصادي وضمان التنمية الدينامية للقطاع غير النفطي، مما يساهم في تنفيذ الأهداف. وسيتم ذلك من خلال إنشاء التكتلات، وتشكيل بيئة مواتية للأعمال التجارية، ووضع نظام وطني للابتكار، وتشكيل إطار مؤسسي موات؛
- تطوير رأس المال البشري التنافسي من خلال توسيع نطاق برامج سوق العمل النشطة وزيادة الاستثمار في التعليم وضمان إمكانية الوصول الكامل إلى نظام التأمين الصحي الإلزامي؛
- تعزيز استخدام مصادر الطاقة البديلة وحماية التنوع البيولوجي، فضلاً عن ضمان اتخاذ الوكالات الحكومية تدابير للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من أجل الوفاء بالالتزامات الناشئة عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛
- ضمان التنمية المستدامة من خلال إعادة تأهيل الأراضي المحررة وإعادة إعمارها وإدماجها في ضوء الأهداف وغيرها من التحديات والموارد والمنظورات الدولية؛

- تحسين جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، بوسائل من بينها تعزيز القدرة على التحليل وتوليد بيانات مصنفة مفصلة عن نوع الجنس والأصل الإثني والفئات العمرية والموائل والمناطق و/أو المقاطعات الإدارية؛
- إنشاء آلية تمويل أهداف التنمية المستدامة بمشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية لتحقيق غايات مختارة مرتبطة بالأهداف.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]

في أيلول/سبتمبر 2019، بعد سنة واحدة من تقديم جزر البهاما استعراضها الوطني الطوعي الأول إلى الأمم المتحدة، ضرب إعصار دوريان جزيرتي أباجو وغراند بهاما، حيث دُمّرت بلدات كاملة بفعل هبوب رياح من الفئة الخامسة وحالات مد عاصفي تجاوزت 20 قدماً. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، نتضرر أكثر من غيرنا بآثار تغير المناخ، على الرغم من أننا الأقل إسهاماً فيه. وقد شكل إعصار دوريان مثلاً مدمراً على مدى القوة التي يمكن أن تتسم بها هذه الآثار.

وفي أيلول/سبتمبر 2019، استجابت السلطات الحكومية بسرعة بإنشاء وزارة التأهب للكوارث وإدارتها وإعادة الإعمار، مما أدى إلى اتخاذ خطوة هامة نحو تعزيز القدرات الوطنية في مجالي التأهب للكوارث والاستجابة لها. وتضم الوزارة الجديدة الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ وهيئة إعادة الإعمار بعد الكوارث، اللتين تعملان معاً لتسهيل التخطيط لتخفيف حدة آثار تغير المناخ، والتأهب المجتمعي، وتبادل المعلومات العامة، وتنسيق التعافي.

ومدت منظمات وبلدان عديدة يد العون للمساعدة في إعادة بناء جزر البهاما على نحو أفضل. ونسقت الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ الاستجابة لحالات الطوارئ بدعم من الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث ومختلف البلدان والوكالات، بما فيها وكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات الإنسانية. وأثنى الأمين العام خلال زيارته لجزر البهاما على استجابة الحكومة للكارثة وتعهده بتقديم الدعم الكامل من الأمم المتحدة. وكان لهذه الشراكات أهمية حاسمة في جهود التعافي في جزر البهاما.

وفي آذار/مارس 2020، أعلنت حكومة كومنولث جزر البهاما عن أول حالة مؤكدة للإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلى الفور، بدأ البلد في الاستعداد لمختلف الآثار المترتبة على الجائحة. وجاء ذلك في شكل أوامر طوارئ صادرة عن رئيس الوزراء وضعت، في جملة أمور، جدولاً زمنياً للإغلاق في البلد. وفُرض ارتداء الكمامات وزيادة بروتوكولات النظافة الصحية بوصفها تدابير إلزامية، إلى جانب حظر التجول ليلاً وإغلاق جميع الأعمال التجارية والمنظمات غير الأساسية، والإبحار التجاري، والنقل العام، والتجمعات. واقتربت بروتوكولات كوفيد-19 بإنشاء وحدة إنفاذ معنية بالجائحة ضمن قوة شرطة جزر البهاما الملكية. والغرض من الوحدة هو الحد من انتهاكات بروتوكولات الحجر الصحي وتسيير دوريات في الأماكن العامة لضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية الصحية.

وعلى غرار بلدان أخرى كثيرة، تأثرت جزر البهاما بطرق غير مسبقة نتيجةً لجائحة كوفيد-19 العالمية، التي تشقت في الوقت الذي كان فيه البلد عاكفاً على إعادة البناء والتعافي من أشد الأعاصير التي عصفت بالبلد حتى الآن من حيث أثره التدمير. وقد أثر هذان الحدثان التاريخيان معاً على التقدم المحرز

نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولئن حدثت بعض النكسات، احتفظت جزر البهاما بقدرتها على الصمود واستجابت بسرعة وعلى نحو استراتيجي للجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة لتحقيق رؤية عام 2030، وهي خطة التنمية الوطنية.

ويعتمد اقتصاد جزر البهاما اعتماداً كبيراً على السياحة والخدمات المالية. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى توقف عجلة صناعة السياحة، مما أدى إلى سلسلة من الآثار المتعاقبة فيما يتعلق بالوظائف الفندقية والسياحية. وللتخفيف من حدة الضغوط الناجمة عن نقص فرص العمل، أنشأت حكومة كومنولث جزر البهاما فرقة العمل الوطنية لتوزيع الأغذية، التي قدمت المساعدة الغذائية الطارئة. وحتى الآن، تُشكّل فرقة العمل هذه إحدى أكبر مبادرات الرعاية الاجتماعية المشتركة بين القطاعين العام والخاص في جزر البهاما. ولتيسير تغليف المواد الغذائية وتوزيعها، دخلت الحكومة في شراكة مع منظمات دينية ومنظمات غير حكومية. وقدمت وزارة الخدمات الاجتماعية والتنمية الحضرية أيضاً مساعدات غذائية طارئة، واتخذت ترتيبات خاصة بالعاملين في مجال السياحة. ودفع مجلس التأمين الوطني أكثر من 45 مليون دولار من استحقاقات البطالة لمساعدة المحتاجين.

وافتح مركز تنمية الأعمال التجارية الصغيرة واستثمر أكثر من مليوني دولار في أكثر من 550 شركة صغيرة من خلال برامجه للمنح الذي ظل متاحاً طوال فترة نقشي الجائحة. ويعمل المركز على تزويد رواد الأعمال الحاليين والناشئين بالموارد والأموال اللازمة لفتح وتعهّد مشروع تجاري ناجح. ومن خلال برنامجه لتسريع إتاحة الأدوات اللازمة وغيره من المبادرات، يعمل المركز في نهاية المطاف على تحسين الاقتصاد.

وعلى الرغم من التحديات المختلفة التي واجهتها جزر البهاما خلال العامين الماضيين، فإنها تؤكد من جديد التزامها والأولوية العليا التي تُعلّق على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في البرامج والسياسات الوطنية. ويخطو البلد خطوات واسعة في جميع القطاعات لضمان نجاحنا في إيجاد المستقبل المستدام الذي نصبو إليه وتأكيد استمرار التزامنا بعدم ترك أحد خلف الركب.

ويتطلع وفد جزر البهاما إلى المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2021، ويقدر الفرص التي ستتأتى من التبادلات المثمرة مع الوفود والجهات صاحبة المصلحة الأخرى.

بوتان

[الأصل: بالإنكليزية]

في حين تأثر التقدم الذي أحرزته بوتان نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بجائحة كوفيد-19، فقد تعاملت مع الوضع بشكل جيد، نظراً لتدابير الاستجابة الوقائية والشاملة القوية المعمول بها منذ أوائل عام 2020. وسُجل ما مجموعه 1 111 حالة إصابة حتى 2 أيار/مايو 2021، منها 117 حالة قيد العلاج، ولم تسجل سوى حالة وفاة واحدة ذات صلة بهذا المرض. وتم تطعيم أكثر من 93 في المائة من السكان المؤهلين، والجهود جارية لضمان توزيع الجرعة الثانية.

وتوفر خطة للطوارئ الاقتصادية قيمتها 4,492 بليون نغولتروم الدعم على سبيل الأولوية لقطاعي السياحة والبناء، والزراعة وإنتاج الماشية، وتخزين المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية. وقد ساعد برنامج

”رفاه الشعب“ (Kidu) للإغاثة الذي يريعه ملك بوتان - وهو يندرج ضمن صلاحيات الحماية الاجتماعية الهامة المنوطة بجلالة الملك - في الحفاظ على سبل عيش نحو 52 644 فرداً إلى جانب دعم مدفوعات الفائدة لأكثر من 139 096 من أصحاب حسابات القروض. واتخذت أيضاً عدة تدابير نقدية ومالية.

وفي غضون ذلك، وإذ تتفق فلسفة السعادة الوطنية الإجمالية لبوتان إلى حد كبير مع أهداف التنمية المستدامة وتُشكّل أساس خططها الخمسية، لا تزال الشواغل ذات الأولوية المحددة في تقريرها الاستعراضي الوطني الطوعي الأول تعالج من خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة (تشرين الثاني/نوفمبر 2018 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023). وقد أنشئت أيضاً منصة ديوا، وهي لوحة متابعة متكاملة لرصد مؤشر السعادة الوطنية الإجمالية وأهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز في الخطة الخمسية.

ومن أجل ضمان جودة النتائج الاجتماعية الرئيسية وشمولها للجميع، يجري تنفيذ برنامج صحي رئيسي. وتم إقرار سياسات وطنية بشأن المساواة بين الجنسين والإعاقة وصحة الأم والطفل. ويجري تنفيذ برامج رئيسية بشأن السياحة المستدامة والزراعة العضوية والصناعات المنزلية والصناعات الصغيرة والتحول الرقمي لتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

وقد أعدت استراتيجية الانتقال السلس لبوتان من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام 2023، ويجري حالياً وضع خريطة طريق اقتصادية للقرن الحادي والعشرين. وفي الوقت نفسه، فإن التركيز على تحسين الكفاءة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية سوف تعززه استراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي وُضعت مؤخراً.

واعتمدت في إطار الجهود الرامية إلى إدارة آثار تغير المناخ سياسة وطنية لتغير المناخ، واستراتيجية للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)، واستراتيجية مستكملة للبيئة، في جملة مبادرات أخرى. وقدمت بوتان بلاغها الوطني الثالث إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتقوم حالياً بإعداد مساهمتها الثانية المحددة وطنياً إلى جانب استراتيجيات قطاعية منخفضة الانبعاثات. وقد شُرع في إجراء تحليلات جنسانية ومناخية، كما تم وضع خريطة طريق لإدارة مخاطر الكوارث.

غير أن آثار الجائحة كانت عميقة وبعيدة المدى. وبينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، من 3 في المائة في عام 2018 إلى 5,46 في المائة في عام 2019، وكان من المتوقع أن يبلغ 6,9 في المائة في عام 2020، فقد تباطأت توقعات النمو إلى -6,1 في المائة بحلول نهاية العام، وذلك بالنظر إلى تدابير الاحتواء. وشُرد عدد كبير من الأشخاص الذين يعتمدون على السياحة والقطاعات المرتبطة بها، وعاد الكثير من البوتانيين العاملين في الخارج إلى البلد. وبلغ إجمالي نسبة البطالة 5 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة 2,7 في المائة في عام 2019، وبلغت بطالة الشباب، وهي مصدر قلق منذ فترة طويلة، أعلى مستوى لها على الإطلاق لتصل إلى نسبة 22,6 في المائة، مقارنة بنسبة 11,9 في المائة في عام 2019.

وبرزت قضايا العنف العائلي والحماية كجائحة موازية، مما كشف النقاب عن مجال لم يكتمل فيه بعد وضع نظم فعالة وخدمات أساسية. وسُلط الضوء على قضايا السلامة على الإنترنت والأمن السيبراني والفجوة الرقمية مع تحول التعليم والخدمات العامة إلى منصات الإنترنت. وتضخمت الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي مع اتضاح أوجه الضعف في إدارة وتوزيع سلاسل القيمة. وتُشكّل قدرة النظام الصحي على

التصدي لجائحة طال أمدها مصدر قلق إضافياً، حيث بدأت التغيرات الوبائية تفرض بالفعل ضغطاً على استدامة خدمات الرعاية الصحية المجانية.

وفي غضون ذلك، لا تزال بوتان معرضة بشدة لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، التي تشكل تهديدات خطيرة لسبل عيشها المعتمدة على الطبيعة واقتصادها القائم على الطاقة المائية والزراعة. وفي الوقت الذي تحافظ فيه على حيادها من حيث الأثر الكربوني في مواجهة الضغوط المتزايدة نحو تسريع النمو الاقتصادي، ينطوي العبء الإضافي للتكيف وتخفيف الأثر على تكاليف باهظة.

وإذ تمضي بوتان قدماً، فإنها تستخلص دروساً هامة من الجائحة، منها ضرورة وإمكانية وضع حلول تحويلية خضراء طويلة الأجل لنظامها الغذائي، واقتصادها المحلي، وتقديم الخدمات العامة، ونهج التعلم، والنظام الإيكولوجي للبيانات، والتأهب للكوارث والجوائح في المستقبل. ولذلك، فبينما تعمل بوتان على إعادة البناء بشكل أفضل، فإنها تظل ملتزمة بتسريع أهداف التنمية المستدامة بحيث يستمر إحراز التقدم نحو مسار إنمائي شامل للجميع ومنخفض الكربون وقادر على الصمود في مواجهة الأزمات - على النحو المتوخى في نهج السعادة الوطنية الإجمالية.

كابو فيردي

[الأصل: بالإنكليزية]

1 - مواجهة مرض فيروس كورونا

في السنوات الخمس الأخيرة، واجهت كابو فيردي ثلاث سنوات رهيبية من الجفاف، لكنها استعادت مع ذلك نموها الاقتصادي. لكن البلد واجه في عام 2020، كغيره من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ركوداً حاداً بلغ 14,8 في المائة بسبب أثر جائحة كوفيد-19. والمفروض أن يكون عام 2021 سنة توطيد الدورة الأولى للتنمية المستدامة، ولكنه سيكون بدلاً من ذلك عام التعافي المستدام. وقد تقاعست مواطن الضعف الاجتماعية القائمة، وبالتالي تتمثل أولويات الميزانية في الصحة والطوارئ الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من المجتمع الدولي، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية للاستجابة والتعافي وتعزيز الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من المجتمع الدولي، تهدف كابو فيردي إلى تطعيم ما لا يقل عن 70 في المائة من البالغين في عام 2021، مع تحقيق تغطية كاملة بحلول عام 2023.

2 - تكافؤ الجنسين

أحرزت كابو فيردي تقدماً ملحوظاً في مجال تكافؤ الجنسين سيتم إطلاع المجتمع الدولي عليه، مع التركيز على الحد بشكل كبير ومستدام من جرائم العنف القائم على نوع الجنس وتحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين في هيئات صنع القرار السياسي مع تنفيذ قانون التكافؤ. وتطمح كابو فيردي إلى أن تكون بلداً خالاً من التمييز بين الجنسين من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء والفتيات، وتحفيز المسارات التعليمية والمهنية المتنوعة، وتعميق المشاركة المتساوية بين النساء والرجال في أماكن ومناصب السلطة وصنع القرار، ووضع سياسات وتدابير للقضاء على جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس.

3 - رأس المال البشري

اختارت كابو فيردي تنمية رأس المال البشري بوصفها المسرع الرئيسي للتنمية المستدامة، ويُشكّل الشباب الشريحة الأهم، مع تزايد السكان من كبار السن. وقد أحرز البلد تقدماً ملحوظاً في السنوات الأربع الماضية في مجال التعليم، وأصبح واحداً من البلدان القليلة التي توفر التعليم الابتدائي والثانوي المجاني. وستسهم الإصلاحات الرامية إلى تعزيز التعليم التقني والمهني من الصف التاسع فصاعداً في تعميم التأهيل المهني للشباب على نطاق واسع. وفي ظل هذه الإصلاحات، مقترنة بالإصلاحات الجارية في التعليم العالي، والاستثمار في مجال توفير خدمات الصحة للجميع، يتمثل الهدف في تنمية رأس المال البشري، وتسريع النمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة والفقر. ونحن نحث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي يبذلها البلد في إطار الخطة الاستراتيجية لتنمية رأس المال البشري.

4 - تنويع الاقتصاد

تؤكد جائحة كوفيد-19 ضرورة تنويع الاقتصاد كمقياس أساسي للقدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وحددت خطة كابو فيردي بشأن "الطموح لعام 2030" الالتزام بتنويع الاقتصاد من خلال دمج البلد في سلاسل القيمة العالمية الجديدة. وتعطي سلطات البلد الأولوية لتسريع التحول في مجال الطاقة، وتطوير السياحة المستدامة، والاقتصاد الرقمي، والصناعة، والثقافة والصناعات الإبداعية، والانتقال إلى الاقتصاد الأزرق، ومنصة صحية دولية، وتحويل الزراعة. وتدعو السلطات الوطنية المجتمع الدولي إلى الاستثمار في كابو فيردي، ولا سيما من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

5 - الدول الجزرية الصغيرة النامية: تمويل التنمية المستدامة

تهدد الخسائر التي تكبدتها اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن بطء التعافي، بتقويض استمرارية الجهود الوطنية المبذولة لتمويل التنمية في إطار خطة عمل أديس أبابا. وقد ازدادت الحاجة إلى النظر بشكل أفضل في مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد كمعيار محدد لهذه الدول، التي تتعرض للكوارث وهي أكثر عرضة للتضرر من تغير المناخ، فيما يتعلق بالحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الميسر، كما ازدادت الحاجة إلى وضع ميثاق للدول الجزرية الصغيرة النامية ليكون بمثابة الآلية الرئيسية لتمويل التعافي المستدام. وتقترح السلطات الوطنية التشجيع، مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى وبدعم من الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين، على إنشاء التزام دولي بشأن "التعافي الاقتصادي وتمويل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19".

6 - الإغفاء من الديون

نتيجة لجائحة كوفيد-19 وخطة كابو فيردي بشأن "الطموح لعام 2030"، ظهرت تغيرات وأولويات هيكلية بشأن مكافحة نقشي الفقر، وتعزيز الأمن الصحي، وتنويع الاقتصاد على وجه الخصوص. ولذا، فلا غنى عن توسيع نطاق الاستثمار العام في سياق المديونية المفرطة التي فاقمتها الجائحة في البلدان المتوسطة الدخل. ومن الحيوي بالتالي أن يتم الإغفاء، ولو جزئياً، من الدين الخارجي ليس فقط لتفادي تأجيل الاستثمارات ذات الأثر التحويلي، بل أيضاً لتجنب عرقلة أعمال الدولة، إن لم يكن انهيارها، والنكوص، وتدمير أحلام جميع سكان كابو فيردي.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية]

قدمت تشاد أول استعراض وطني طوعي لها بشأن أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2019، وهي تقدم الآن استعراضاً آخر في عام 2021. ونتيجة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة لتشاد لوضع سياسات عامة للتنمية المستدامة والشاملة للجميع.

ومن خلال المشاركة في الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، أظهرت السلطات العليا في البلد، إلى جانب جميع أصحاب المصلحة، التزامها بتحقيق الأهداف الـ 16 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بوضعها في سياقها الملائم لكفالة احترام مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، من أجل بناء عالم يسوده العدل والسلام الدائم.

وقد أظهر تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف أن النتائج لا تزال متباينة، إذ تواجه تشاد تحديات متعددة على الرغم من الجهود التي بذلتها في كل من الميدان الاقتصادي والاجتماعي والأمني. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط الخام وعدم الاستقرار السياسي وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها أثر سلبي على الاقتصاد ككل وعلى جهود الحكومة، مما عرض نسبة كبيرة من السكان للفقر والهشاشة.

وقد جرى إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2021 من خلال نهج تشاركي يشمل جميع أصحاب المصلحة المشاركين في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو يستند إلى تقرير الرصد المشترك المتعلق بخطة التنمية المستدامة الأفريقية والعالمية الذي أعدته تشاد في عام 2020.

وبنتيجة استعراض عام 2021 فرصة لإمعان التفكير في تحديات التنمية المستدامة، وتحليل التقدم المحرز، وقبل كل شيء، تحديد الفرص المتاحة والإجراءات الكفيلة بالتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في تشاد.

وعلى الرغم من الآثار المترتبة في البيئة الاقتصادية نتيجة انخفاض موارد الدولة ومكافحة التطرف العنيف، أحرزت تشاد تقدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد انخفض معدل الفقر من 46,7 في المائة في عام 2011 إلى 42,3 في المائة في عام 2019، وارتفع معدل الحصول على مياه الشرب المأمونة من 56,1 في المائة في عام 2014 إلى 61,8 في المائة في عام 2019، وارتفعت نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة من 24,3 في المائة في عام 2015 إلى 34,5 في المائة في عام 2019، وتحسن معدل استبقاء الفتيات في المدارس، وارتفع معدل محو أمية الكبار من 28,8 في المائة في عام 2011 إلى 41,5 في المائة في عام 2019.

غير أن عدداً محدوداً من الناس (8,4 في المائة من السكان) يحصلون على الكهرباء، في حين لا يغطي الحد الأدنى للحماية الاجتماعية سوى نسبة 1,6 في المائة من السكان. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحالة الاقتصادية ضعيفة؛ فبعد الركود الاقتصادي لعامي 2016 و 2017 نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام، حدث ركود آخر في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

ومن خلال تنفيذ "رؤية عام 2030، تشاد التي نصبو إليها"، التي تنقسم إلى ثلاث خطط إنمائية وطنية، تعترم تشاد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل وغير قابل للتجزئة، من أجل خفض مستويات الفقر وعدم المساواة بشكل كبير وتعزيز تمكين النساء والفتيات.

وينبغي أن تتيح خطة العمل المرتبطة بالاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات (2018-2021) تعزيز القدرات التشغيلية للإدارات المسؤولة عن التخطيط والإحصاءات، من أجل تحسين وتيرة جمع البيانات ونشرها.

ويشكل النهج الشامل القائم على إشراك جميع أصحاب المصلحة والشركاء التقنيين والماليين، ولا سيما البرلمان والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، في عملية استعراض أهداف التنمية المستدامة، إنجازاً ينبغي استثماره. وكذلك الشأن بالنسبة لعملية الرصد المشترك لخطة عام 2063 وخطة عام 2030 التي بدأتها تشاد في عام 2020.

وتجدر الإشارة إلى أنه، في خضم جائحة كوفيد-19، ثبتت فعالية تبادل الخبرات وإيلاء الأولوية للحوارات الافتراضية بين البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف أثناء إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا يزال يتعين معالجة التحديات التالية: (أ) الإنتاج المنتظم للبيانات الإحصائية الجيدة؛ و (ب) تحسين إدماج خطة عام 2030 في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية؛ و (ج) تعبئة الموارد المالية؛ و (د) إجراء تقييمات منتظمة للمشاريع والبرامج؛ و (هـ) تحسين بناء قدرات أصحاب المصلحة.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]

على مدى السنوات الخمس الماضية، وتحت القيادة القوية للرئيس شي جينبينغ، وضعت الصين رفاه الشعب في المقدمة وفي صلب أولوياتها، واتبعت رؤية إنمائية جديدة تتسم بالابتكار والتنسيق ومراعاة البيئة والانفتاح وتقاسم الفوائد، واتخذت تدابير شاملة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفقاً لخطة الوطنية للتنفيذ، التي كانت من بين الأولى من نوعها في العالم، ومن خلال آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات تتكون من 45 وزارة ووكالة، أدمجت جهود التنفيذ في الخطة الخمسية الثالثة عشرة للبلاد وغيرها من الاستراتيجيات الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل. كما شاركت الصين بنشاط في التعاون الإنمائي الدولي لتعزيز المساعي العالمية في مجال التنفيذ. وقد أسفرت كل هذه الجهود عن نتائج ملحوظة.

لقد تمكنت الصين من القضاء على الفقر المدقع وكفالة الأمن الغذائي - ففي نهاية عام 2020، انتصرت الصين في معركتها ضد الفقر كما كان مقرراً، وقضت على الفقر الذي كان يعاني منه 98,99 مليون نسمة من سكان الأرياف الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الحالي، وبالتالي تمكنت من تحقيق الغايات المرتبطة بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة قبل 10 سنوات من الموعد المحدد لذلك. وبناء على هذه الإنجازات، شرعت الصين في إعطاء الأولوية لتنمية الزراعة والمناطق الريفية، وفي تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بتنشيط الأرياف بطريقة شاملة. وفي عام 2020، حصدت الصين محصولاً وفيراً في إنتاج الحبوب للسنة السابعة عشرة على التوالي. واستطاع الشعب الصيني أن يحقق اكتفاءه الذاتي بنفسه وأن يتحكم في توفير "وعاء الأرز" الذي يستهلكه.

وتعمل الصين بنشاط على اتخاذ إجراءات مناخية وساهمت في التنمية الخضراء العالمية -

فباتباع الفلسفة القائمة على الاعتقاد بأن المياه النظيفة والجبال الخصبة هي أصول لا تقدر بثمن، عجلت الصين بالانتقال نحو التنمية الخضراء. وقد انتصر البلد في المعارك الثلاث الحاسمة للحفاظ على زرقه سمائها ونظافة مياهها وخلو تربتها من التلوث، وحققت تقدماً ملحوظاً في حماية جبالها وأنهارها وغاباتها وأراضيها الزراعية وبحيراتها ومراعيها وصحاريها والتعامل معها وفق نهج كلي وشامل. كما نفذت الصين بحزم اتفاق باريس وشاركت بنشاط في الحوكمة المناخية العالمية. وانخفضت الكثافة الكربونية في الصين بشكل تراكمي بنسبة 18,8 في المائة. وأصبحت الطاقة النظيفة تمثل الآن نسبة 23,4 في المائة من مزيج مصادر الطاقة في الصين. وباتت الصين تقود العالم في القدرة بعد التركيب وفي الناتج من توليد الطاقة الفولطاضوئية والطاقة الريحية. وزاد البلد من مساهماته المحددة وطنياً، وصار يهدف إلى بلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 وتحقيق هدف تحييد أثر انبعاثات الكربون قبل عام 2060، وهو ما سيضخ زخماً قوياً في الإجراءات المناخية العالمية والتنمية الخضراء والمنخفضة الكربون في جميع أنحاء العالم.

وواجهت الصين تحدي الجائحة بنجاح وقامت بتحسين حوكمة الصحة العامة - ومن خلال

وضع الناس وحياتهم فوق أي اعتبار، حققت الصين إنجازات استراتيجية كبرى في مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واستطاعت أن تحمي حقوق الناس في الحياة والصحة. وزادت الصين من استثماراتها في البنية الأساسية للصحة العامة ونسجت أكبر شبكة أمان اجتماعي في العالم، بحيث أصبحت خدمة التأمين الطبي الأساسي تغطي أكثر من 1,3 بليون شخص. ورفع مستوى خدمات الصحة العامة، ازداد شعور الشعب الصيني بالرضا والسعادة والأمان بشكل مطرد.

وسجلت الصين نمواً اقتصادياً مطرداً وعززت من قدرتها على الصمود في المجال الإنمائي - فقد

ارتفع إجمالي الناتج المحلي للصين من أقل من 70 تريليون يوان إلى أكثر من 100 تريليون يوان. وأحرز تقدم مطرد في الربط بين البنى التحتية والنقل المستدام. وبُنِدت جهود السيطرة على الجائحة جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتجري صياغة نموذج إنمائي جديد، يكون فيه التداول المحلي بمثابة الدعامة الأساسية بينما تعزز التداولات المحلية والدولية بعضها بعضاً. وفي عام 2020، سجل الناتج المحلي الإجمالي للصين نمواً بنسبة 2,3 في المائة، مما جعل من البلد الاقتصاد الرئيسي الوحيد في العالم الذي سجل نمواً.

وتحملت الصين مسؤولياتها كدولة كبرى وعملت على النهوض بالتعاون الدولي في مجال

التنمية - وتدعم الصين القيم المشتركة للبشرية، المتمثلة في السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، وهي تسعى جاهدة لبناء مجتمع على أساس مستقبل مشترك للبشرية. وكثفت جهودها لتعزيز التآزر بين مبادرة الحزام والطريق وخطة عام 2030، وعززت مبادرة الحزام الأخضر والطريق، وعمقت التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وساعدت البلدان النامية الأخرى على تنفيذ خطة عام 2030 بكل ما في وسعها. وقدمت الصين المساعدة إلى أكثر من 160 بلداً ومنظمة دولية في مجال مكافحة كوفيد-19، وتبرعت بإمدادات التصدي للجائحة وصدرتها إلى أكثر من 200 بلد ومنطقة. كما انضم البلد إلى مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وقدم أو لا يزال يقدم المساعدة في مجال اللقاحات لأكثر من 80 بلداً من أشد البلدان النامية احتياجاً، وصدر اللقاحات إلى أكثر من 40 بلداً، وبذلك يكون قد أسهم على النحو الواجب في مكافحة الجائحة على الصعيد العالمي.

وتعزى الإنجازات الملحوظة التي حققتها الصين في تنفيذ خطة عام 2030 إلى القيادة القوية للحزب الشيوعي في هذا البلد، وإلى مزايا الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وإلى حملة الصين الشاملة لتعميق الإصلاحات وتوسيع الانفتاح، وإلى الجهود المشتركة لجميع الفئات العرقية لشعب هذا البلد.

وبالمثل، فإن التنفيذ العالمي لخطة عام 2030 يتطلب قيادة سياسية قوية، وضمانات مؤسسية فعالة، وتشجيع الابتكار العلمي والتكنولوجي، وتعبئة اجتماعية واسعة النطاق، وشراكات عالمية عملية. وقد كالت جائحة كوفيد-19 ضربة قوية لجهود تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد العالمي. بيد أن الصين على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى لتعزيز الإرادة السياسية، ووضع التنمية في المقام الأول، وتعزيز وسائل التنفيذ، واتخاذ إجراءات مشتركة، ومعالجة الصعوبات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، وذلك بغية عدم ترك أي أحد أو أي بلد خلف الركب.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

أهداف التنمية المستدامة في كولومبيا: التعجيل بالتنفيذ من أجل الانتعاش المستدام

في عام 2016، قدمت كولومبيا أول تقرير وطني طوعي لها من أجل إعادة تأكيد التزامها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولتطلع للمجتمع الدولي على الحوكمة المؤسسية المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في البلد. وقد عرضت في تقريرها الثاني لعام 2018 التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف من خلال وضع إطار للسياسة العامة بعنوان "استراتيجية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كولومبيا". وترد في وثيقة المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية رقم 3918 (CONPES 3918)، وهي خريطة طريق البلد للفترة الممتدة حتى عام 2030، أربعة مجالات عمل هي: الرصد والإبلاغ؛ وتيسر المعلومات؛ ووضع استراتيجية إقليمية؛ ووضع استراتيجية لإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية وتوفير التمويل لها.

وفي هذا التقرير الوطني الطوعي الثالث، تسعى كولومبيا إلى إعادة تأكيد التزامها بأهداف التنمية المستدامة كسياسة وطنية، وتسعى أيضا إلى تقديم لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته في المنعطف الحالي، حيث يتوافق النداء الموجه في إطار عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاقتناع بأن التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يجب أن يكون شاملا للجميع ويتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة.

وبلغ التقدم المحرز عموما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من حيث تحقيق الغايات التي حددتها الحكومة الوطنية، ما نسبته 72,1 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2020. وهذا التقدم هو نتيجة للجهود الوطنية المبذولة لتحسين الظروف المعيشية لجميع سكان كولومبيا، وللالتزام بتحقيق هدف عدم ترك أحد خلف الركب.

وتُعد خطة عام 2030 إطارا مرجعيا لاستخدام خطط التنمية كأدوات لتصنيف الاستثمارات العامة، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2022، يرتبط أكثر من 98 في المائة من المؤشرات بهدف واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة. ويقدم التقدم المحرز فيما يتعلق بتكثيف الأهداف مع السياق الإقليمي كاستراتيجية لتوحيد جهود مختلف الجهات الفاعلة في تنفيذ نموذج للتنمية المستدامة في كولومبيا من خلال تحليل وصفي وتقييم لأوجه التشابه بين الأهداف وخطط التنمية

الإقليمية للفترة 2020-2023، يتم إجراؤها باستخدام التحليل النصي وتقنيات استخراج البيانات. ويمثل ذلك خطوة هامة نحو سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في كولومبيا، لا سيما وأنه يجب تحليل عدم المساواة في البلد ليس فقط على مستوى الأفراد ولكن أيضا فيما بين الأقاليم.

وتشمل أوجه التقدم المحرزة فيما يتعلق بتوافر المعلومات في الوقت المناسب إحراز تقدم في مجال الإحصاءات. ففي إطار فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة والهيئات الحكومية الوطنية، وضعت خطط لإنتاج المؤشرات وحُدثت استراتيجية رصد مبتكرة تعرف باسم "البارومتر". وفي عام 2020، وضعت ثمانية مؤشرات عالمية جديدة، ستستكمل النظام الوطني لرصد أهداف التنمية المستدامة.

وقد أتاح بدء عقد العمل فرصة لتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في تحقيق الغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة من أجل إنجاز النهج المتعدد أصحاب المصلحة المتبّع في خطة عام 2030 والتعجيل بتنفيذ الأهداف وتحقيق انتعاش يتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة. وفي أعقاب المبادرة التجريبية التي قدمت في التقرير الوطني الطوعي لعام 2018، وضع البلد منهجية قوية لقياس مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف. وقد استخدم الشركاء المنفذون منصة تعقب مساهمة الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتيسير قيام أكثر من 311 شركة بتقديم تقارير معلومات لعامي 2018 و 2019.

وأحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بالهيكل وخريطة الطريق اللذين سيتيحان تشغيل منصة أصحاب المصلحة المتعددين باعتبارها فضاء للحوار والمشاركة، بينما يكون الهدف الرئيسي هو مواءمة الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وكولومبيا ملتزمة أيضا بوضع استراتيجية تمكن من تجميع مختلف مصادر التمويل. وتمثل أوجه التقدم المذكورة أعلاه الجهد المشترك بين الجهات الفاعلة في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق الانتعاش الاقتصادي مع كفالة الاستدامة البيئية وسد الفجوات، حتى لا يترك أحد خلف الركب.

وأخيرا، فإن هذا الاستعراض يحدد التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الرامية إلى مواصلة مسار البلد نحو نموذج إنمائي مستدام ودائم يدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع تجنب الآثار الضارة لجائحة كوفيد-19.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

في كوبا، يعد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التزاما من جانب الدولة وأولوية من الأولويات الوطنية. والفريق الوطني لتنفيذ خطة عام 2030 هو الآلية المؤسسية لرصد أهداف التنمية المستدامة في البلد. ويشكل إنشاء الشراكات عنصرا رئيسيا في استراتيجية كوبا لتنفيذ خطة عام 2030. ويتضمن الدستور الجديد أيضا عناصر توفر الدعم القانوني لتنفيذها.

وتتماشى الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة حتى عام 2030 مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويعكف البلد على التحضير لبدء تشغيل بوابته الخاصة بالأهداف، وعلى تنفيذ حملة وطنية للاتصالات بعنوان "كوبا، نحو تحقيق خطة عام 2030" (Cuba, con paso 2030)، تساعد على الترويج لخطة عام 2030 والخطة الوطنية.

وتعطي السياسات العامة الأولوية لتحقيق الإنجازات الاجتماعية الهامة والمحافظة عليها، وفقاً لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، من خلال إتاحة الخدمات الاجتماعية الهامة للجميع مجاناً، من قبيل الرعاية الصحية، التي أدمجت في التكنولوجيا الأحيائية والصناعات الصيدلانية؛ والتعليم، الذي يساهم في تطوير رأس المال البشري المؤهل تأهيلاً عالياً والذي يوائم نتائج العلم والتكنولوجيا والابتكار مع متطلبات التنمية المستدامة؛ والثقافة والرياضة كحقوق مشروعة للأفراد.

وهناك قدرات مؤسسية قوية كفيلة بتوفير شبكة للحماية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار المساواة بين الجنسين وأمن المواطنين وراحة بالهم واحترام الحقوق، مع التركيز على دعم الفئات الضعيفة من الأفراد والجماعات.

وتتسم جهود التصدي للجائحة بالمرونة والفعالية والشمولية، وقد أسهم نظام الحماية الاجتماعية في توفير الضمانات الاجتماعية للجميع. ولدى البلد خمسة لقاحات تجريبية ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وجميعها في مرحلة التجارب السريرية، ومن المزمع تطعيم جميع السكان في عام 2021.

ويعمل البلد على تعزيز الجانب البيئي للتنمية المستدامة. وتتضمن خطة الدولة لمكافحة تغير المناخ (Tarea Vida) إجراءات لحماية البيئة من خلال تعزيز الممارسات الاستهلاكية والإنتاجية المستدامة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واعتماد تدابير التخفيف والتكيف لكفالة الأمن المادي والأمن الغذائي للمجتمع، بما في ذلك في أشد المجتمعات المحلية ضعفاً.

ويشكل الحد من مخاطر الكوارث أولوية بالنسبة للحكومة، لأن البلد، بحكم طبيعته الجزرية وموقعه الجغرافي، معرض بشدة للظواهر المناخية.

وتحرص كوبا على تعميم خبراتها وممارساتها الجيدة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حتى تستفيد منها البلدان الأخرى. وهي ملتزمة بتجديد وتعزيز تعددية الأطراف، والتعاون في إطار التضامن، والبحث عن حلول منسقة ومبتكرة. وتقوم بدور رائد في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إذ تتعاون مع 170 بلداً. وتضطلع أولوية وحدة "هنري ريف" الطبية، المتخصصة في التعامل مع حالات الكوارث والجوائح الخطيرة، بدور بارز.

وتواجه كوبا تحديات كبيرة في التزامها بتنفيذ خطة عام 2030. فالعقبة الرئيسية التي تواجهها كوبا تتمثل في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة، والذي تبلغ الأضرار المتراكمة منه 147,8533 بليون دولار بالأسعار الجارية.

وتقر كوبا بأنها تواجه تحديات فيما يتعلق بتنوع وتوسيع مصادر تمويلها الخارجية والداخلية للتنمية، والحاجة إلى معالجة التشوهات التي تعترض هيكلها الإنتاجي، والفجوة التكنولوجية، واعتمادها الكبير على الواردات، والإنتاج الوطني للأغذية، وتحويل مزيج مصادر الطاقة ليشمل المزيد من مصادر الطاقة المتجددة.

ولكن كوبا لن تتخلى عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مهما كانت الظروف صعبة. فالبلد ينفذ استراتيجيته الاجتماعية الاقتصادية لتعزيز الاقتصاد والتحرك نحو الانتعاش، ويعمل على تحقيق الأهداف وتنفيذ خطته الوطنية لعام 2030، على أساس مبدأ التكامل فيما بين جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية. وكوبا ملتزمة ببناء مجتمع ذي سيادة ومستقل واشتراكي وديمقراطي ومزدهر ومستدام، وتؤكد من جديد التزامها بالتنمية المستدامة واستعدادها لتعزيز الشراكات الفعالة التي تساهم في تحقيقها.

قبرص

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

يقدم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لقبرص لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات المتبقية التي تواجهها في هذا الصدد. فقد تفاقمت التحديات بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي أوقفت عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

الحكومة ومشاركة أصحاب المصلحة

في ضوء درس تم استخلاصه من خلال الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2017، أنشئت لجنة حكومية لتنفيذ الأهداف، بتنسيق من وزارة المالية، في حين تقع مسؤولية تنفيذ كل غاية من غايات الأهداف على عاتق الوزارات المختصة. وفي إطار السياسات المتكاملة المعتمدة، يضطلع أصحاب المصلحة من المجتمع المدني ودوائر المواطنة النشطة ومجموعات المتطوعين والمنظمات غير الحكومية بدور محوري في تنفيذ الأهداف.

التصدي لمرض فيروس كورونا

جلب واقع كوفيد-19 تحديات وتغييرات غير مسبقة في الحياة اليومية. وتمثلت الأولوية القصوى لحكومة قبرص في حماية مواطنيها وصحتهم، وكذلك توفير الدعم المتصل بالتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة. وقد ثبت أن التدخلات السريعة في مجال الصحة العامة، بما في ذلك التدابير غير الصيدلانية والتتبع للحثيث للمخالطين، مع إجراء اختبارات واسعة النطاق ومحددة الهدف، تشكل مجموعة قيمة من الاستراتيجيات الرامية إلى السيطرة بفعالية على تفشي كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، وللتخفيف من الأثر السلبي للجائحة على الاقتصاد، اعتمدت الحكومة حزمة دعم للموظفين والعاملين لحسابهم الخاص والفئات الضعيفة والأعمال التجارية، بلغت في عام 2020 ما مقداره 2,6 بليون يورو، أو 12,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وحظيت تعبئة قبرص الرائدة لشبكة متطوعيا، بتنسيق من مفوضية العمل التطوعي والمنظمات غير الحكومية، بالاعتراف على نطاق الاتحاد الأوروبي لدعمها السريع والفعال للفئات الضعيفة في أعقاب تنفيذ التدابير الأمنية المقررة.

لمحة عامة عن التقدم المحرز

في الفترة التي انقضت منذ إجراء أول استعراض وطني طوعي، في عام 2017، وعقب خمس سنوات من النمو الاقتصادي المرتفع المستمر، أظهرت قبرص تقدما في معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أنها لا تزال تحتل مرتبة متدنية بين بلدان الاتحاد الأوروبي. وتحقق قبرص أداء جيدا فيما يتعلق بالحد من الفقر، وضمان الصحة الجيدة، وبلوغ مستويات عالية من التعليم العالي، ولكنها تتخلف عن الركب فيما يتعلق بالتعليم ذي الجودة العالية. وتتفوق على كثير من بلدان الاتحاد الأوروبي من حيث سد الفجوة في الأجور بين الجنسين، وقد أظهرت بعض التحسن فيما يتعلق بأعداد النساء في المناصب القيادية. ومن ناحية أخرى، تشهد قبرص أعلى تدفق للمهاجرين في الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفع عدد طلبات اللجوء إلى 8 746 طالبا في عام 2019، مقارنة بمتوسط عدد الطلبات على نطاق الاتحاد الأوروبي البالغ

1 411 طلباً. وفيما يتعلق بالبيئة، فإن أداء قبرص أقل من المتوسط في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لمعظم أهداف التنمية المستدامة. وهناك تحديات خطيرة فيما يتعلق بالزراعة المستدامة والمياه النظيفة والصرف الصحي. ولا تزال قبرص متخلفة عن الركب فيما يتعلق بالطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي. غير أن البيانات تظهر تحسناً مستمراً فيما يتعلق بمعظم الأهداف البيئية، ما يعكس نجاح السياسات والمبادرات الحكومية المحددة الأهداف.

البناء مستقبلاً بشكل أفضل

تعكف قبرص على إعداد استراتيجية طويلة الأجل من أجل اعتماد نموذج نمو جديد قوي لتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وإمكانات البلد فيما يتعلق بالنمو والرفاه المستدامين اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً في الأجل الطويل. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال مزيج مناسب من الاستثمارات والإصلاحات الخاصة بالبلد، والمضمنة في الخطة الوطنية للانتعاش والصمود، بميزانية إجمالية تتجاوز 1 بليون يورو من الاستثمارات للفترة 2021-2026. وتأخذ الخطة في الاعتبار الحاجة إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19 وتعزيز أسس الاقتصاد.

وعلى صعيد الحوكمة، وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، تنفذ قبرص مشروعاً بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث يهدف إلى اعتماد نهج تتبعه الحكومة بأكملها في تنفيذ خطة للتنمية المستدامة وإلى إقامة شراكة أقوى مع جميع أصحاب المصلحة. وتشمل الخطوات التالية، من بين خطوات أخرى، ما يلي:

- زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة داخل المجتمع القبرصي، بمشاركة والتزام جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك إنشاء المنصة الإلكترونية التالية: www.initiative2030.gov.cy؛
- تدريب الموظفين الحكوميين للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة؛
- وضع برنامج تعليمي رائد للأطفال، يتضمن أنشطة تتعلق بكل هدف من الأهداف السبعة عشر.

وتعكس جهود قبرص المنسقة لتنفيذ المشاريع والمبادرات والإجراءات التزامها بتحقيق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعد الخطة الوطنية للانتعاش والصمود أداة رئيسية لكفالة فعالية التحول الأخضر والرقمي في قبرص، من دون ترك أحد خلف الركب.

تشيكيا

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

كان التحول من النظام الاستبدادي إلى الديمقراطية الذي شهدته تشيكيا على مدى السنوات الثلاثين الماضية مدفوعاً من نواح كثيرة بمبادئ التنمية المستدامة ومعززاً بالعضوية في الاتحاد الأوروبي. ويتجلى هذا التحول الناجح في المعايير التي تحتل فيها تشيكيا مرتبة قريبة من الطليعة (المرتبة الثامنة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة، والعاشرة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لأوروبا، والسابعة عشرة في مؤشر أداء التحولات). ومع ذلك، يجب قياس النجاح بشكل شامل. وعلى هذا النحو، فإننا نعتبر الاستعراض الوطني الطوعي فرصة لإجراء تقييم شامل وموضوعي يساعدنا على إيجاد سبل التخلص من آثار جائحة

مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي الواقع، تتمثل أولوياتنا الرئيسية في اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحسين رفاه المواطنين التشيكيين وتحقيق الاستدامة للجيل القادم.

التقدم المحرز والتحديات القائمة منذ عام 2017

تدرك تشيكيا جيدا أهمية تغير المناخ وتعمل على الوفاء بالتزامات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناخ. فعلى مدى السنوات العشرين الماضية، خفضت تشيكيا انبعاثات غازات الدفيئة بشكل كبير، ولكن الاتجاه التنازلي يشهد ركودا في الوقت الحالي بسبب قطاع الطاقة الكثيف الانبعاثات والاستهلاك المكثف للطاقة من جانب قطاع الصناعة. ولا تزال كثافة انبعاثات غازات الدفيئة للفرد الواحد في البلد واحدة من أعلى الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى أن تشيكيا اقتصاد منفتح له قاعدة صناعية قوية. وتشكل إزالة الكربون تحديا كبيرا ليس على الصعيد البيئي فحسب، بل أيضا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، يجري التحضير لتيسير التحول العادل لمناطق الفحم، ومن المتوقع أن يتم التخلص التدريجي من الفحم بحلول عام 2038 على أبعد تقدير.

لقد ذكرتنا آثار جائحة كوفيد-19 بهشاشة إنجازاتنا. ويعزى انخفاض كل من النقوات في الدخل ونسبة التعرض للفقر إلى نظام الحماية الاجتماعية الفعال والزيادات التي طبقت على الحد الأدنى للأجور في السنوات الأخيرة. وقد تأثرت تشيكيا بشدة بهذه الجائحة، ولكن نظام الرعاية الصحية ظل صامدا أمام الضغط. ومع ذلك، أدت الجائحة إلى تفاقم أوجه القصور الطويلة الأجل فيما يتعلق بتوافر الخدمات الاجتماعية وتمويلها. وفقدت الفئات الضعيفة مصدر الدخل الرئيسي فيها، ولا سيما الأسر التي يرعاها أحد الوالدين فقط، حيث يضطر الوالد أو الوالدة للبقاء في المنزل لرعاية أطفالهم، على الرغم من أن معدل البطالة في تشيكيا ظل عند مستويات منخفضة قياسية خلال الجائحة.

وأصبح النظام الاجتماعي الآن يمثل التحدي الأكبر، المتمثل في الحفاظ على النجاحات التي تحققت حتى الآن مع التعامل في الوقت نفسه مع الضغوط المتزايدة. وقد باتت من الأهمية بمكان، اليوم أكثر من أي وقت مضى، عدم ترك أحد خلف الركب، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. فالمرأة لا تزال تكسب في المتوسط أقل من الرجل بنسبة 20 في المائة، وهي عموما أكثر عرضة للخطر بسبب مجموعة من العوامل تشمل هذا الجانب وغيره من جوانب الحرمان.

ويجري حاليا إعداد خطة الإنعاش الوطنية (حوالي 7 بلايين يورو). وهي تركز على عدة مجالات تحويلية، تشمل إزالة الكربون، والتدوير، والرقمنة، والتكيف مع تغير المناخ، وقدرة نظام الرعاية الصحية على الصمود. ويتواصل أيضا في سياق التكيف مع الإغلاق جهود إصلاح التعليم الشامل للجميع.

وعلى الرغم من أن تشيكيا بلد صغير، فإنها لا تهمل مسؤوليتها العالمية. فقد أدمجت أهداف التنمية المستدامة إدماجا كاملا في استراتيجيتها وأنشطتها ذات الصلة بالتعاون الإنمائي. ولم تف تشيكيا بعد بالتزامها بتوفير 0,33 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية على الرغم من الزيادة التدريجية الطفيفة بالقيمة الحقيقية المسجلة حتى عام 2019. وتمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسياسات التمويل العالمي للتنمية، أحرزت تشيكيا أيضا تقدما نحو تعبئة التمويل الخاص وتعزيز الابتكار.

أدوات التنفيذ

تتجسد رؤية البلد الطويلة الأجل في الإطار الاستراتيجي للجمهورية التشيكية لعام 2030، الذي يهدف إلى تنسيق الإدارة العامة يركز على كفالة الاتساق بين السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومنذ عام 2019، أنشئت شبكة من جهات التنسيق لكفالة تحقيق الأهداف في كل وزارة. وتسعى تشيكية جاهدة إلى تعميم منظور التنمية المستدامة في عمليات صنع السياسات اليومية. ويمكن لتقييم الأثر التنظيمي على وجه الخصوص أن يكون أنسب أداة لهذا الغرض إذا تم تعديله ليشمل منظور الاستدامة.

ويتم رصد التقدم المحرز من خلال ثلاث مجموعات من نحو 500 مؤشر، تشمل ما يلي: المؤشرات العالمية لخطة عام 2030، ومجموعة المؤشرات الوطنية المرتبطة بالإطار الاستراتيجي للجمهورية التشيكية لعام 2030، ومؤشرات الرفاه الوطنية. ومع ذلك، لا بد من مواصلة بلورة منظور الرفاه إدراجه في عمليات صنع السياسات.

وفي عام 2020، أجرت تشيكية أول استعراض عام لنفقات ميزانية الدولة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (تتبع مراحل تحقيق أهداف التنمية المستدامة). وتمثل نسبة 75 في المائة من النفقات الحكومية لأولويات الأهداف. بيد أن الميزنة القائمة مباشرة على هذه الأهداف تتطلب إدخال تعديلات كبيرة على هيكل الميزانية وعملية إعدادها.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]

في 25 أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال مؤتمر قمته لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، والتزمت ببناء عالم جديد من خلال القضاء على عدم المساواة والفقر على الصعيد العالمي، إلى جانب كفالة كرامة الإنسان وإمكاناته وصحته، ليس لهذا الجيل فحسب بل ولأجيال القادمة أيضا.

وقد أعربت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تأييدها الكامل لخطة عام 2030، معترفة بأن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المبينة فيها تتفق مع استراتيجيتها الإنمائية الوطنية لبناء بلد اشتراكي قوي يركز على الجماهير الشعبية.

ولتنفيذ خطة عام 2030، أنشأت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فرقة العمل الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، التي ضمت ممثلين من الوزارات الرئيسية والوكالات التنفيذية ذات الصلة، وعينت نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس لجنة تخطيط الدولة رئيسا لفرقة العمل ونائب المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء نائبا لرئيسها. وتم تشكيل اللجنة التقنية التابعة لفرقة العمل الوطنية، التي تتألف من إحصائيين من المكتب المركزي للإحصاء.

وتتولى فرقة العمل الوطنية مسؤولية مواءمة استراتيجيات التنمية المستدامة العالمية وغاياتها ومؤشراتها مع السياق الوطني لوضع استراتيجيات للتنمية المستدامة لعام 2030 خاصة بالبلد بما يتفق مع الأهداف الإنمائية الوطنية، وتنسيق الأنشطة من أجل تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة على جميع المستويات، في حين تقوم اللجنة التقنية بتجميع وتقييم البيانات بحسب المؤشرات من خلال نظام الإحصاءات الوطني والاستقصاءات وتقديم تقاريرها إلى فرقة العمل الوطنية.

وتشمل أهداف التنمية المستدامة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 17 هدفا و 95 غاية و 132 مؤشرا. وقد جرى التأكيد في الأهداف الوطنية على توطيد أسس الاقتصاد المدعوم ذاتيا من خلال التركيز على إعطاء الأولوية للعلم والتعليم، وتوفير حياة أكثر رفاهًا وثقافة للناس من خلال إعطاء الأولوية للطاقة والزراعة والمياه والصرف الصحي والنظافة والبيئة، إضافة إلى الإنفاذ الكامل لسياسات الرعاية الاجتماعية.

وقد وضعت أهداف التنمية المستدامة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي خلفت الأهداف الإنمائية الوطنية للألفية، على أساس مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التي حادت عن المسار الصحيح، وكذلك على أساس النجاحات والدروس المستفادة أثناء تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والخطط القطاعية. وسيتواصل تحديث هذه الغايات والمؤشرات وفقا لسياق البلاد على أساس نتائج الاستقصاءات الوطنية اللازمة وتقييم الممارسات الدولية والخطة الخمسية (2021-2025).

ويصف الاستعراض الوطني الطوعي، وهو أول تقرير وطني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يُعرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2021، النجاحات والدروس المستفادة والتحديات وسبل المضي قدما فيما يتعلق بتنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

ويشكل كل من استمرار الجزاءات والحصار المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والكوارث الطبيعية الشديدة التي تضرب البلد كل عام، والأزمة الصحية العالمية التي طال أمدها منذ عام 2020، العقبات الرئيسية التي تعترض جهود الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة في البلد وتحسين سبل عيش الشعب، ما ينحو بالبلد إلى الخروج عن المسار في العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الوطنية. وقد أتاحت عملية الاستعراض الوطني الطوعي للحكومة فرصة قيمة لإعادة تعديل الاتجاهات والخطط المستقبلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتخاذ القرارات بشأنها، وذلك أساسا على النحو التالي:

أولاً، ينبغي تحقيق الأهداف الوطنية من خلال الاستفادة المثلى من موارد البلد وتكنولوجياته وقوته الداخلية في إطار مبادئ "الشعب هو الإله" والاعتماد على الذات ووحدة التفكير، مع تكثيف حملة الطوارئ لمكافحة الجائحة من أجل التكيف مع الأزمة الصحية العالمية التي طال أمدها حفاظا على سلامة البلد والشعب. وستبذل الحكومة كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الوطنية وتنظيم حملة وطنية لهذا الغرض، وذلك مع الاستفادة الكاملة من مزايا الاشتراكية المتمحورة حول الإنسان.

ثانياً، ينبغي تحسين القدرة على جمع وتحليل البيانات الإحصائية، وتعزيز النظام الوطني للإحصاءات الموحدة. وستتم كفالة دور الإحصاءات الوطنية بطريقة تسفر عن إنشاء نظام للرصد والتقييم لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستعراض بلوغ كل مؤشر بانتظام، واتخاذ القرارات بشأن الاتجاهات الصحيحة لتحقيق الأهداف. وستعتمد على نطاق واسع المؤشرات والمنهجيات القياسية الدولية.

ثالثاً، من الضروري زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشراكة مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى. وسيُعزز استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف على الوزارات والوكالات والحكومة الشعبية على جميع المستويات وعلى معاهد البحوث ومؤسسات المجتمع المدني لإطلاعها على الوضع الراهن والتحديات القائمة وسبل المضي قدما، ولإعادة التكيف في الوقت المناسب وتعزيز الخطط ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لتحقيق الأهداف الوطنية.

وستتغلب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمواردها وتكنولوجياتها والجهود المتضافرة لجماهير شعبها، على جميع التحديات والصعوبات، وستزيد من تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في سياق تنفيذ خطة عام 2030.

الدانمرك

[الأصل: بالإنكليزية]

الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2021: التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة، الفترة 2017-2021

في عام 2021، تقدم الدانمرك استعراضها الوطني الطوعي الثاني. وهي تحتل على الصعيد العالمي مركز الصدارة في مجال التنمية المستدامة، وفقا لشبكة حلول التنمية المستدامة، ونجحت في تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة، ولكن لا تزال ثمة تحديات هامة يتعين مواجهتها. ولذا يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات.

وتقوم وزارة المالية بتنسيق الاستعراض الوطني الطوعي الذي يتم إعداده من خلال العمل المشترك الذي تضطلع به جميع الوزارات والجهات صاحبة المصلحة في المجتمع الدانمركي. ويمكن أحد أوجه التحسن الملحوظ في الاستعراض الثاني في إدراج تقييمين مستقلين للتقدم المحرز في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يضطلع بهما المسؤولون الحكوميون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويتضمن الاستعراض أيضا فصولا غير خاضعة للرقابة تكتبها جهات فاعلة في البرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات الأكاديمية والبلديات والمناطق. وهناك عنصر جديد آخر في الاستعراض هو عملية استعراض النظراء مع النرويج.

ويستند الاستعراض أيضا إلى الآليات والبحوث المؤسسية المنشأة حديثا. وفي عام 2018، أعلنت هيئة الإحصاء الدانمركية عن إنشاء قاعدة بيانات إحصائية فريدة تتيح رصد وضع أهداف التنمية المستدامة. ويوفر هذا العمل أداة ضرورية لمتابعة التقييمات.

ووفقا لتقييم الحكومة، فإن الدانمرك تحظى بمكانة بارزة فيما يتعلق بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما منها الأهداف ذات الصلة بالصحة والرفاه، والتعليم، والطاقة المستدامة، والسلام، والعدالة، والمؤسسات القوية. وتتصل التحديات الرئيسية التي تواجه الدانمرك بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، وكذلك بالعمل المناخي، ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لتحسين الحياة في المحيطات وفي اليابسة. والدانمرك، بصفتها أمة لها خطة طموحة مراعية للبيئة تشعر بمسؤولية كبيرة إزاء المساهمة في التحول الأخضر وفي تحمل المسؤولية العالمية والتعاون في إيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل مع بلدان أخرى.

التعافي من مرض فيروس كورونا

تتمثل أسس خطة البلد للتعافي والقدرة على الصمود في الاستفادة من ضرورة تحفيز الاقتصاد لدعم الاستثمارات وحشدها في الانتقال نحو الاقتصاد المراعي للبيئة.

وفي حين أن هذا التمويل سيساعد على تحفيز الاقتصاد ودعم فرص العمل والشركات على المدى القصير، فإنه سيساهم أيضا في تسريع عملية الانتقال نحو الاقتصاد المراعي للبيئة على المدى المتوسط

والمدى الطويل. ويكتسي هذا الجهد أهمية بالغة لتحقيق الهدف المناخي الطموح للدانمرك المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة في البلد بنسبة 70 في المائة في عام 2030.

عدم ترك أحد خلف الركب

لا تتحقق أهداف التنمية المستدامة إلا بعد أن يستفيد منها الجميع. ففي حين تشكل دولة الرفاه في البلد نقطة انطلاق جيدة لتكافؤ الفرص، لا تزال بعض الفئات الضعيفة عرضة للتمييز وأقل قدرة، إن لم تكن غير قادرة، على المشاركة في المجتمع.

وعلى الرغم من أن الخطة تحظى باهتمام متزايد، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتعمل الحكومة بنشاط على تنفيذ الخطة التي تشمل فيها المبادرات، على سبيل المثال لا الحصر، تحسين ظروف سوق العمل للفئات الضعيفة، وبذل العناية الواجبة، وحقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. فالدانمرك لا تلتزم بإدماج هذه الفئات فحسب وإنما تسعى إلى تمكينها أيضا. ومن الأمثلة على هذا النهج مبادرة "الأطفال أولا"، التي يُتوخى من خلالها ضمان ظروف أفضل لتكافؤ الفرص في مرحلة الطفولة.

المشاركة والالتزام

يستند الاستعراض الوطني الطوعي إلى المبادئ الأساسية المتمثلين في الشفافية والمشاركة، وهو ما ينعكس على نطاق إشراك الجهات صاحبة المصلحة. ويبين الاستعراض الوطني الطوعي السبل التي يواصل من خلالها المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات الأكاديمية والبلديات والمناطق إدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الأساسية.

وترتكز أهداف التنمية المستدامة بصورة متزايدة على الجهات الفاعلة في المجتمع التي تتلقى الحكومة منها المعارف والمواد الملهمة والتوصيات القيمة لإعداد خطة العمل الوطنية الجديدة والاستعراض الوطني الطوعي، فضلا عن مساهمات محددة بشأن مبادرات السياسة العامة. وقد وفرت عدة اجتماعات وجلسات استماع ومؤتمرات منصات من أجل القيام بما يلزم من تبادل الآراء وإنكاء الوعي.

الخطوة التالية تتمثل في اتخاذ المزيد من الإجراءات

تعمل الدانمرك حاليا على وضع مبادرات سياساتية جديدة في إطار خطة عمل وطنية جديدة، ستعلن عن بدء تنفيذها في الأشهر المقبلة. وسيستعرض التقرير المرحلي لعام 2022 التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف وطني من أهداف التنمية المستدامة بعد خطة العمل. وقد اتخذت خطوات كبيرة وأخرى صغيرة، وستتبعها خطوات إضافية في السنوات القادمة، وهي خطوات تواصل الحكومة من خلالها إدماج الاستدامة في المبادرات السياسية، وتواصل عن طريقها الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المساهمة على جميع المستويات. ومن الأمثلة الهامة على ذلك قرار إجراء عملية فحص لجميع المقترحات التشريعية فيما يتعلق بأثرها من حيث علاقتها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

الرسائل الرئيسية للتقرير الوطني الطوعي لعام 2021

انخفض معدل انتشار الفقر في السنوات الأربع الأولى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولكن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عكست مسار هذا الاتجاه (حيث سُجلت زيادة نسبتها 2,1 في المائة).

ويشكل انخفاض مستويات الإنتاجية والإيرادات المتأتية من النشاط الزراعي تحدياً رئيسياً من حيث الأمن الغذائي وتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف.

وتظهر مؤشرات التغطية الصحية الرئيسية تقدماً ضئيلاً (جرى تقّـد 57 مستشفى في آن واحد)، ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بجودة الخدمات.

ويكتسي الحصول على اللقاحات وتعزيز الخدمات الصحية أهمية قصوى للحد من خطر إطالة أمد الأزمة وتعميقها.

وقد شهد البلد نمواً اقتصادياً قوياً في العقود الأخيرة، ولكن الجائحة أوقفت تقدمه فجأة في عام 2020. فالناتج المحلي الإجمالي للبلد انخفض بنسبة 6,7 في المائة. وكانت السياحة القطاع الأكثر تضرراً، نتيجة لانخفاض عدد الزوار الأجانب بنسبة 62,7 في المائة في انخفاض القيمة المضافة للفنادق والحانات والمطاعم بنسبة 47,5 في المائة. وستقتضي العودة إلى مسار النمو التصدي لتحديات متعددة من بينها استعراض نموذج التنمية القطاعية، وتحسين ظروف العمل، وتعزيز التنمية الإنتاجية، والحد من عدم المساواة، وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز القدرة على مواجهة الظواهر الطبيعية.

وقد انخفض معدل البطالة، ولكن لا يزال هناك مجال لتحسين الحالة بزيادة وتحسين فرص العمل. فأكثر من نصف السكان العاملين يعمل في القطاع غير الرسمي. ولا تزال ثمة فجوات واسعة في الوصول إلى سوق العمل فيما بين النساء والرجال ومختلف الفئات العمرية والمقيمين في مختلف المناطق.

وقد انخفض تركيز الدخل وفقاً لقياسات معامل جيني. ومع ذلك، يفقد البلد أكثر من خمس مؤشر تنميته البشرية عند تعديله لمراعاة عدم المساواة.

ولا تزال الفجوات الهيكلية في التنمية بين مختلف الأقاليم داخل البلد قائمة ويجري التصدي لها. ويعتزم البلد تنفيذ سياسات متوسطة الأجل مع التركيز على الصعيد الإقليمي.

وقد وضعت خريطة طريق للإنتاج والاستهلاك المستدامين، ولكن ثمة صعوبات من حيث التنسيق وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. وما زالت الجهات الفاعلة المعنية متأخرة في إدماج خارطة الطريق بفعالية.

والبلد معرض جداً للظواهر المناخية. وفي السنوات الخمس الماضية، تضررت نسبة تناهز 11 في المائة من السكان جراء الأعاصير والعواصف والأمطار الغزيرة. ويقدر الأثر السلبي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلد وأثاره المادية على مؤشر التنمية البشرية بنسبة تقارب 4 في المائة.

وثمة تحديات فيما يتعلق بالأمن العام وإمكانية اللجوء إلى القضاء. ويظهر معدل جرائم القتل اتجاهًا تنازليًا (أعلى بين الرجال والشباب). ولكن لا يوجد دليل على إحراز تقدم نحو القضاء على حالات إساءة المعاملة والاتجار بالأشخاص حيث يكون معظم الضحايا من النساء. ولا تزال الحواجز التي تحول دون إمكانية اللجوء إلى القضاء قائمة، رغم تحسن استقلال القضاء تحسناً كبيراً.

ووفقاً لأرقام عام 2019، تظهر المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات تدهوراً، ولا سيما فيما يتعلق بالثقة في الأحزاب السياسية والتصورات بشأن الفساد. وقد جرى تكثيف عمليات مكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

وبهدف التصدي للتحديات الهامة، الهيكلية منها والناشئة، تقوم الجمهورية الدومينيكية بتعزيز مؤسسات الدولة. وتعمل أيضاً على تحسين الوضع المالي بصورة كبيرة من خلال نظام ضريبي يضمن زيادة الإيرادات بطريقة عادلة وحسن إدارة الإنفاق العام.

وقد أدت الزيادة في الدين العام التي تسارعت بتأثير كوفيد-19، إلى تخصيص نسبة عالية من الميزانية لدفع الفوائد، بلغت نسبة 17,4 في المائة من إنفاق الحكومة المركزية على مدى السنوات الخمس الماضية.

ويعتمد إدارار النقد الأجنبي أساساً على قطاع السياحة والتحويلات المالية وإيرادات مناطق التجارة الحرة. وقد كانت هذه العناصر تنمو بوتيرة جيدة، ولكن هذا الأمر توقف بسبب الجائحة. والآن عادت معدلات التحويلات والصادرات من منطقة التجارة الحرة إلى مستويات ما قبل انتشار الجائحة. ومن ناحية أخرى، لم تظهر الصادرات سوى دينامية ضعيفة. ومن المتوقع أن تؤدي السياسات العامة الحالية إلى تحسينات في هذا المجال.

ويكتسي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين أهمية بالغة من أجل التصدي للتحديات والتغلب على المشاكل مثل التحديات والمشاكل المبينة أعلاه، ولا سيما الآن، في مواجهة الحاجة الملحة إلى التخفيف من أثر الجائحة. وتقوم الهيئات المتعددة الأطراف بدور أساسي في ضمان إعادة توصيف الدين العام الموحد.

أما مستوى مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع التخطيط الوطني فهو مرتفع (88 في المائة). وتُبذل جهود لدمجها بالكامل من خلال التخطيط المتوسط الأجل، على الرغم من أنه يلزم إحراز تقدم في سد الفجوات بين ما يُقرَّر وما يُنفَّذ.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

- مصر هي من بين البلدان العشرة في العالم بأكمله التي تقدم ثالث استعراض وطني طوعي هذا العام. فالاستعراض الأول قُدِّم في عام 2016، عقب إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، "رؤية مصر 2030"، وسجل الاستعراض الثاني، الذي قُدِّم في عام 2018، النجاح الذي تحقق في تنفيذ برنامج الاستقرار والإصلاح الاقتصادي. أما الاستعراض الثالث فسيُطلع المجتمع الدولي على الخطوات التي قطعتها مصر نحو إرساء الأساس لاقتصاد أكثر مرونة ومجتمع قادر على الصمود في وجه الصدمات الشديدة غير المتوقعة، مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

- وقبل تفشي "كوفيد-19"، كانت مصر تسير على مسار يبعث على التفاؤل فيما يتعلق بتحقيق أهدافها الإنمائية. ولكن للأسف، عصفت الجائحة وأثارها الاجتماعية الاقتصادية بالعالم بأسره، مما أدى إلى وقوع ركود عالمي لم يسبق له مثيل. وعلى الرغم من الصدمة الشديدة التي تعرض لها اقتصاد مصر، فإن النجاح في تنفيذ برنامج الاستقرار والإصلاح الاقتصادي الذي عزز قدرة الاقتصاد على الصمود، خفف آثار الجائحة، بحيث سجل اقتصاد مصر، من بين القلة القليلة جدا من البلدان والبلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نموا إيجابيا.
- وحكومة مصر مقتنعة بأن بالإمكان أن تكون الجائحة، على الرغم من ويلاتها، عاملا يحفز على التعجيل بتنفيذ الإصلاحات. ونتيجة لذلك، بدأت الحكومة المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2021، بهدف ترشيد هيكل اقتصاد البلد وزيادة قدرته التنافسية من خلال استهداف القطاعات التي تمر بضائقة.
- وعملت حكومة مصر وجميع الجهات صاحبة المصلحة معا من أجل التصدي للتحديات التي حُددت في الاستعراض القطري الوطني الطوعي الثاني. وفيما يتعلق بتمويل التنمية، شهد عام 2020 إصدار أول سند أخضر في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا يضيف هذا الإصدار الذي كان ناجحا للغاية، إلى تنوع الأدوات المالية المتاحة لحكومة مصر فحسب، وإنما يعزز أيضا خطة 'تخضير' المشاريع العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ستصدر الحكومة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، أول تقرير وطني شامل عن تمويل التنمية هذا العام لتوفير تصنيف موضوعي لتمويل من هذا القبيل في مصر. وفيما يتعلق بمسألة النمو السكاني، بدأت الحكومة في تنفيذ مشروع وطني لتنمية الأسرة تتعاون فيه الوزارات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ليس فقط من أجل كبح النمو السكاني، وإنما أيضا للارتقاء بمستوى رأس المال البشري. وبذلت الحكومة أيضا جهودا كبيرة لتحسين وضع الحوكمة في مصر الذي اعتبر تحديا رئيسيا آخر. وفي هذا الصدد، اعتمدت الحكومة الصيغة الثانية من استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في الهيئات الحكومية وتعزيز العدالة السريعة. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية النهوض بإدارة المالية العامة، بدأ العمل بنظام الدفع الحكومي الإلكتروني ونظام المشتريات والتعاقدات الحكومية الإلكترونية. ويساعد هذان النظامان على تبسيط إجراءات التعاقد ونظام تحصيل الإيرادات وتعزيز الشفافية في هذا المجال، فضلا عن تحسين قاعدة المنافسة.
- وللتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مفهوم عدم ترك أحد خلف الركب، نجحت مصر في الحد من الفقر الذي ما فتئ في ازدياد منذ ما يقرب من 20 عاما، وذلك بفضل برامج الحماية الاجتماعية المحددة الأهداف بصورة أفضل. وفي السياق نفسه، أصدرت الحكومة، في سعيها إلى إعطاء الأولوية لتوطين التنمية المستدامة، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقارير عن التوطين لجميع المحافظات المصرية تبين القيم والأهداف الحالية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المحافظات من أجل استهداف الفجوات الإنمائية المحلية. ومن المبادرات الرائدة الهامة الأخرى وضع أول مؤشر للقدرة التنافسية على مستوى المحافظات، بالتعاون مع المجتمع المدني في مصر واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتُوّجت هذه الجهود بإطلاق الحكومة مبادرة "حياة كريمة"، وهي مبادرة لتحسين حياة الملايين من الفقراء في المناطق

الريفية في جميع أنحاء مصر من خلال توفير خدمات حكومية عالية الجودة لسكان القرى الأفقر البالغ عددها 1 500 قرية في مرحلتها الأولى.

- ولا تزال مصر ملتزمة بنهج شامل وقائم على المشاركة. وقد تم تحديد المسائل ومضمون الاستعراض الوطني الطوعي الثالث بناء على سلسلة من المشاورات مع الكيانات الحكومية، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن الشركاء في التنمية.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

في أيلول/سبتمبر 2019، صرح رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة بأن الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لن يتسنى تحقيقها إذا بقي الاتجاه في تنفيذها على حاله. فمن الضروري أن نحقق أخيرا تقدما فعالا في مجال الاستدامة، بما في ذلك حماية المناخ على مدى عقد العمل.

واستنادا إلى قرارات الاتحاد الأوروبي والحكم الصادر مؤخرا عن المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، تهدف ألمانيا إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 65 في المائة على الأقل بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 1990. وستحدد حكومة ألمانيا الاتحادية أهدافا سنوية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وصولا إلى تحديد أثرها بحلول عام 2045. وينبغي أن يصاحب هذه التدابير بذل جهد متزايد في مجال المناخ ودبلوماسية الاستدامة، استنادا إلى نهج تتبعه الحكومة بأكملها.

وقد أدت الجائحة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثاره في جميع أنحاء العالم إلى زيادة ملحّة في التحولات الاجتماعية والإيكولوجية. ولقد كان ولا يزال من المهم استراتيجيا تحديد الطريق نحو إقامة مجتمع أكثر استدامة اجتماعيا وبيئيا، وبالتالي إقامة مجتمع أكثر قدرة على مقاومة الأزمات في المستقبل، وذلك سعيا إلى التعافي بشكل أفضل يراعي البيئة في جميع أنحاء العالم، وفي أوروبا وألمانيا. وينبغي أن تكون خطة عام 2030 وأهدافها، فضلا عن اتفاق باريس بمثابة الإطار التوجيهي على المستويات الوطنية والأوروبية والعالمية، لإعادة توجيه السياسات والبرامج من أجل التصدي للجائحة بغية "التعافي بصورة أفضل"، مع الاسترشاد بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

فالتقدم المحرز في المجالات الانتقالية الستة التالية هو مفتاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من جانب ألمانيا وفيها وبالتعاون معها:

- (أ) تحقيق رفاه الإنسان وقدراته، والعدالة الاجتماعية (الأهداف 3 و 4 و 5 و 8 و 9 و 10)
- (ب) العمل المناخي والتحول في مجال الطاقة (الهدفان 7 و 13)
- (ج) الاقتصاد الدائري (الأهداف 8، و 9، و 12)
- (د) البناء والنقل المستدامان (الأهداف 7، و 8، و 9، و 11، و 12، و 13)
- (هـ) النظم الزراعية والغذائية المستدامة (الأهداف 2، و 3، و 8، و 12، و 13)
- (و) تهيئة بيئة خالية من الملوثات (الأهداف 6، و 8، و 9، و 14، و 15)

وقد حددت حكومة ألمانيا في استراتيجيتها الجديدة للاستدامة المعتمدة في آذار/مارس 2021، والتي تتولى تنسيقها المستشارية الاتحادية، سياسات وتدابير تحويلية للمجالات الستة تهدف إلى تحقيق تقدم قابل للقياس. ويجري تنفيذ السياسات والتدابير على ثلاثة مستويات، مع التركيز على تنفيذها وآثارها في ألمانيا، وعلى أثرها الدولي وعلى دعم البلدان الشريكة.

والمسؤولية العالمية هي أحد مبادئ استراتيجية التنمية المستدامة في ألمانيا وجزء من رؤية شاملة لمستقبل مستدام في هذا البلد. وهكذا، فإن حكومة ألمانيا الاتحادية توائم أنشطتها الدولية مع مبدأ الاستدامة. وتقدم ألمانيا، في إطار الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع شركائها الأوروبيين، مساهمات هامة في التصدي للتحديات العالمية على المدى الطويل.

وستواصل حكومة ألمانيا الاتحادية جهودها في ألمانيا وفي إطار التزاماتها الدولية مع البلدان الشريكة. وينعكس هذا الالتزام في موقفنا بصفتنا ثاني أكبر جهة مانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

والتنمية المستدامة هي بمثابة مبدأ توجيهي للسياسة الخارجية والإنمائية الألمانية. ومنذ اعتماد خطة عام 2030، قامت ألمانيا بدور محوري في تنفيذها وفي السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وإن السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة هي عناصر مترابطة. وسياستنا تتمثل في ترسيخ نظام دولي قائم على القواعد والتعاون المتعدد الأطراف وتعزيزهما. وتشجع حكومة ألمانيا الاتحادية على العمل بهذه المبادئ، بجملة تدابير من بينها العمل الذي يضطلع به التحالف من أجل تعددية الأطراف، الذي بدأ بالتعاون مع فرنسا وجهات شريكة أخرى.

ولا يمكن النجاح في تنفيذ خطة عام 2030 إلا إذا استند الجهد المبذول إلى دعم واسع النطاق من المجتمع برمته. وقد أدرجت الحكومة الاتحادية المجتمع المدني ودوائر الأعمال والأوساط العلمية في عملية وضع الاستراتيجية الألمانية للاستدامة وكذلك في عملية الحوار المصاحبة لإعداد تقريرها الوطني الطوعي. ولا يمكن أن ينجح الانتقال إلى ألمانيا مستدامة إلا إذا وُضع في إطار جهد مشترك، أي كطريق تسلكه السلطات الاتحادية والإقليمية والمحلية ومختلف فئات المجتمع جنباً إلى جنب.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

يسر غواتيمالا أن تكون من بين البلدان التي قدمت تقاريرها الوطنية الطوعية الثالثة في عام 2021. وتبرز غواتيمالا في تقريرها الإجراءات التي اتخذتها كجزء من عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن الجدير بالملاحظة أن غواتيمالا كانت من البلدان الرائدة في إدماج أهداف التنمية المستدامة في صكوك التخطيط الوطنية، مستخدمة منهجية نُقط التقاطع والروابط الحاسمة لتحديد 10 أولويات إنمائية وطنية و 16 هدفاً للتنمية الاستراتيجية تقوم من خلالها الآن بتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت غواتيمالا استراتيجية تنفيذية تتألف من ثمانية عناصر رئيسية. وقد أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بتلك العناصر، ولا سيما في مجالي التخطيط والتمويل. وتتواءم سياسة الحكومة العامة للفترة 2020-2024 مع أولويات التنمية الوطنية، ومن ثمة أصبحت المرجع الرئيسي للتخطيط السنوي والمتعدد السنوات. وهكذا جرى الربط بين التخطيط والميزنة، من أجل تحقيق نتائج أفضل.

وأحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في إطار ست من الأولويات التي حددتها غواتيمالا. وقد أحرز أكبر قدر من التقدم فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية، تليها العمالة والاستثمار؛ وبناء المؤسسات والأمن والعدالة؛ والحد من الفقر والحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بأولوية بناء المؤسسات، قامت دولة غواتيمالا بتحديث نظامها لضمان الشفافية في استخدام الموارد العامة، وذلك عن طريق تصميم وتنفيذ منصات تتيح رصد الأنشطة العامة. وتشمل هذه المنصات البوابة التي أنشئت بموجب قانون إتاحة الوصول إلى المعلومات العامة، والنظام الوطني للاستثمار العام، من بين منصات أخرى.

وبما أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلب مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة، فإن التقرير يغطي مساهمات القطاع العام والقطاع الخاص ووكالات التعاون الدولي ومنظمات المجتمع المدني، من بين جهات أخرى. وقد نفذت تلك الكيانات، وفقا لولاياتها وطبيعتها، إجراءات لم تسهم مباشرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للبلد فحسب، وإنما خففت أيضا من أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونظرا لأن إحدى التوصيات الرئيسية المتعلقة بإعداد التقارير الوطنية الطوعية تتمثل في أن يجري إعدادها بطريقة تشاركية إلى حد كبير، يسر غواتيمالا أن تدرج وجهات نظر شرائح معينة من السكان فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزه البلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في التقرير. وشاركت الفتيات والفتيان والمراهقون في هذه العملية، وأعربوا عن آراءهم ومطالبهم الرئيسية من خلال سلسلة من حلقات العمل الافتراضية.

وبخصوص الرصد والتقييم، أحرز تقدم فيما يتعلق بالمؤشرات وبتنفيذ منصة حاسوبية تتيح عرض المؤشرات المرتبطة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة بيانيا. ويمكن لمختلف الجهات صاحبة المصلحة استخدام هذه المنصة لمساعدتها على تحديد أولويات الخطط والبرامج والمشاريع التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف القطرية.

وأخيرا، تُعرض التحديات الرئيسية التي يجب على البلد التصدي لها في السنوات القادمة، من منظور مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

ونحن ندرك أننا أحرزنا تقدما، وأن الإجراءات الإيجابية يجب أن تستمر، وأنه يجب وضع المسار لبناء القدرة على المجابهة في سياق كوفيد-19.

ومن المهم أن نتذكر، ونحن نمضي قدما خلال عقد العمل، أنه لا سبيل للتراجع. ويجب أن نقلص الفجوة في مجال الإنصاف، وأن نعزيز نظامنا الإحصائي، وأن نبني بلدا لا يُترك فيه أحد خلف الركب، بلد يمكن أن تُضمن فيه حقوق جميع سكان غواتيمالا وأن تُؤمن لهم فيه حياة كريمة.



تطرح جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديات أمام إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تؤكد ضرورة إقامة مزيد من التعاون الدولي.

ولضمان التعافي المستدام والمرن، شرعت إندونيسيا في إجراء إصلاحات نظامية في المجالات الرئيسية التالية: نظام الحماية الاجتماعية، والنظام الصحي الوطني، ونظام القدرة على مواجهة الكوارث، وتعافي القطاع الصناعي، والسياحة والاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

وعلى الرغم من ترتيبات التباعد البدني والبروتوكولات الصحية، وضعت إندونيسيا استعراضها الوطني الطوعي من خلال اتباع نهج شامل، بما في ذلك إجراء مشاورات على الإنترنت. وفيما يلي، سنسلط الضوء على تحقيق الأهداف والجهود المبذولة للتعافي من الجائحة.

وتشمل أبرز الإنجازات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وآثار الجائحة وجهود التعافي ما يلي:

الحماية الاجتماعية

- انخفض معدل الفقر الوطني من نسبة قدرها 11,13 في المائة (2015) إلى نسبة قدرها 9,22 في المائة (2019)، لكنه ارتفع إلى نسبة قدرها 10,19 في المائة (2020) بسبب الجائحة. وقد أثر الفقر بالخصوص في النساء، وسكان المناطق الريفية، وكبار السن. وارتفع معدل فقر الأطفال من نسبة قدرها 11,76 في المائة (2019) إلى نسبة قدرها 12,23 في المائة (2020)
- في الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، انخفضت نسبة قياسات معامل جيني من 0,402 إلى 0,380، لكنها ارتفعت إلى 0,385 (2020) بسبب الجائحة. وعززت إندونيسيا الإنفاق الاجتماعي من نسبة قدرها 12,3 في المائة في عام 2019 إلى نسبة قدرها 12,7 في المائة في عام 2020، وهو أعلى رقم سُجل على الإطلاق.

الصحة الوطنية

- كان لهذه الجائحة أثر على المؤشرات الصحية الرئيسية التالية:
- أصيب أكثر من 1,6 مليون إندونيسي بكوفيد-19 منذ آذار/مارس 2020، مما يشكل ضغطاً على النظام الصحي ويؤثر على علاج الأمراض المعدية وغير المعدية
- انخفض معدل الإصابة بالسل من 312 شخصا (2019) إلى 182 شخصا (2020) لكل 100 000 نسمة، ويعزى ذلك إلى تعطل عمليات التشخيص والعلاج خلال الجائحة
- انخفض معدل انتشار نقص التغذية من نسبة قدرها 10,73 في المائة (2015) إلى نسبة قدرها 7,63 في المائة (2019)، لكنه ارتفع إلى نسبة قدرها 8,45 في المائة (2020)
- انخفض معدل انتشار التقرم لدى الأطفال دون سن الخامسة من نسبة قدرها 37,2 في المائة إلى نسبة قدرها 27,67 في المائة (2019)، وانخفض معدل انتشار الهزال من نسبة قدرها 12,1 في المائة (2013) إلى نسبة قدرها 7,44 في المائة (2019)
- انخفض مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي من نسبة قدرها 8,66 في المائة (2015) إلى نسبة قدرها 5,12 في المائة (2020)

- شمل نظام التأمين الصحي الوطني 222,5 مليون شخص، أو نسبة قدرها 82,51 في المائة (2020)، ولكن الاحتياجات غير الملباة من الخدمات الصحية ارتفعت من نسبة قدرها 4,66 في المائة (2015) إلى نسبة قدرها 5,44 في المائة (2020)

القدرة على مواجهة الكوارث

- تركز إندونيسيا على خفض انبعاث غازات الدفيئة والحد من مخاطر الكوارث لتعزيز القدرة على مواجهتها.
- في عام 2019، بلغ مستوى انبعاثات غازات الدفيئة 1 866 500 غيغافرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وانخفضت انبعاثات غازات الدفيئة المحتملة بنسبة 23,46 في المائة (2019)، وانخفضت كثافة انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 20,77 في المائة (2019) من خط الأساس
- يبلغ مجموع الميزانية الحكومية (2018-2020) لأنشطة التنمية منخفضة الكربون 54,57 تريليون روبية (قاربة 3,8 بلايين دولار)
- فيما يتعلق بإدارة الكوارث في عام 2020: سُجلت 409 حالات وفاة واختفاء، وبلغ عدد الأشخاص الذين تضرروا وتم إجلاؤهم بسبب الكوارث 6 451 439 شخصا

تعافي الصناعة والسياحة والاستثمار نحو الاقتصاد الأخضر

- أثرت الجائحة في المؤشرات الاقتصادية: فقد انخفض نصيب الفرد من الدخل من 4 174,9 دولارا (2019) إلى 3 911,7 دولارا (2020)؛ وانكمش النمو الاقتصادي، من نسبة قدرها 5,02 في المائة (2019) إلى نسبة سلبية قدرها -2,07 في المائة (2020)؛ وسجل اقتصاد القطاع غير الرسمي نموا بلغ نسبة قدرها 60,47 في المائة (2020)؛ وارتفع معدل البطالة من نسبة قدرها 5,23 في المائة (2019) إلى نسبة قدرها 7,07 في المائة (2020). وارتفع معدل الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب من نسبة قدرها 21,21 في المائة (2019) إلى نسبة قدرها 23,85 في المائة (2020)، في حين ارتفع معدل الشباب ذوي الإعاقة غير الملتحقين بالعمالة من نسبة قدرها 52,32 في المائة (2019) إلى نسبة قدرها 53,37 في المائة (2020)؛ وتراجع عدد السياح الأجانب الوافدين من 16,1 مليون سائح (2019) إلى 4,1 ملايين سائح (2020)
- وبلغ الانخفاض في كمية النفايات ومناولتها ما نسبته 14,58 في المائة و 67,40 في المائة على التوالي، وعُولجت نسبة قدرها 68,35 في المائة من كمية مقدارها 132,7 مليون طن من النفايات الخطرة (2019). وأصدرت حوالي 100 شركة تقارير عن الاستدامة في عام 2020، مقارنة بما عدده 54 شركة في عام 2016

وسائل التنفيذ

- فيما يتعلق بالبيئة التمكينية: ازداد الوعي العام بمسألة الفساد؛ وازداد عدد المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة وتحسن مؤشر حرية الصحافة؛ وتحققت زيادة في حجم ميزانيات المعونة القانونية؛ وزيادة في منح الهوية القانونية، فعلى سبيل المثال، حصلت نسبة قدرها 77,2 في المائة من

الأطفال دون سن الخامسة ونسبة قدرها 58,03 في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة على هوية قانونية (2020)

- بلغ عدد مستخدمي الإنترنت نسبة قدرها 73,7 في المائة (2019)، مع استمرار التحديات فيما يتعلق بالفجوة الرقمية ومحو الأمية في مجال التكنولوجيا الرقمية
- أُجري التعداد السكاني لعام 2020 على الإنترنت بنجاح، دون أن تعترض أي عوائق رئيسية جهود التعاون فيما بين الجهات المعنية

سبل المضي قدما

- ستقوم إندونيسيا بعملية إصلاح السياسات وتعزيزها في المجالات التالية:
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية بتعزيز الآلية وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية
- تحسين النظام الصحي، مع التركيز على مكافحة الأمراض، والأمن الصحي، والإجراءات الترويجية والوقائية، والتأهب من جانب العرض
- وضع نهج شامل ومتكامل للنظام الغذائي للقضاء على سوء التغذية
- تعزيز اقتصاد شامل للجميع من خلال الاستثمار المستدام والتمويل الابتكاري والسياحة المستدامة ودعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والتكنولوجيا الرقمية
- تنفيذ أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة من خلال اقتصاد دائري بتطوير الصناعات المراعية للبيئة والإدارة المتكاملة للنفايات والنفايات الخطرة، بما في ذلك النفايات الطبية
- تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث من خلال نظم الإنذار المبكر والتأهب وبناء القدرات والتنمية المنخفضة الكربون والقدرة على التكيف مع المناخ

العراق

[الأصل: بالعربية]

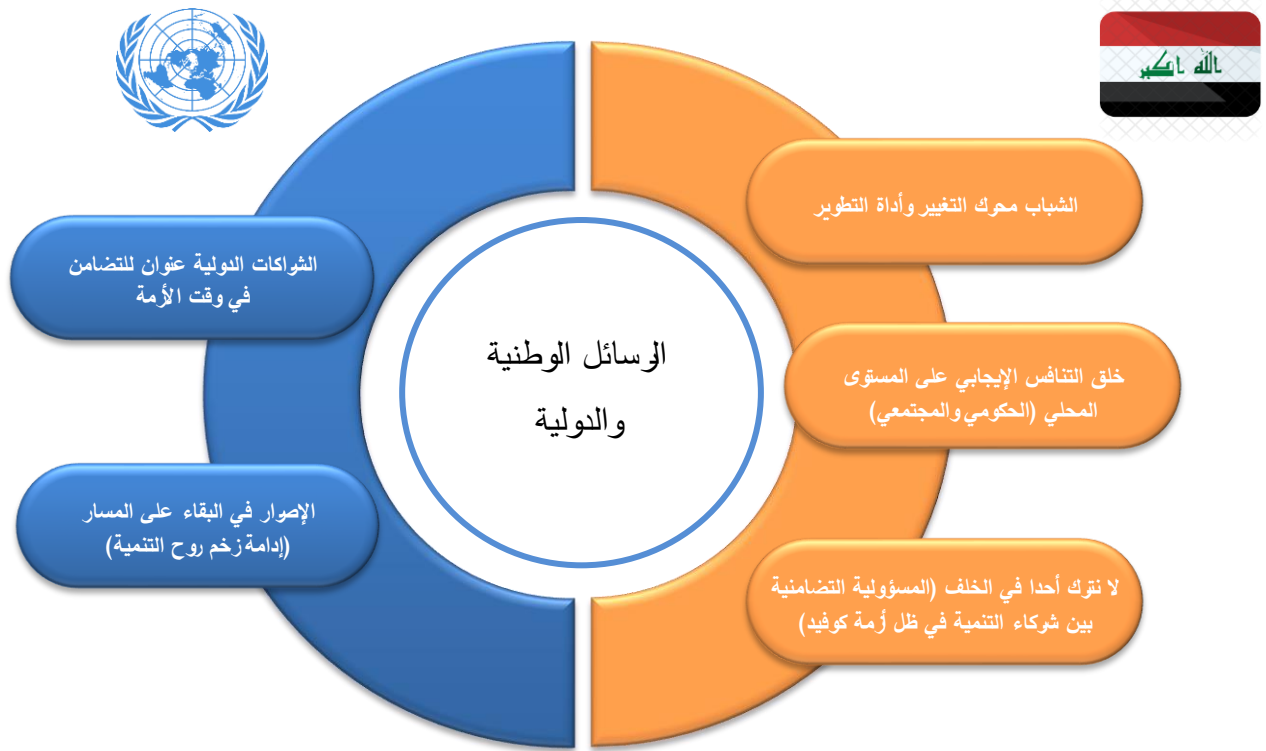
يحتضن حاضرمهورية العراق برصيده الحضاري وعمقه التاريخي واقعاَ تنموياً طموحاً، يسعى لتحقيق تنمية بشرية عالية الجودة ومستدامة لمواطنيها. وهو مسار محفور في دستور البلاد لعام 2005 وفي رؤاه التنمية الوطنية بعيدة المدى، مرتكز على شراكة وطنية قوية والتزام بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتتبعها والإبلاغ عن التقدم المحرز في مؤشراتها، مدعوم بإرادة سياسية قوية وتخطيط متكامل، وأطر قانونية داعمة.

وتم اعتماد منهج "المجتمع الآمن"، في إطار تنسيق ورصد وطني قوي لأهداف التنمية المستدامة، إذ ترجمت أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذها عبر خطط التنمية الوطنية متوسطة الأجل واستراتيجيات وسياسات تنموية تلتزم أيضاً بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولعل المهمة الأصعب في تطبيق هذا المسار تتمثل في الموازنة بين الواقع والطموح وتلبية المطالب والأولويات المتنافسة لملايين المواطنين. ولقد ساعدتنا هذه التجربة ليس فقط على مقارنة واقعنا الموجود في الداخل مع الخارج، بل في مراجعة خططنا وإعادة النظر في نهجنا في العراق - وهي رؤية لا تتعلق فقط بتضميد الجراح، ولكنها تمتد إلى التفكير في جودة نوعية الحياة وتماسك المجتمع ورأسماننا البشري والاجتماعي والطريقة التي نحافظ بها على تراثنا للأجيال القادمة.

والتحدي الرئيس هو الحفاظ على هذه الرؤية المرتبطة بالواقع، باستقراء مسيرته وتشخيص عثراته وبناء مؤشرات نهوضه واستدامة تنميته، إذ ترسم مراجعتنا عبر التقارير التطوعية الوطنية الرحلة التي نقوم بها في مراجعة التقدم، وتسليط الضوء على الإنجازات والتحديات وتبادل الدروس وتحديد الخطوات التالية، وهو ما سيحدد الجهد والمسار في المجال التنموي للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.

ولا بد من الاعتراف أننا لا نملك جميع رافعات التنمية، وأن ما يمكن تحقيقه لاستدامة التنمية لا يعتمد فقط على جهد الحكومة وإنما يتكامل مع نشاط المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا.



الرسائل الداخلية

الشباب محرك التغيير وأداة التطوير

- الحراك الشبابي إعلان للتغيير نحو عقد اجتماعي جديد (الدولة والمجتمع).
- فئة الشباب تمثل ذروة الهبة الديموغرافية المؤهلة للتغيير والبناء والمشاركة.
- المواطنة الفاعلة (الحاضنة للتنوع، المعززة للمشاركات، والحافظة للحقوق والخصوصيات).

خلق التنافس الإيجابي على المستوى المحلي (الحكومي والمجتمعي)

- استلهم روح التنمية وطنيا ومحليا لتعزيز التنافس البناء.
- لامركزية النهج المعزز للمساواة والعدالة.
- التخطيط التكاملي واتساق السياسات يعزز النهج التشاركي والتنمية المحلية المستدامة (التنمية المكانية).

لن نترك أحدا في الخلف (المسؤولية التضامنية بين شركاء التنمية في ظل أزمة كوفيد-19)

- احتواء الأزمة المركبة (الصحية - الاقتصادية) والحد من تداعياتها وتخفيف آثارها على الفئات الهشة مسؤولية الدولة.
- المسؤولية التضامنية بين شركاء التنمية ستعزز الحماية والأمن المجتمعي في ظروف الأزمات.
- الأدوار والوظائف التنموية للمجتمع المدني والقطاع الخاص قصص نجاح في التماسك الاجتماعي.

الرسائل الخارجية

الإصرار على البقاء في المسار (إدامة زخم روح التنمية)

- الاستجابة للتحديات التي يفرضها الواقع العالمي والمحلي.
- استيعاب الأزمات إيجابيا عبر التركيز على المحافظة على مسارات أهداف التنمية المستدامة.
- المضي في بناء المنعة والصمود لدرء المخاطر والأزمات.

الشراكات الدولية عنوان للتضامن في وقت الأزمة

- الإيمان بالشراكة العالمية المعززة للأمن الإنساني.
- الشراكات الدولية فرصة لبناء المعرفة وتبادل الخبرات.
- الشراكات مرتكز لضمان تكافؤ الفرص بين الدول بدعم يحققه التكافل الدولي ويخفف من معاناة الدول الأقل نمواً والأكثر حاجة.

وإن تحليل وفهم التهديدات والمخاطر المتعددة والفرص المعقدة من خلال عمليات الرصد والتقييم لن يؤدي إلى تطوير وعي بالمخاطر المحدقة والتهديدات المتعاضدة، إذ إن الوعي فيها يتطلب أن تكون عملية صنع قرار التنمية قائمة على دمج الإحاطة والوعي بالمخاطر بالآفاق المعرفية والإجراءات العملية لمعالجة المخاطر واستثمار الفرص في خطط التنمية والسياسات والبرامج وتأكيد مرونة الإجراءات لضمان استدامتها، وهو ما يتطلب:

- الإقرار بالترابط بين التهديدات العالمية المعقدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والأوبئة، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والجرائم الإلكترونية، والأخطار الطبيعية والتغيرات المناخية والمخاطر المعقدة، والفرص المقدمة على المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى العالمي.

- إن درء المخاطر واستثمار الفرص والتخفيف من التداعيات المعقدة المرتبطة بها يتم بإحاطة معرفية مدروسة لتعزيز الاستدامة وتحقيق تطوير بنائي مرن يمنح المخاطر الجديدة ويقلل من حدة المخاطر الموجودة.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

تفشيت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مباشرة بعد تأكيد المجتمع الدولي من جديد التزامه بتسريع جهوده لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على أساس عقد العمل ذي الصلة. ومنذ ذلك الحين، ما انفكت الجائحة تهدد حياة الناس في جميع أنحاء العالم وسبل عيشهم وكرامتهم، لا سيما من يعيشون في أوضاع هشة. كما أثرت تأثيرا كبيرا على الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف. فهي تتسبب حقا في أزمة تهدد الأمن البشري. وفي ظل هذه الظروف، ستشكل الأهداف خريطة طريق مهمة للتحويل الاجتماعي تتطلع إلى عهد جديد وتستشرف المستقبل. ولذلك، تَحَصَّنَا في الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2021 الكيفية التي تعمل بها اليابان على النهوض بالأهداف والتحقق من التقدم المحرز نحو تحقيقها من أجل التغلب على جائحة كوفيد-19 و "إعادة البناء على نحو أفضل" بعدها.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان أن تعمل الجهات المعنية جميعها معا لتعزيز جهودها. وفي الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2021، تأكد من خلال استعراض المؤسسات المحلية اليابانية المعنية بالنهوض بالأهداف إسهام أطر مثل "جائزة اليابان لأهداف التنمية المستدامة" التي ينظمها المقر المركزي للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، برئاسة رئيس الوزراء، والتي تشكل اعترافا بالشركات والمنظمات الرائدة التي تعمل على تحقيق الأهداف، في توسيع التعاون بين مختلف الجهات المعنية، على نحو يؤدي إلى زيادة التعريف بالأهداف في جميع أنحاء اليابان وإحراز التقدم في تحقيقها.

وفيما يتعلق بالحكومات المحلية، على وجه الخصوص، تم اختيار تلك التي اقترحت مبادرات بارزة لتحقيق الأهداف باعتبارها "مدن المستقبل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" منذ عام 2018، ونشرت حالات نموذجية رائدة في جميع أنحاء البلد. وإضافة إلى ذلك، أتاحت مبادرات أخرى، مثل منهاج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل أهداف التنمية المستدامة المحلية وتمويل أهداف التنمية المستدامة المحلية، توليد زخم للنهوض بالأهداف وشجعت كل مواطن على التعامل مع الأهداف باعتبارها شاعلا من شواغله الخاصة. ونتيجة لذلك، نشأت حركة ما فتئت تكتسب زخما في جميع أنحاء البلد ترمي إلى تعزيز حل القضايا الإقليمية، مثل انخفاض معدلات الولادة، وشيخوخة المجتمعات المحلية، وانخفاض عدد السكان، وذلك من استنادا إلى مبادئ الأهداف. وفي عام 2017، عندما قدمت اليابان استعراضها الوطني الطوعي السابق، لم تكن النسبة المئوية للحكومات المحلية العاملة على تحقيق الأهداف سوى 1 في المائة، ولكنها ارتفعت، بحلول عام 2020، لتصل إلى 39,7 في المائة، وتعمل حكومة اليابان حاليا على رفعها إلى 60 في المائة بحلول نهاية السنة المالية 2024. وفي هذا الصدد، أدرجنا في الاستعراض عدة أمثلة إيجابية على الحكومات المحلية التي أخذت زمام المبادرة في النهوض بالأهداف باعتبارها مدنا نموذجية في اليابان، بما في ذلك أربع مدن أجرت استعراضاتها المحلية الطوعية الخاصة بها.

وحددت حكومة اليابان، في مبادئها التوجيهية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ثماني مسائل ذات أولوية ينبغي لليابان أن تركز عليها على وجه الخصوص. ويبين الاستعراض الجهود الكبيرة التي بذلت

في إطار كل مسألة ذات أولوية من حيث التنفيذ المحلي والتعاون الدولي، فضلاً عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف السبعة عشر عن طريق هذه الجهود، مع مراعاة أثر جائحة كوفيد-19.

ولما كان تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب بذل جهود مجموعة واسعة من الجهات المعنية، أعد الاستعراض ليس فقط من خلال عقد المناقشات داخل الحكومة، ولكن أيضاً من خلال المناقشات التي جرت في المائدة المستديرة حول النهوض بأهداف التنمية المستدامة، التي تضم ممثلين من مختلف المجالات، والمناقشات التي دارت مع ممثلي المجتمع المدني والشباب، الذين سيقودون المجتمع في المستقبل، وعن طريق تعليقات الجمهور بهدف مراعاة آراء مجموعة واسعة من الناس. وإضافة إلى ذلك، بغية تقييم التقدم الذي أحرزناه، أدرجنا تقييمات من أعضاء القطاع الخاص في المائدة المستديرة، حيث رأينا أن من المستصوب إدراج تقييمات للتقدم المحرز من منظور جهات غير الحكومة.

وأناحت لنا عملية صياغة الاستعراض فرصة لاستعراض المؤسسات المعنية بتعزيز أهداف التنمية المستدامة والمبادرات الرئيسية، والنظر في الكيفية التي تعمل بها اليابان على تعزيز الأهداف في المستقبل. ولذلك، استناداً إلى آراء الخبراء والمواطنين، يُختتم الاستعراض بتوضيح الكيفية التي ستشجع بها اليابان المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف من الآن فصاعداً.

وستواصل اليابان العمل مع المجتمع الدولي، على أساس مبدأ الأمن البشري، لمعالجة مسائل الصحة العالمية، بما في ذلك تحقيق التغطية الصحية للجميع، وإيجاد مجتمع تتحول فيه أهداف التنمية المستدامة إلى واقع ملموس و "لا يُترك فيه أحد خلف الركب".

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

بلغت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مرحلة هامة من عملية تخطيط التنمية الوطنية. وشهد عام 2020 الانتهاء من تنفيذ الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية (2016-2020) ووضع الخطة التاسعة (2021-2025)، التي ستوجه تنمية البلد على مدى السنوات الخمس المقبلة. وهيمنت على هذا التطور التحديات المرتبطة بالتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منه، والاستدامة وتغير المناخ، والنمو الجيد والشامل للجميع، ورأس المال البشري، وتطوير البنية الأساسية، ورفع البلد من قائمة أقل البلدان نمواً، وهو ما تأمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تحقيقه.

ويأتي اختتام الخطة الثامنة ووضع الخطة التاسعة في وقت يقوم فيه البلد بإعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لأهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، منذ الاستعراض الأول الذي أجري في عام 2018 سيتضمن، إن أمكن، العناصر الرئيسية المتعلقة بكوفيد-19 إضافة إلى مختلف التحديات الأخرى التي واجهها البلد خلال العامين الماضيين.

وأنشئت اللجنة التوجيهية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عام 2017، برئاسة رئيس الوزراء، وتضم أعضاء من جميع الوزارات والوكالات المعنية. وعُينت الأمانة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وجهات الاتصال في الوزارات التنفيذية لقيادة كل هدف وتولي المسؤولية عنه لضمان التنسيق

والتعاون السلسلين. ومنذ الاستعراض الأول، في عام 2018، تحقق بعض الإنجازات البارزة فيما يتعلق بالأهداف، على النحو المبين أدناه.

فقد وضعت اللجنة التوجيهية الوطنية الصيغة النهائية لخريطة طريق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أنشطة الدعوة والاتصال من أجل أهداف التنمية المستدامة، ووافقت عليها في عام 2019. وتشمل خريطة الطريق تعزيز المؤسسات وإقامة الشراكات، واستراتيجيات التوعية، والمشاورات بين العديد من الجهات المعنية، وآليات لتحقيق اتساق السياسات أفقياً ورأسياً، ووضع الميزانيات وخطط الرصد والإبلاغ والمساءلة.

وفي عام 2019، أدمج 238 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، أي حوالي 60 في المائة من المؤشرات، في الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية (2016-2020)، وسيستمر إدماج المؤشرات المتبقية في دورات التنمية المقبلة.

وأُعد استعراض عام 2021 استناداً إلى مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، كما استندت عملية صياغته إلى التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الأول واختتام الخطة الثامنة. وأجرت الأمانة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة سلسلة من المشاورات مع مختلف الجهات المعنية. وشارك في الاجتماع أيضاً موظفون عموميون من جميع المقاطعات الثماني عشرة، بهدف زيادة فهمهم للأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة في كل مقاطعة.

وكان من الصعب الحصول على بيانات متعلقة بأهداف التنمية المستدامة المحلية قبل حلول موعد الاستعراض نتيجة للاختلالات المتصلة بكوفيد-19. ولئن كان الاستعراض الثاني يقدم لمحة مقتضبة عن التقدم المحرز نحو تحقيق جميع الأهداف، فإن المناقشة التفصيلية تتعلق بتسعة أهداف على وجه الخصوص، تتماشى أيضاً مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في عام 2021.

ويشكل الاستعراض، بدءاً من رفع البلد من قائمة أقل البلدان نمواً إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مناهج عمل للمستقبل. والبلد في طريقه إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ببلوغه العتبة المحددة لرفعه من الفئة في الدورتين المتتاليتين من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعامي 2018 و 2021. ويعني ذلك أن البلد مؤهل للتوصية بالرفع من الفئة في عام 2024. غير أنه نظراً لجائحة كوفيد-19 والتحديات القائمة أصلاً، مُنحت فترة انتقالية تحضيرية أطول.

وإضافة إلى ذلك، تأثر التقدم المحرز نحو تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة تأثيراً كبيراً. ولذلك، سيُتخذ بعض تدابير التعافي من كوفيد-19 في سياق تنفيذ الأهداف تمشياً مع الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحسين التمويل، وإدارة الاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال والاستثمار، وتنمية رأس المال البشري، وإيجاد فرص العمل، والاستقرار المالي الكلي، والتنويع الاقتصادي من أجل تحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة ومراعاة للبيئة وقدرة على الصمود أمام الصدمات.

الدروس المستخلصة وسبل المضي قدما

- أولاً، يكمن التزام الحكومة القوي بخطة عام 2030 في زيادة مشاركة الوزارات التنفيذية وسلطات المقاطعات، مما يؤدي إلى تعزيز إمساكها بزماء تكييف أهداف التنمية المستدامة حسب السياق المحلي وتنفيذها.
- ثانياً، لا يزال يتعين مواءمة نظم البيانات الإدارية المتصلة بالعديد من الأهداف وتبسيطها وتعزيزها مع تحسين بناء القدرات المؤسسية والإحصائية. والأهم من ذلك أن البيانات العالية الجودة والمصنفة ضرورية لضمان تقدم عادل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة.
- ثالثاً، سيتم بناء التعاون والتنسيق عبر الوزارات التنفيذية، وبين المستويين المركزي والمحلي وفيما بين مختلف الجهات المعنية بشأن نهج قائم على إشراك جهات معنية متعددة.
- رابعاً، ستواصل الحكومة العمل مع جميع الشركاء وتحديد الاستراتيجية العملية لتمويل التنمية، اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030.
- أخيراً وليس آخراً، من المهم توعية الجمهور بأهداف التنمية المستدامة لضمان مزيد من الدعم والشراكات، التي تعتبر أساسية لتحقيق الأهداف.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]

منذ عام 2015، عندما تعهدت مدغشقر بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وضع البلد إطارين مؤسسيين لمتابعة تنفيذ هذا الالتزام هما: لجنة التوجيه والرصد واللجنة التقنية. وفي إطار عملية إعداد التقرير الثاني، عقدت مشاورات وطنية بمشاركة جهات التنسيق في الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمعيات والشركاء التقنيين والماليين، لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وفي مدغشقر، تتزامن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تحديث السياسات والاستراتيجيات الإنمائية. وبناء على ذلك، تم مواءمة خطة التنمية الوطنية (2015-2019) مع الأهداف، وأدرجت الأهداف في التزامات الدولة الثلاثة عشر المتعلقة بالسياسة العامة، التي تشكل الأساس لخطة مدغشقر للطوارئ (2019-2023). وأجريت عملية لتحديد الأولويات الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، حُدد من خلالها 64 غاية و 85 مؤشراً.

وعلى الرغم من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ (الأعاصير والجفاف) وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أحرز تقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030:

- فيما يتعلق بالبيئة، تكثف مدغشقر جهودها للحفاظ على تنوعها البيولوجي. وارتفعت المساحة السطحية للأراضي التي أعيد تشجيرها من 4 739 هكتاراً في عام 2016 إلى 45 003 هكتارات في عام 2020. وبلغت المساحة السطحية للمناطق المحمية التي تحتوي على مواقع لحفظ التنوع البيولوجي 7 099 000 هكتار في عام 2020، مقابل 7 000 828 هكتاراً في عام 2016 (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة). غير أن معدل إزالة الغابات لا يزال مرتفعاً، مما يعرض البلد لأوجه ضعف مرتبطة بتغير المناخ.

• كان النمو الاقتصادي في مسار تصاعدي قبل الأزمة الصحية، حيث بلغ معدله 4,4 في المائة عام 2019. ويقدر معدل البطالة لعام 2020 بنسبة 1,9 في المائة من القوة العاملة. ولا يزال القطاع غير النظامي يشكل المصدر الرئيسي لفرص العمل، ومعدل الفقر المتعدد الأبعاد يبلغ 70,03 في المائة، وتقدر حدة الفقر بنسبة 54,9 في المائة (الهدف 1)⁽¹⁾.

• على الصعيد الاجتماعي، تُرجمت الالتزامات بضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية إلى إجراءات من خلال وضع إطار للاستثمار في الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد وصحة الأطفال والمراهقين، وسن قانون الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وفيما يتعلق بجهود مكافحة العنف الجنساني، سُن القانون رقم 2019-008 الصادر في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019 لتعزيز الإطار القانوني لمنع هذا العنف وملاحقة مرتكبيه وقمعه ولرعاية الضحايا وتعويضهم وحمايتهم.

ووضعت مدغشقر خطة طوارئ متعددة القطاعات لمكافحة كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الاجتماعية الاقتصادية. وتنص الخطة على تخصيص موارد للتحويلات النقدية وشبكات الأمان والإجراءات الرامية إلى مساعدة الضعفاء. غير أن الجائحة قوضت الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الاقتصادي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,2 في المائة عام 2020 (الهدف 8). وأما المخاطر المتعلقة بالصحة (الهدف 3) فهي حقيقة واقعة. فقد حدث انخفاض في عدد الزيارات إلى مرافق الرعاية الصحية، أدى إلى انخفاض معدلات التطعيم، وحالات الولادة بمساعدة عاملين في مجال الصحة، وإمكانية الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (الهدف 5). وفيما يتعلق بالتعليم، فإن قرار إغلاق المدارس مؤقتاً يؤثر سلباً على معدل الحصول على التعليم ونوعيته.

ولا تزال هناك عدة تحديات تتمثل في ما يلي:

- تعزيز التنسيق والرصد والتقييم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- تعبئة الموارد عن طريق تنفيذ استراتيجية لتمويل أهداف التنمية المستدامة.
- إنعاش النمو الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19.
- مكافحة انعدام الأمن الغذائي، لا سيما المجاعة، في جنوب البلد.

ولا تزال جائحة كوفيد-19 تخلف آثاراً مدمرة في مدغشقر، كما في بلدان أخرى بجميع أنحاء العالم، مما يهدد التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أحرز مؤخراً، يستلزم توفير تمويل إضافي، بما في ذلك التمويل الخارجي، لتنفيذ خطة عام 2030. بيد أن مدغشقر تسعى إلى المضي قدماً، ولا تقتصر الالتزامات الثلاثة عشر التي قطعتها الدولة في سياق خطة مدغشقر للطوارئ على إيجاد حلول للخروج من الأزمة الصحية، بل تشمل أيضاً إجراء إصلاحات هيكلية تمكن من تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر.

(1) النسبة المرجحة من حالات الحرمان استناداً إلى مختلف مؤشرات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (الحرمان المتصل بالحصول على الرعاية الصحية، والحصول على التعليم ومستوى المعيشة).

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

ظلت التنمية المستدامة والشاملة دائما مبدأ رئيسيا في تخطيط تنمية البلاد. وبُذلت جهود لتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في تخطيط التنمية الوطنية بمواءمة خطط التنمية الوطنية الخمسية مع الأهداف، وإعداد بيانات متصلة بالأهداف، وإنشاء إطار مؤسسي لجهات معنية متعددة. واستعراض ماليزيا الوطني الطوعي لعام 2021 هو التقرير الثاني المقدم في إطار استعراض خطة عام 2030. وبدأ إشراك الجهات المعنية لعام 2021 بحلقة عمل تمهيدية إلكترونية رسمية حضرها أكثر من 300 مشارك. كما تُستخدم في استعراض عام 2021 النتائج والبيانات التي جُمعت لأغراض خطة ماليزيا الثانية عشرة المقبلة وتقرير ماليزيا لعام 2019 بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبعد التحسن المسجل في جمع البيانات، سيوفر الاستعراض بيانات أشمل قائمة على الأدلة مقارنة بالاستعراض الأول الذي أجري في عام 2017.

الإنجازات الرئيسية المحققة والتقدم المحرز على الصعيد الوطني

نجحت ماليزيا في تحويل اقتصادها، ورفعت مستويات المعيشة، وانتقلت من اقتصاد منخفض الدخل إلى اقتصاد متوسط الدخل من الشريحة العليا في غضون جيل واحد. فقد زاد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنحو 29 مرة، من 347 دولارا في عام 1970 إلى 10 118 دولارا في عام 2020. وتحققت إنجازات هامة، في مجالات منها القضاء على الفقر وتقليل أوجه اللامساواة، وفي توفير نوعية حياة أفضل للناس. فقد انخفض معدل الفقر المدقع من 7,6 في المائة عام 2016 إلى 5,6 في المائة في عام 2019. وتم القضاء تقريبا على الفقر المدقع، وإن ظلت بعض الجيوب موجودة في صفوف فئات محددة وبقيت هناك بعض أوجه الحرمان المتعددة الأبعاد. وأدت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى وقوع بعض الأسر المعيشية الضعيفة المصنفة ضمن نسبة الـ 40 في المائة الأدنى مرتبة في سلم الدخل، واتساع نطاق أوجه عدم المساواة. واستجابة لذلك، نفذت الحكومة مجموعة من تدابير الإنعاش الاقتصادي الخاصة لتعزيز النمو وحماية الضعفاء. كما عززت ماليزيا إنتاجها الغذائي، حيث استمر تحسن مستويات الاكتفاء الذاتي من عشر سلع غذائية زراعية رئيسية. غير أن الجانب التغذوي للأمن الغذائي أصبح أكثر أهمية حيث تواجه ماليزيا عبئا مزدوجا من سوء التغذية، يشمل بشكل خاص الفئات الضعيفة وحالات الطوارئ الحالية غير المتوقعة.

ونجحت ماليزيا في توفير رعاية صحية جيدة يسهل الحصول عليها بتكلفة معقولة، تضاهي الرعاية الصحية في البلدان الأكثر تقدما، استنادا إلى مبدأ توفير التغطية الصحية للجميع. وتجلّى تأهب البلد في مجال الأمن الصحي في إدارته الناجحة لتفشي مرض كوفيد-19. بيد أن الأعباء الصحية آخذة في الارتفاع نتيجة لشيخوخة السكان، والمطالبة بتحسين الرعاية الصحية، والزيادة في الأمراض غير السارية، التي تتسبب حاليا في أكثر من 70 في المائة من الوفيات. ويجري حاليا تنفيذ مبادرات لتعزيز نظام تقديم الرعاية الصحية لإرساء نمط حياة أفضل وأوفر صحة من خلال إطار التغذية المتعدد القطاعات.

وتحرز ماليزيا أيضا تقدما نحو الاستدامة وإدارة تغير المناخ أيضا باعتماد نموذج إنمائي متسم بالكفاءة في استخدام الموارد وقادر على التكيف مع تغير المناخ. واتبعت نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين

بإيجاد سوق خضراء، وإدارة النفايات بشكل كلي، وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج مصادر الطاقة المستخدمة. وفي حين تبذل جهود مختلفة لتحسين تنسيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومكافحة تغير المناخ على مستوى السياسات، لا تزال هناك حاجة إلى الدعم التقني والمالي على مستوى التنفيذ.

وتواصل ماليزيا اتباع نهج الوحدة في التنوع، مع التأكيد على الحوكمة والتماسك الاجتماعي والشمولية. وهي ملتزمة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق برنامج التعاون التقني الماليزي، الذي يدعم 144 بلدا ناميا من خلال مبادرات تقنية ومبادرات لبناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، أنشئ الفريق البرلماني الجامع لكل الأحزاب المعني بأهداف التنمية المستدامة لتعزيز مراعاة السياق المحلي في تنفيذ الأهداف. وشرع أيضا في إجراء استعراضات محلية طوعية لضمان تماشي برامج السلطات المحلية ومبادراتها مع الأهداف.

سبل المضي قدما

إذ نمضي قدما نحو عام 2030، ستظل أولويات التنمية الوطنية متمشية مع أهداف التنمية المستدامة ومراعية لها. وستصاغ المرحلة 2 (2021-2025) من خريطة الطريق الوطنية لأهداف التنمية المستدامة من أجل النهوض بخطة عام 2030 من خلال تحديد المجالات ذات الأولوية، والعوامل التمكينية الرئيسية، و"نقاط التسريع" الحاسمة للأهداف التي يتأخر التقدم فيها، وضمان اتساق السياسات على جميع مستويات الحكومة، والتوصية باستراتيجيات وخطة للإجراءات. وسيستمر أيضا تعزيز تكييف المبادرات المتعلقة بالأهداف مع السياق المحلي. وستكفل خطة ماليزيا الثانية عشرة استقادة الشعب من التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وتحقيق الشمول والتماسك الاجتماعي، وتحسين الرفاه العام. وستعمل ماليزيا على النهوض بالنمو الأخضر من أجل التحول إلى دولة خفيفة الكربون، وصولا إلى تحييد أثر الكربون. وسيسهم التنفيذ الفعال لخطة ماليزيا الثانية عشرة في تحقيق خطة عام 2030.

جزر مارشال

[الأصل: بالإنكليزية]

التزامنا بالتنمية المستدامة

لدينا رؤية واضحة لجمهورية جزر مارشال وهي: "مستقبلنا في أيدينا". ونسترشد بهذه الرؤية في جهودنا كدولة قادرة على التكيف والإنتاج ودعم ذاتها. وإذ ندرك التحديات المتأصلة التي نواجهها كدولة جزرية صغيرة نامية، بما في ذلك العزلة الجغرافية، وارتفاع مستوى سطح البحر، وآثار تغير المناخ، والافتقار إلى وفورات الحجم، فإننا لا نزال مصممين على تحويل مسارنا الإنمائي بطريقة تحافظ على هوية مارشالية موحدة وشاملة وتعززها.

ولتحقيق ذلك، لا بد من بناء قدرتنا على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ والجوائح العالمية، مثل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومعالجة شواغلنا الاجتماعية والمتعلقة بالرفاه. وعلاوة على ذلك، علينا مواصلة تطوير اقتصاد يوفر خدمات عامة فعالة وفرص إنتاجية لجميع أطفال جزر مارشال ونساءها ورجالها، الذين يعيشون في المناطق الحضرية والجزر الخارجية.

وتوفر خطتنا الاستراتيجية الوطنية خريطة طريق للنهج الذي نتبعه إزاء التنمية المستدامة والنمو الشامل. وتتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومسار ساموا، حيث تم إدماج الجوانب ذات الصلة من المبادرات العالمية بالفعل في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في هذا الصدد. وتعطي الخطة الأولوية لخمس مجالات استراتيجية، هي الخدمات الاجتماعية والهوية الثقافية، والتنمية الاقتصادية، والبنية التحتية، والوعي البيئي وتغير المناخ، والحوكمة الرشيدة.

الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19

نجحت جمهورية جزر مارشال في ضمان سلامة شعبها من جائحة كوفيد-19. وتلقينا دعما للميزانية وإمدادات من شركائنا في التنمية، وقدمنا الدعم لشعبنا ومنشآتنا التجارية المحلية لكفالة الاحتفاظ بقدرة النسيج الاقتصادي والاجتماعي لجزر مارشال على الصمود. وعلى الرغم من ذلك، أثرت الجائحة سلبا على اقتصادنا وعلى التقدم المحرز في تحقيق أولويات إنمائية معينة.

المسائل موضع التركيز في الاستعراض الوطني الطوعي

يتيح الإبلاغ الذي يجري في إطار الاستعراض الوطني الطوعي للجهات المعنية في جمهورية جزر مارشال التفكير في التقدم المحرز في المجالات الاستراتيجية والالتزامات ذات الصلة في الخطة الاستراتيجية الوطنية. وتؤكد العملية أيضا على قيمة الشراكات مع الجهات المعنية المحلية والشركاء في التنمية، وتسلب الضوء على ضرورة تولي المسؤولية الجماعية لتحقيق النتائج المرجوة.

وسيحدد الاستعراض الوطني الطوعي لجمهورية جزر مارشال الإنجازات التي تحققت في معالجة المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية الواردة في الخطة الاستراتيجية الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وسيسلط الضوء أيضا على التحديات والفرص المتاحة لتسريع التنفيذ. ومن المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية ما يلي:

- **الصحة الجيدة والرفاه:** لئن كانت مؤشرات التنمية البشرية العامة في البلد، مثل معدلات وفيات الرضع والأطفال والتحصيل التعليمي، قد أحرزت تقدما مطردا منذ الاستقلال، فلا يزال من الممكن تحسين التقدم العام في بناء رأس المال البشري. وتتبنى استراتيجيتنا قيمة *Kumiti Ejmour*، أي "الصحة مسؤولية مشتركة".
- **الحد من أوجه عدم المساواة:** لا تزال أوجه عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية قائمة. ولم تتغير اقتصادات مجتمعات الجزر المرجانية تغيرا جذريا خلال القرن الماضي، حيث تعتمد على إنتاج لب جوز الهند والحرف اليدوية، وعلى أنشطة محدودة في مجال الصيد والزراعة التجارية لكسب رزقها. ويهدف "مفهوم رؤية وحدة الأمة لعام 2018" الشامل إلى مراعاة الاحتياجات الإنمائية التي تتفرد بها كل واحدة من الجزر المرجانية.
- **العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** تعتمد الاقتصادات الحضرية في مايورو وكوالين اعتمادا كبيرا على البيروقراطية الحكومية وقاعدة صواريخ كوالين لتوفير العمالة والدخل. وتهيمن على هذه الاقتصادات تجارة الجملة والتجزئة، وأشغال البناء، والأعمال المصرفية والتأمين. وأثبت الاقتصاد المنتج وجود إمكانات كبيرة في تسخير "الاقتصاد الأزرق"، كما يتجلى بالفعل في مصائد الأسماك التجارية وفي السياحة والتجارة والاستثمار.

- **تغير المناخ:** يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى جانب تزايد تواتر الأمواج العاتية الدورية وشدتها إلى نقاط تحول في قابلية تحمل السكن. ويجري اتخاذ تدابير تكيف معجلة ومحددة الأهداف من أجل رفاه المجتمعات المرجانية وسبل عيشها، بتوفير موارد إضافية ومتاحة لدعم مزيد من الجهود في مجال الوقاية من آثار المناخ وبناء القدرة على الصمود. وفي الوقت نفسه، تدعو جمهورية جزر مارشال إلى اتخاذ إجراءات عالمية حاسمة، لا سيما من جانب البلدان التي تعزى إليها المسؤولية الأكبر عن الانبعاثات، للحد من غازات الدفيئة.

الخاتمة

تلتزم جمهورية جزر مارشال بتنفيذ خططها الاستراتيجية الوطنية، التي تراعي أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المنصوص عليها في مسار ساموا، حسب الاقتضاء. ونحن ندرك أن بلوغ الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية الوطنية وفي خطة عام 2030 لا يزال يشكل تحدياً، بالنظر إلى القيود التي نواجهها فيما يتعلق بالقدرات والموارد. ويتطلب ذلك من جميع الجهات المعنية بذل جهود جماعية، بما في ذلك في المسائل العابرة للحدود، مثل إدارة الموارد البحرية وتغير المناخ، التي تعتمد على القيادة والعمل على صعيد العالم. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نسعى جاهدين لتحقيق أولوياتنا الإنمائية الوطنية لصالح جميع سكان جزر مارشال.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

تستند المكسيك في تقريرها الوطني الطوعي الثالث إلى التوصيات المتعلقة بالتقارير السابقة وتؤكد أن جميع قطاعات المجتمع المكسيكي ملتزمة بإحراز تقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المكسيك. ولهذا السبب، أعد التقرير لأول مرة في حوار مع لجنة تضم ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والفرعين التنفيذي والتشريعي على مستوى الاتحاد والولايات ووكالات التعاون الثنائي التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي أجرت مشاوراتها الخاصة ودراساتها المستقلة لإثراء التقرير.

وحافظت الإدارة الاتحادية، التي بدأت ولايتها في كانون الأول/ديسمبر 2018، على المجلس الوطني لخطة عام 2030، وعلى لجانه وأمانته الفنية. ومنذ بدء فترة ولايتها، قامت بتعميم مراعاة منظور التنمية المستدامة في خططها الحكومية وبرامجها القطاعية وعملية ميزنتها ومشاريعها الرئيسية؛ وعززت الرصد المستقل للمؤشرات؛ وأطلقت مبادرات مبتكرة، مثل السندات السيادية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛ ووضعت أدوات لتعزيز التقدم فيما يتعلق بخطة عام 2030، بدعم من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

وقامت جميع الولايات الاثنتين والثلاثين ومختلف البلديات بإنشاء هيئات لرصد خطة عام 2030 وتنفيذها، وشجعت الاستعراضات والأدوات الطوعية على الصعيد دون الوطني من أجل إحراز تقدم، بدعم من الرابطة الوطنية والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وإنجازاتها متنوعة تتنوع البلد نفسه، ويحتاج الكثير منها إلى الدعم لتعزيز قدراتها. وهي تسعى عن طريق جمعياتها إلى زيادة تمثيلها في الهيئات الوطنية المعنية بتنسيق خطة عام 2030. ويرى بعضها أيضاً وجوب استعراض النظم الوطنية للتخطيط الديمقراطي والتنسيق المالي من أجل النهوض بتنفيذ خطة عام 2030.

وأُنشأ الفرع التشريعي لجنة خاصة داخل مجلس الشيوخ وفريقاً عاملاً في مجلس النواب، بدعم من جميع القادة السياسيين، لرصد تنفيذ خطة عام 2030. وتشجع هذه الكيانات التشريعات والميزانيات وجداول الأعمال والتدريب وعمليات التشخيص من منظور التنمية المستدامة، ووضع أدوات غير مسبقة مثل الاستراتيجية التشريعية لخطة عام 2030، والتعاون مع المجالس التشريعية في الولايات للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وفي القطاع الخاص، تولت فرادى الشركات والمنظمات التجارية تنفيذ خطة عام 2030 من خلال إجراءات تتعلق بطرائق الإنتاج، وقياس الإنجازات، والتحليل التشريعي واستراتيجيات التنسيق، مثل إنشاء 19 فريقاً عاملاً تضم جهات معنية متعددة لتناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وترى مجموعات مختلفة من دوائر الأعمال أن من الضروري تعزيز جهود الدعوة من أجل تحفيز مزيد من الشركات على المشاركة في تنفيذ خطة عام 2030؛ والمبادرة بإشراك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ وتحسين رصد التقدم المحرز؛ وتعزيز الوعي العام.

وفيما يتعلق بالقطاع الأكاديمي، أُنشئت الشبكة الوطنية المكسيكية التابعة لشبكة حلول التنمية المستدامة، بدعم من آليات التعاون الثنائي. وتضم الشبكة المكسيكية حالياً 73 مؤسسة منتسبة تغطي أكثر من 70 في المائة من أراضي البلد. وهي تشجع التدريب وتحليل ورصد السياسات التي تؤثر على خطة عام 2030. ويرى أعضاء مختلفون في الشبكة ضرورة تحسين التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة؛ وتعزيز التشريع المستدام؛ وجذب التمويل من أجل البحث والتطوير والابتكار وتعزيز المعرفة والعمل المتعلق بالتنمية المستدامة داخل المؤسسات الأكاديمية، من خلال إقامة مزيد من الشراكات بين جهات معنية متعددة. ويرى مختلف الأفراد والمنظمات من المجتمع المدني أن استراتيجية تنفيذ خطة عام 2030 ملائمة عموماً، ولكن ينبغي تعزيز منظورها المتعدد الأبعاد وتحسين أدائها في مجالات القضايا الجنسانية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين والتمويل، لا سيما على مستوى الولايات والبلديات. وينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى إحداث تحول النموذج الفكري للتنمية كي تؤدي المجتمعات المحلية كلها دوراً رائداً، من شأنه أن يعزز الحكم المحلي والوطني.

وليس من الواضح بعد ما هي آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأجل الطويل، ولكنها أثرت بالفعل على آفاق تنفيذ خطة عام 2030. ولذلك ينبغي تكييف الخطة مع السياقين الوطني والعالمي الجديدين. وينبغي أن يشمل ذلك تشارك المسؤولية بين جميع قطاعات المجتمع، والتركيز على الانتعاش المستدام الذي تشكل فيه الحقوق أولوية، واتباع نهج مدروس يأخذ في الاعتبار الظروف الهيكلية التي تؤثر على الخيارات المتاحة ونطاق الإجراءات المحددة.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

موجز الرسائل الرئيسية

تماشياً مع التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تطوعت ناميبيا بإجراء استعراض وطني ثانٍ للأهداف في عام 2021. وسينصب التركيز على ثلاثة أبعاد لكل هدف، هي البعد الاقتصادي والبعد

الاجتماعي والبعد البيئي، المدمجة بشكل شامل في ركائز الخطة الإنمائية الوطنية الخامسة: التقدم الاقتصادي، والتحول الاجتماعي، والاستدامة البيئية، والحوكمة الرشيدة.

التقدم الاقتصادي

سجلت ناميبيا في عام 2020، أشد انكماش اقتصادي تشهده حتى الآن، حيث بلغت نسبته 8 في المائة، بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أدت فيما يبدو إلى تفاقم البطء الذي كان يشهده النمو الاقتصادي بالفعل بسبب عوامل من بينها الجفاف المستمر. ومع ذلك، من المتوقع أن يتراجع معدل الانكماش تدريجيا إلى ما يزيد على 3 في المائة في الأجل المتوسط، بسبب انتعاش الطلب الخارجي وعودة أسعار السلع الأساسية في قطاع التعدين إلى سابق عهدها. وظل معدل البطالة مرتفعا، حيث بلغ 33,4 في المائة، في عام 2018، ولا سيما بين الشباب (46,1 في المائة). ويتمثل هدف ناميبيا في خفض معدل البطالة إلى 24,2 في المائة بحلول عام 2022.

وفي تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن القدرة التنافسية في العالم لعام 2019، يصنف المنتدى ناميبيا ضمن البلدان الأفريقية التي لديها بنية تحتية جيدة للطرق، حيث سجلت 5,3 من أصل 7 نقاط. وقد وضعت ناميبيا خطة رئيسية للخدمات اللوجستية في عام 2015، تهدف إلى جعلها مركزا دوليا للوجستيات من خلال تطوير إمكانياتها، مثل موقعها الجغرافي، لتوفير بنية تحتية وخدمات مأمونة تتسم بالكفاءة والفعالية في مجال النقل لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

التحول الاجتماعي

من منطلق الحرص على عدم ترك أي أحد خلف الركب، اعتمدت ناميبيا سياسة للحماية الاجتماعية في عام 2021، وأحرز تقدم أيضا في التصدي للمخاطر ومواطن الضعف التي يواجهها الناس طوال حياتهم، من خلال برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الفقراء والضعفاء، حيث زاد الإنفاق على المنح غير القائمة على الاشتراكات من 5,1 بليون راند في السنة المالية 2019/2018 إلى 6,2 بليون راند في السنة المالية 2021/2020. وازدادت معدلات تغطية المنح الاجتماعية الرئيسية خلال الفترة نفسها، حيث زادت تغطية منح الشيخوخة من 95 إلى 98 في المائة، وزادت تغطية منح الإعاقة من 71 إلى 74 في المائة، وزادت منح الأطفال من 60 إلى 66 في المائة.

وفي إطار تدابير مواجهة جائحة كوفيد-19، نفذ البلد ثلاثة برامج جديدة غير قائمة على الاشتراكات في مجالات الإسكان/الخدمات الأساسية، والحوافز الاقتصادية وبرامج الإغاثة، والبدلات/المنح الخاصة التي تستهدف الشرائح السكانية الفقيرة والضعيفة، فضلا عن العمال والمعالين. وأنفقت الحكومة 560 مليون راند على منح الدخل الطارئة التي استفاد منها 769 000 ناميبيا تزيد أعمارهم عن 16 عاما، وهو ما يمثل واحدا من أعلى معدلات التغطية في العالم بالقيمة النسبية. وبالمثل، استفاد من مجموعة الحوافز الاقتصادية وبرامج الإغاثة 230 من أرباب العمل و 21 359 موظفا من خلال إعانات الأجور، بينما بلغت تكلفة برامج حماية مرتبات الموظفين ما مجموعه 8,1 بلايين راند.

الاستدامة البيئية

فيما يتعلق بالحياة البرية، بذلت ناميبيا جهودا كبيرة في مكافحتها للصيد غير المشروع من خلال تعزيز التنسيق المؤسسي لمكافحة الجرائم المتصلة بالحياة البرية، مما أدى إلى انخفاض نسبته حوالي 70 في المائة في أعداد وحيد القرن والفيلة التي تعرضت للصيد غير المشروع، من 97 و 49 في عام 2015 إلى 31 و 11 في عام 2020، على التوالي.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تحسنت تعبئة الموارد في ناميبيا من أجل اتخاذ تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه تحسنا كبيرا منذ عام 2015. وقد حشدت ناميبيا نحو 90 مليون دولار حتى الآن.

الحوكمة الرشيدة

تفخر ناميبيا بتصنيفها وفق المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، حيث تحتل المرتبة السادسة من بين 156 بلدا. وقد خطت ناميبيا خطوات أخرى واسعة نحو زيادة تمثيل المرأة، وهو ما يعزى إلى التمثيل المتساوي في البرلمان استناداً إلى أسلوب تبادل الأدوار الذي اعتمدته الحزب الحاكم، حيث تمثل النساء منذ انتخابات عام 2019 نسبة 48 في المائة من أعضاء البرلمان الناميبية المكون من مجلسين تشريعيين. وتحتل ناميبيا المرتبة الأولى في أفريقيا وفق المؤشر العالمي لحرية الصحافة، وذلك بسبب توفير إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

الدروس المستفادة

إدماج أهداف التنمية المستدامة في أطر التنمية الوطنية والمواءمة مع الأهداف - وسعيا لضمان تنفيذ الأهداف بنجاح، قامت ناميبيا بإدراجها في خططها الإنمائية الوطنية الخامسة وجعلتها جزءاً لا يتجزأ منها.

إقامة الشراكات - يكتسي إجراء مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة والمواطنين، بمن فيهم أعضاء البرلمان، أهمية محورية عند وضع السياسات وتحديد الأولويات من أجل دمج أهداف التنمية المستدامة في السياق المحلي، وكفالة امتلاك زمامها وضمان استمرارية تنفيذها.

تأكيد الالتزام

أصدرت ناميبيا، في جملة جهود أخرى، تقرير تقييم تمويل التنمية في عام 2021، كجزء من النهج الشامل بشأن أطر التمويل في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق رؤية عام 2030، وتنفيذ خطط التنمية الوطنية.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

وفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هناك أربع أزمنة تعصف بالاقتصاد العالمي وتتفاقم آثارها السلبية في البلدان النامية:

(أ) تؤثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النمو الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2020 يماثل ما كان عليه في عام 2010.

(ب) ويشكل انعدام المساواة عائقاً أمام تحقيق التنمية. ووفقاً للجنة أكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة (أوكسفام)، تتجاوز ثروة أغنى 1 في المائة من السكان ضعف ما يملكه 6,9 بلايين نسمة.

(ج) توشك العتبات العالمية على بلوغ نقطة اللاعودة. ولذلك، لا يمكن تأجيل هدف حصر متوسط الزيادة في درجة الحرارة العالمية في 1,5 درجة مئوية.

(د) ثمة عدم تكافؤ مزدوج في القضايا البيئية. وينبغي ألا يتحمل الجميع تكاليف التخفيف والتكيف بالتساوي. فنيكاراغوا ليست مسؤولة سوى عن 0,02 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، ولكنها معرضة بشدة لآثار تغير المناخ.

ويرتبط بطء وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأوجه العجز المالي، مما يجعل وفاءنا جميعاً بالتزاماتنا، في إطار الشراكة العالمية، أمراً ملحاً، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في الوقت نفسه، ولقدرات كل بلد ودون اتخاذ تدابير قسرية انفرادية غير قانونية لا تسهم بشيء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبلغ مقدار عجزنا السنوي عن توفير المبلغ اللازم لمواجهة الأزمة البيئية بليون دولار.

وما فتئت نيكاراغوا تشهد نمواً قوياً (حيث بلغ متوسط نمو ناتجها المحلي الإجمالي 5,3 في المائة سنوياً في الفترة من 2011 إلى 2017) وانخفاضاً في معدلات الفقر عموماً (من 48,3 في المائة في عام 2005 إلى 24,9 في المائة في عام 2016) وتراجعا في معدلات الفقر المدقع (من 17,2 في المائة إلى 6,9 في المائة). ومع ذلك، أدى الانقلاب الفاشل الذي وقع في عام 2018، وإعصارا إيتا ويوتا اللذان ضربا البلد في عام 2020، والجائحة إلى خسائر يُتوقع أن تبلغ 29,5438 بليون دولار في الفترة ما بين عامي 2018 و 2023 (أي ما يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2021 بمقدار 2,3 مرة). ولكن بفضل قوة الاقتصاد وإرادة الشعب، كان اقتصادنا من بين اقتصادات المنطقة التي شهدت أقل معدل انكماش في عام 2020 (2 في المائة).

لذلك، وفقاً لنموذجنا القائم على "المسيحية والتضامن"، سنواصل استعادة الحقوق وتلبية الاحتياجات، دون أن نترك أحداً خلف الركب، من خلال ما يلي:

(أ) توفير التعليم العام المجاني لأكثر من 1,7 مليون طالب، وتقديم وجبات الغذاء المدرسية المجانية لما عدده 1,2 مليون طفل وشاب، وتقديم 5 760 560 حزمة مدرسية في إطار نموذج التضامن، وبناء 35 393 مدرسة وغير ذلك من البرامج الاجتماعية؛

(ب) توفير الرعاية الصحية العامة المجانية وبناء أكبر شبكة مستشفيات في أمريكا الوسطى، تضم 70 مستشفى و 1 259 وظيفة طبية و 192 مركزاً صحياً ومختبراً للبيولوجيا الجزيئية، وهو ثاني أكثر المرافق من نوعه تقدماً في المنطقة، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية؛

- (ج) زيادة المساواة بين الجنسين. فوفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، احتلت نيكاراغوا المركز الخامس بين أكثر البلدان مساواة بين الجنسين (والمركز الأول بين بلدان أمريكا اللاتينية) في عام 2020، بعد أن كانت في المرتبة التاسعة في عام 2007؛
- (د) زيادة معدلات الحصول على مياه الشرب في المناطق الحضرية (من 65,0 في المائة في عام 2007 إلى 91,5 في المائة في عام 2020)، ومعدلات التوصيل بشبكات الصرف الصحي (من 33,0 في المائة إلى 54,0 في المائة)، وزيادة معدلات الحصول على المياه في المناطق الريفية (من 41,77 في المائة إلى 54,9 في المائة)؛
- (هـ) زيادة معدل الحصول على الكهرباء، من 54 في المائة في عام 2006 إلى 98,5 في المائة في عام 2020، وتحويل مزيج مصادر الطاقة بحيث يتم توليد 75,94 في المائة من الكهرباء من مصادر متجددة (مقارنة بنسبة 26,15 في المائة في عام 2007)؛
- (و) زيادة مساحة الطرق المعبّدة، التي زادت من 2 044 كم في عام 2006 إلى 4 538 كم في عام 2020. ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإن نيكاراغوا من بين البلدان الخمسة التي يوجد فيها أفضل الطرق في أمريكا اللاتينية؛
- (ز) الإنتاج الوطني، الذي زاد بنسبة 76 في المائة، لضمان الأمن الغذائي الوطني والسيادة الغذائية؛
- (ح) الأمان؛ فما زلنا أكثر البلدان أماناً في أمريكا الوسطى.
- ونحافظ على التزامنا الثابت بحماية تراثنا الطبيعي الذي هو ملك لنا جميعاً ويشمل:
- (أ) 7 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم؛
- (ب) 4,7 مليون هكتار من الغابات، تغطي 35 في المائة من الأراضي الوطنية، ولديها القدرة على تخزين 869 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، ويدار 50 في المائة منها ذاتياً من قبل مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية ومجتمعات المتحدثين من أصل أفريقي؛
- (ج) المناطق المحمية التي تشكل 30 في المائة من الأراضي الوطنية؛
- (د) 47 000 كيلومتر مربع من البحار والموارد البحرية؛
- (هـ) 4 من محميات المحيط الحيوي، تحظى ثلاث منها باعتراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛
- (و) أول حديقة جيولوجية في أمريكا الوسطى.

ولذلك، فنحن نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بكل من: التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية؛ ونظام الاستجابة الوطنية؛ والمساهمات المحددة وطنياً؛ والاستثمارات خفيفة الكربون من أجل الانتقال إلى عالم أكثر مراعاةً للبيئة؛ والحلول المستمدة من الطبيعة، من أجل تعزيز التنمية البشرية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

أعد التقرير الوطني الطوعي لعام 2021 من خلال مشاورات واسعة النطاق، على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ويغطي أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 3 و 8 و 10 و 12 و 13 و 16 و 17.

وأجريت هذه العملية على أساس تشاركي وشامل للجميع، وفقا لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وأحرز النيجر تقدما كبيرا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الفترة ما بين عامي 2015 و 2020.

الهدف 16: أسهم ارتفاع نوعية الحوكمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إحراز تقدم فيما يتعلق بالمؤشرات؛ وزاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16 في المائة على مدى السنوات العشر الماضية.

الهدف 8: فيما يتعلق بالاقتصاد، أظهرت النيجر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الأمنية المختلفة، وانخفاض أسعار صادراتها الرئيسية من الركاز المعدني (اليورانيم)، والفيضان، وإغلاق الحدود، وتغير المناخ، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2019 نسبة 5,9 في المائة. وكان من المتوقع في البداية أن يبلغ معدل النمو في عام 2020 ما نسبته 6,9 في المائة، ولكن بلغت نسبته في الواقع 1,2 في المائة نتيجة لآثار الجائحة. والنيجر فيما يبدو هي واحدة من خمسة بلدان أفريقية أثبتت قدرتها على الصمود في مواجهة الأثر الاقتصادي لأزمة كوفيد-19⁽²⁾. ويعزى التحسن في مؤشرات مستويات المعيشة إلى النمو الاقتصادي الشامل الذي يعود بالفائدة على الفقراء.

الهدف 1: ما زال معدل الفقر يواصل الانخفاض بمقدار نقطة مئوية واحدة في السنة، وشهد انخفاضاً أكبر في المناطق الريفية، تمشيا مع النتائج المستهدفة في مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين" التي أطلقها البلد. غير أن عدد الفقراء زاد بمقدار 438 000 شخص خلال تلك الفترة. وكشفت دراسة استقصائية هاتفية طويلة عن أثر كوفيد-19 أجراها المعهد الوطني للإحصاءات في عام 2020 أن الجائحة لم يكن لها تأثير كبير على إمكانية حصول الأسر المعيشية على الضروريات الأساسية، وأن 80 في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الريفية والحضرية تحصل على المؤن بانتظام من السوق.

الهدفان 2 و 3: تحسنت تغذية السكان في الفترة ما بين عامي 2015 و 2020، كما يتبين من انخفاض سوء التغذية الحاد في العالم بنسبة 2,3 في المائة وانخفاض سوء التغذية الحاد الوخيم بنسبة 2 في المائة تقريبا. كما تحسنت صحة السكان، وزاد متوسط العمر المتوقع بمقدار عام في الفترة ما بين عامي 2016 و 2019. وكشفت دراسة استقصائية هاتفية طويلة عن أثر كوفيد-19 أجراها المعهد الوطني للإحصاءات أن بإمكان معظم الأفراد (97,4 في المائة) الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية المتعلقة بمرض آخر الحصول على هذه الرعاية. ويشكل نقص الموارد العائق الرئيسي أمام الحصول على الخدمات الصحية عند الحاجة إليها.

الهدف 10: انخفاض معدل انعدام المساواة عما هو عليه في بعض البلدان، بما في ذلك بنن (التي بلغ معدل عدم المساواة فيها 0,478 في عام 2015 بمعامل جيني)، وتوغو (0,43 في عام 2015)

(2) وفقا لصندوق النقد الدولي.

وكوت ديفوار (0,42 في عام 2015)، على الرغم من أن معدل انعدام المساواة في النيجر شهد زيادة طفيفة، نسبتها 0,05 بمعامل جيني ليصل إلى 0,35 في عام 2019.

الهدف 13: فيما يتعلق بتغير المناخ، وضعت النيجر أطرا استراتيجية للتعامل مع الصدمات وغيرها من المخاطر المناخية. ومع ذلك، ارتفع عدد المتضررين من الفيضانات من 142 715 في عام 2018 إلى 639 870، وارتفع عدد الوفيات من 40 إلى 65 خلال الفترة نفسها.

الهدف 17: نتيجة للإصلاحات الهيكلية، اكتسبت تعبئة الإيرادات الضريبية زخما جديدا، وشهدت تحسناً بنسبة 2 في المائة سنوياً. وزادت القيمة المطلقة للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تزيد عن 250 في المائة في الفترة ما بين عامي 2016 و 2020. وما زال تحمل الدين العام ممكناً، وتعتبر المخاطر المتعلقة بحالة الديون الحرجة متوسطة الشدة في الوقت الراهن، بعد تنفيذ سياسة دين حكيمة.

ويهدف عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الممتد من عام 2020 إلى عام 2030، إلى تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية الرشيدة وإعادة هيكلة النظام التعليمي لتحويل الأصول الديمغرافية إلى عوائد اقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة ترجمة استراتيجية النيجر لتحقيق للتنمية المستدامة والنمو الشامل بحلول عام 2035 إلى خطط إنمائية شاملة تركز على جملة أمور منها تنمية رأس المال البشري، ولا سيما من خلال تعليم البنات وتدريب النساء.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

عملية الاستعراض الوطني الطوعي

يصف الاستعراض الوطني الطوعي الثاني الذي تقوم به النرويج الجهود المتواصلة التي يبذلها البلد من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الفترة من عام 2016 إلى عام 2021.

وتتولى وزارة الحكم المحلي والتحديث، بالتعاون مع وزارة الخارجية، مسؤولية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي. ويساهم في الاستعراض مكتب رئيس الوزراء وجميع الوزارات وعدد من الوكالات الحكومية.

وينصب التركيز الرئيسي للاستعراض الوطني الطوعي على الالتزامات المحلية والإقليمية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم التوصل إلى اتفاق شراكة مع الرابطة النرويجية للسلطات المحلية والإقليمية من أجل التعرف بشكل متعمق على الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة في البلديات والمناطق النرويجية.

وتتم الاستعانة بثلاث جهات فاعلة رئيسية من المجتمع المدني لتنسيق الآراء الواردة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وينسق المنتدى النرويجي للتنمية والبيئة ما يرد من شبكته التي تضم 50 منظمة تعمل في مجالات التنمية والبيئة والسلام وحقوق الإنسان من آراء بشأن التقدم الذي تحرزه النرويج على صعيد تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويساهم كل من شبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في النرويج والكيان المعني بأهداف التنمية المستدامة في النرويج وآراء وتوصيات صادرة عن قطاعي الأعمال والصناعة وقطاع التعليم والقطاع الأكاديمي بشأن تنفيذ الحكومة للأهداف.

وتعاونت حكومتا إندونيسيا والدانمرك مع النرويج في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي من خلال استعراض مشروع التقرير وتقديم توصياتهما.

السياسة العامة وتهيئة بيئة تمكينية

في كانون الثاني/يناير 2020، عُينت وزارة الحكم المحلي والتحديث لتكون هيئة معنية بتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وقد أدى ذلك إلى زيادة التعاون بين القطاعات وتعزيز اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء التنمية المستدامة. وفي عام 2021، ستقدم الحكومة إلى البرلمان أول خطة عمل وطنية للنرويج لتنفيذ خطة عام 2030. وتتسق وزارة الخارجية جهود النرويج العالمية بشأن تنفيذ الأهداف.

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وفقاً لمؤشر أهداف التنمية المستدامة، يرتفع أداء النرويج بوجه خاص فيما يتعلق بالأهداف 1 (القضاء على الفقر)، و 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، و 5 (المساواة بين الجنسين)، و 7 (الطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة)، و 10 (الحد من أوجه انعدام المساواة)، و 17 (الشراكة من أجل تحقيق الأهداف). وتحتل النرويج حالياً المرتبة السادسة في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتصل التحديات الرئيسية التي تعترض تحقيق الأهداف في النرويج بأنماط الاستهلاك غير المستدامة، وانبعاثات غازات الدفيئة، وحالة التنوع البيولوجي. وما زال العنف الجنساني والتفاوت بين الجنسين في سوق العمل قائمين، مما يدل على ضرورة معالجة أوجه عدم المساواة المستمرة أو المتزايدة بين فئات المجتمع.

عدم ترك أحد خلف الركب

إن مجتمع الرفاهية في النرويج هو مفتاح ضمان عدم ترك أحد خلف الركب، من خلال تأمين فرص الدخل، وتوفير التعليم والخدمات الصحية للجميع. كما يكتسي التركيز الشديد على المساواة وعدم التمييز أهمية أساسية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. والنرويج في طليعة البلدان التي تضع تشريعات لضمان عدم التمييز على الإنترنت. وقد جرى تعميم مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب أيضاً على كامل نطاق السياسة الخارجية والإنمائية في النرويج.

أهداف التنمية المستدامة في البلديات والمناطق في النرويج

تتصل أهداف التنمية المستدامة بجميع جوانب أنشطة الحكومة المحلية. فمنذ عام 2016، اكتسب التنفيذ زخماً في البلديات وفي السلطات الإقليمية. وتدل تجاربها في هذا الصدد على أن الالتزام السياسي أمر حيوي لتوفير التوجيه وضمان السرعة وأن تبادل المعرفة والتعاون عبر مختلف مستويات الحكومة يعززان النجاح.

سياق التصدي لكوفيد-19

أدت التدابير المتخذة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى انتكاسات اجتماعية واقتصادية شديدة لا يمكن تجاهلها. وقد أصبحت المسائل الهيكلية التي كانت موجودة في النرويج قبل الجائحة أكثر وضوحاً. وفي الوقت نفسه، أدت الجائحة أيضاً إلى تسريع وتيرة العمليات الجارية، من قبيل رقمنة المجتمع.

الحكومة من أجل التنمية المستدامة

تشكل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من السياسة النرويجية الخارجية والإنمائية. فالنرويج تسعى إلى زيادة الوعي بالممارسات التمييزية، والحد من أوجه عدم المساواة، وتشجيع الإدماج على نطاق عالمي. وتقدم النرويج الدعم المالي والسياسي لمجتمع مدني تعددي يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الهدف المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

وتشكل خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، إطاراً للسياسة الخارجية والإنمائية في النرويج. ورئيس وزراء النرويج هو الرئيس المشارك، إلى جانب رئيس غانا، لفريق الدعوة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وستسهم سياسة النرويج الإنمائية في إعادة العالم إلى مساره الصحيح على صعيد تحقيق الأهداف، بطريقة أكثر مراعاة للبيئة وأشد إنصافاً وأقدر على امتصاص الصدمات. وسيستمر التزام الحكومة الطويل الأجل بتخصيص 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للتنمية.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

الانتقال معاً نحو إيجاد بيئة أكثر استيعاباً وإشراكاً للجميع وأقدر على الصمود

يمثل تقديم هذا التقرير الوطني الطوعي الثاني علامة فارقة بالنسبة لباراغواي. وشعارنا هو "باراغواي لشعبها"، ونحن نفهم أن السير على الطريق المفضي إلى جعل باراغواي أكثر شمولاً وتشاركية وقدرة على الصمود يتطلب توحيد جهود الجميع. ولذلك، اعتمدنا نهجاً مبتكراً في إجراء الاستعراض الوطني وإعداد التقرير قوامه التصدي للتحديات بطريقة تشاركية لا تستثني أحداً، وجعلنا الناس في صميم جهودنا. ويستند التقرير إلى نتائج جولات الحوار والتعاون التي جرت على مدى عدة أشهر. ويؤمل أن يتم توحيد هذه الجهات المختلفة وتعزيزها بمرور الوقت.

وقد سلطت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على المشاكل الهيكلية التي يواجهها البلد. وقد تطلب اتخاذ التدابير السريعة المطلوبة لمواجهة هذه المشاكل التزاماً سياسياً على أعلى مستوى. وبناء على ذلك، شرعت باراغواي في عام 2020 في عملية لبناء المؤسسات للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقامت بإنشاء تسلسل هرمي داخل اللجنة المعنية بأهداف التنمية المستدامة في باراغواي وإعادة هيكليته، وهي تضم الآن ممثلين من الفروع الثلاثة للحكومة. وقد تغيرت رؤية اللجنة وأصبحت تركز على كفاءة أن تكون الميزانية قائمة على النتائج ومتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة، وعلى إطلاق منصة Congreso2030 لتعزيز مواءمة العمليات التشريعية مع الأهداف.

وبرزت هذه الإجراءات والمبادرات، فضلاً عن السياسات العامة التي نفذت مؤخراً، من خلال عمليات تشاركية، بقيادة قطاعات مختلفة، وكان لها تأثير كبير على المواطنين. ووفقاً لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، قمنا ببناء قدرة خاصة على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من شأنها أن تمكننا من الدفع قدماً بإحراز تقدم على صعيد أولوياتنا الإنمائية الوطنية وتقييمه.

وما فتئنا نتصدى للتحديات وأوجه عدم المساواة التي تؤثر على السكان، ولا سيما أشدهم ضعفاً. وفي هذا الصدد، أصبحنا نعي أننا لن نتمكن من زيادة تسليط الضوء على من هم أشد تخلفاً عن الركب

أو تنفيذ سياسات قادرة على تلبية احتياجاتهم دون توافر بيانات مصنفة تمكنا من تكوين صورة كاملة عن أحوالهم. ولذلك، اعتمد في أواخر عام 2020 قانون ينشئ معهدا وطنيا للإحصاءات. ويمثل هذا القانون محطة فارقة تقربنا من تنفيذ سياسات مستندة إلى الأدلة.

واستنادا إلى توافق الآراء العالمي على أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، قام المعهد الوطني للإحصاءات بقيادة عملية تشاركية لوضع مؤشر للفقر المتعدد الأبعاد، بغية تسليط المزيد من الضوء على شريحة من السكان لم تدرج حتى الآن في السياسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة في اعتماد سياسات أكثر شمولاً في مجال الحماية تسعى إلى تحسين نوعية حياة جميع الناس، مع التركيز على تمتعهم بالحقوق طوال حياتهم. وقد أدى هذا الجهد إلى إطلاق نظام الحماية الاجتماعية "¡Vamos!".

وتمخض التنفيذ التشاركي المتعدد القطاعات لاستراتيجية باراغواي بشأن تحويل التعليم لعام 2030 عن الشروع في عملية تسعى إلى التصدي للتحديات التي ينطوي عليها توفير تعليم جيد وشامل للجميع ومنصف من خلال تنمية المهارات والكفاءات التي تلبي الطلب الحالي على القوة العاملة، وتقي في الوقت نفسه باحتياجات الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة، مع التركيز على التحديات المتعلقة بزيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت، والابتكار والتكنولوجيا. ولذلك تضاعف باراغواي من جديد جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وهي تدرك أن التعليم هو أساس التنمية المستدامة، وأن هذه التنمية لن تتحقق بدون الاستثمار في أئمن مورد في البلد: رأسماله البشري.

وشهدت السنوات الثلاث الماضية اتخاذ إجراءات تعاونية متعددة القطاعات أدت إلى حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه التنمية على الصعيد الوطني، من خلال رؤية تشاركية. وتشمل هذه الحلول مشروع "ROEZA" الذي يركز بصورة متزامنة على جوانب الفقر وإعادة التوجيه والطاقة وتغير المناخ؛ ومشروع Wendá، وهو منبر لمبادرات المواطنين؛ والنظام المتكامل للمعلومات الاجتماعية e-Heka SIIS، وهو منصة للتمثيل البصري للبيانات الاجتماعية؛ ومبادرة تسريع وتيرة التنمية المستدامة في مدينة أسونسيون (ASU+B)، وهي عبارة عن برنامج إرشادي بشأن أهداف التنمية المستدامة؛ ومساحات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن أهداف التنمية المستدامة، من بين العديد من الحلول الأخرى. وهذه المبادرات المتعددة القطاعات في مجال الحوكمة هي في حد ذاتها نتيجة تحالفات تبرهن على أننا نستطيع معا التصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ خطة عام 2030 وبناء باراغواي التي نصبو إليها. وكان التعاون الدولي وسيلة هامة لتسريع هذه العمليات في باراغواي.

قطر

[الأصل: بالعربية]

طورت دولة قطر نظاما فعالا للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرفع حقوقهم المدنية، ويشجع مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع، ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على الكرامة والصحة. وقد تمكنت الدولة من إقامة نظام محكم للحماية الاجتماعية بمشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير خدمات الصحة والتعليم للجميع والتي أدت إلى إحراز دولة قطر مراكز متقدمة في دليل التنمية البشرية عالميا وإقليميا.

وتعتبر قضية الأمن الغذائي من أولويات السياسات الوطنية للتنمية المستدامة في قطر وتعمل الدولة على بلوغ الاكتفاء الذاتي من الأغذية بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2023، وتحقيق الأمن الغذائي بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2030.

وحققت دولة قطر إنجازات بارزة في الرعاية الوقائية البدنية والنفسية في مجالات مختلفة، منها الكشف المبكر عن الأمراض، وتشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم. وقد بلغ مؤشر توافر الخدمات الصحية الأساسية حد الشمول الكامل (100 في المائة) لجميع السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية.

وشكلت سياسات التوظيف وتطوير تشريعات سوق العمل وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، وتشجيع مشاركة المرأة في القوة العاملة واتخاذ التدابير الفعالة لحماية حقوق العاملين في البنية التحتية، والنهوض بالصحة والسلامة المهنية للعمال، عوامل حاسمة في سبيل تحقيق هدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال في دولة قطر بحلول عام 2030.

وتهدف رؤية قطر الوطنية لعام 2030 إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من منظور تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية على النحو الذي يجسده الدستور. فسياسات وبرامج ومشاريع استراتيجيات التنمية الوطنية في مجملها تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع القطري بغض النظر عن العمر أو الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاقتصادي.

وتأثر العديد من الأنشطة الاقتصادية بإجراءات احتواء تفشي جائحة (كوفيد-19) ولكن الأكثر تضرراً هي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة العمالية العالية. ولتخفيف حدة الأزمة على العمالة، أنشأت الحكومة برنامج ضمانات وطنياً كجزء من حزمة السياسات الاقتصادية لمواجهة تداعيات كوفيد-19، بغية المساعدة في تسديد رواتب الموظفين، حيث استفاد من البرنامج أكثر من أربعة آلاف شركة، توظف حوالي 320 ألف موظف.

وعملت دولة قطر على تنويع قاعدة الإنتاج عن طريق تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وإنشاء مناطق صناعية وخدمية، ودعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمتها في تنويع قاعدة الإنتاج، وتعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك والاستهلاك المسؤول كي تصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمع وصولاً إلى بناء نمط استهلاكي متوازن.

وتتجه دولة قطر وبشكل قوي إلى الحلول الصديقة للبيئة كتنويع مصادر الطاقة، والاستثمار في الطاقة الشمسية، والتوجه نحو نظام النقل العام الكهربائي، والتحول إلى المباني الخضراء والتوسع في الحلول الطبيعية مثل مشروع المليون شجرة. وفي هذا السياق، تلتزم دولة قطر بإعداد أول بطولة كأس عالم خالية من الكربون في عام 2022.

وحققت دولة قطر مراتب متقدمة من خلال إحرازها معدلات تقييم عالية في بعض المحاور من أبرزها انخفاض معدلات ارتكاب جرائم القتل وأعمال العنف، والحد من انتشار الجريمة في المجتمع، واستقرار الأوضاع السياسية، وبناء مجتمع خال من الإرهاب وتأثيراته، وعدم وجود تهديدات أو صراعات سواء كانت داخلية أو خارجية. كما حافظت دولة قطر على صدارتها للسنة الثالثة على التوالي (2017 و 2019 و 2020) في تاريخها لقائمة الدول الأكثر أمناً وأماناً وخبلاً من الجريمة على المستويين العالمي والعربي، فيما حافظت على المركز الأول عربياً طول الفترة من عام 2015 وحتى عام 2020.

وتُعتبر بطولة كأس العالم التي ستعظمها دولة قطر عام 2022، واحدة من أهم الشراكات الدولية، وأحد أهم محركات تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث ستترك إرثاً وطنياً مهماً، وستوفر لقطر ولشعوب المنطقة فرصاً لنشر رسالة ترحيب مستدامة لملايين من سكان العالم، وبناء جسور من المحبة والسلام، وتعزيز التسامح والاحترام والتفاهم بين الحضارات، وعرض هوية قطر الوطنية.

وفي شهر آذار/مارس 2020، وضعت دولة قطر خطة عمل وطنية للاستجابة لجائحة كوفيد-19، تهدف إلى الإعداد والمراقبة والاستجابة والتعافي من انتشار هذه الجائحة، وأكدت على التزامها بدعم توجيهات الأمم المتحدة، وعلى أهمية التعاون الدولي لمواجهة جائحة كورونا عن طريق المبادرة العالمية كوفاكس، وطورت منصة إلكترونية وطنية لعرض كافة المعلومات المتعلقة بهذه الجائحة، حيث مكنتها من إدارة التصدي للجائحة بشكل جيد.

وتستخدم دولة قطر البحث والتطوير والابتكار في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وزيادة الإنتاجية في استراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2018-2022 على حد سواء وفقاً لرؤية قطر الوطنية لعام 2030. ويشكل هذا المجال رافعة رئيسية طويلة الأجل للنمو الاقتصادي والازدهار والشراكة، كما يسهم في تحقيق العديد من الأهداف والغايات المتعلقة بالتعليم والصحة والأمن الغذائي والبيئة والاستثمار في رأس المال البشري وبناء القدرات.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]

إننا نعيش في زمن التحديات التي لم يسبق لها مثيل. وأصبحت الحاجة إلى التعاون والتضامن بين الدول لمواجهة الصعوبات التي تؤثر علينا جميعاً أكثر جلاءً من أي وقت مضى. وقد جعلت مسائل مثل تغير المناخ، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والهجرة هذه التحديات أكثر وضوحاً. فهي تحديات تشكل فاتحة عهد جديد ولا تعرف حدوداً، ولا يمكن لأي بلد أن يواجهها بمفرده.

وفي السنوات الأخيرة، شهد بعض سكان كوكبنا فترة غير مسبقة من السلام والازدهار والنقد التكنولوجي أتاحت لمجموعات كبيرة من النساء والرجال التخلص من الويلات التي كدّرت معيشتهم لسنوات عديدة، مثل الجوع والفقر وانعدام المساواة. ومع ذلك، يجب ألا نترك أحداً خلف الركب.

وما زال كثير من الناس يعاني من التمييز على أساس هويتهم، ولا تزال أضعف الفئات وأكثرها تهميشاً في مجتمعنا تتأثر بالعنف، وما زال عدد كبير من الناس يواجهون صعوبات اقتصادية هائلة. وتستدعي هذه الحقائق زيادة جهودنا الفردية والمشاركة.

وتجسد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أمل مجتمع الأمم التي تحيا على هذا الكوكب في إيجاد أوجه تآزر وحلول لتحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً للجميع، ولا سيما لفائدة أولئك الذين أهملت تطلعاتهم واحتياجاتهم لفترة طويلة جداً.

وتساعدنا أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المدرجة في خطة عام 2030 على تصور هدف مشترك للنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة وعلى بلوغه.

وتؤمن جمهورية سان مارينو إيماناً قوياً بالمبادئ المكرسة في خطة عام 2030 وترى أن الخطة تتيح لنا فرصة لتحسين الظروف المعيشية، في الداخل وعلى الصعيد العالمي.

ولذلك يسرنا أن نقدم أول استعراض وطني طوعي لجمهورية سان مارينو. ويمثل هذا العمل أداة تساعدنا على فهم أفضل لإنجازاتنا والأهداف التي ما زال بلدنا يبتغيها ويحتاج إلى تحقيقها في السنوات المتبقية حتى عام 2030.

ويشهد التقرير أيضاً على التزام مؤسسات جمهورية سان مارينو ومواطنيها التزاماً عملياً بتعزيز تعددية الأطراف وحماية المبادئ التي ألهمت مولد الأمم المتحدة. ونهني مؤسسات الأمم المتحدة ونشكرها على ما تقوم به من عمل دؤوب في سبيل تأكيد هذه المبادئ وتعزيزها وحمايتها وعلى جهودها المتواصلة لجعل هذه المبادئ حقيقة يومية في حياة جميع الشعوب.

وأخيراً، تود جمهورية سان مارينو، من خلال التقرير، أن تجدد التزامها بعالم أفضل وأكثر إنصافاً واستدامة، ليس فقط لصالح مواطنيها اليوم ولكن أيضاً من أجل الأجيال المقبلة، في بلدنا وفي كل مكان آخر.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

تظل سيراليون على ثباتها في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وهي تقدم تقريراً عن الاستعراض الوطني الطوعي الثالث، بعد استعراضها الثاني الذي أجري في عام 2019. ويواصل البلد إيلاء اهتمام كبير لهدفه ذوي الأثر التسريعي: الهدف 4 (التعليم) والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). وقد حدد هذان الهدفان باعتبارهما أهم هدفين لتحقيق التحول الاجتماعي الاقتصادي للدولة، استناداً إلى سياق التنمية الوطنية.

ويشكل ضمان الحصول على تعليم أساسي شامل للجميع ومجاني وعالي الجودة أولوية قصوى في برنامج الحكومة الرئيسي لتنمية رأس المال البشري، وهو جزء من خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل في البلد (2019-2023). وبناء على ذلك، ظلت مخصصات الميزانية الوطنية لقطاع التعليم تشكل حوالي 21 في المائة تقريباً منذ عام 2018، لضمان حصول جميع تلاميذ المدارس الحكومية على التعليم الأساسي والثانوي، والحصول مجاناً على الكتب المدرسية المتعلقة بالمواد الأساسية والوجبات المدرسية. وفيما يتعلق بالوجبات المدرسية، وفرت الحكومة الغذاء لأكثر من 300 000 تلميذ في عام 2020، بالإضافة إلى جهود شركاء التنمية في هذا الصدد. وقد استفاد من هذه المبادرة نحو 2,5 مليون تلميذ، ووفرت على الآباء ما يقدر بمبلغ 500 دولار سنوياً لكل تلميذ مستفيد، واقتربت بتوفير خدمة حافلات مدرسية مجانية لجميع البلديات الرئيسية على مستوى المقاطعات. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية، تجاوزت 135 في المائة في عامي 2019 و 2020، مقارنة بنسبة 109 في المائة في عام 2018.

ولا تزال جهود البلد فيما يتعلق بالهدف 16 (السلام والعدالة وبناء مؤسسات فعالة) جديرة بالثناء أيضاً. وعلى الصعيد الدولي، يواصل البلد توفير القيادة لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، التي حصلت على مركز مراقب لدى الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2019 من أجل حشد المزيد من الدعم لنقل هذه المجموعة من طور الهشاشة إلى طور التنمية المستدامة. وتشارك سيراليون أيضاً في رئاسة الحوار

الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، خرج البلد من جدول الأعمال الرسمي للجنة بناء السلام بوصفه تشكيلة قطرية مخصصة، مما يدل على إحراز تقدم ملحوظ نحو بناء القدرة على الصمود والتنمية المستدامة. وعلى الصعيد الوطني، زادت الحكومة جهودها الرامية إلى إنشاء اللجنة المعنية بالسلام والتماسك الوطني المقرر تأسيسها، وتم سن مشروع قانون في البرلمان لهذا الغرض. وقد خطا قطاع العدالة خطوات سريعة في تعزيز إمكانية لجوء الفئات المحرومة إلى القضاء. وبفضل إنشاء مجلس المساعدة القانونية في عام 2015، بلغ عدد المستفيدين مجانا من خدمات التمثيل القانوني والمشورة والخدمات ذات الصلة ما مجموعه 413 169 شخصا في عام 2020 (بمن في ذلك الأشخاص المحتجزون قبل المحاكمة والسجناء)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 93 في المائة منذ عام 2018. وشملت المسائل التي اتخذ المجلس إجراءات بشأنها حقوق الطفل والمرأة، والمنازعات على الأراضي، والقضايا الجنائية، بما في ذلك العنف العائلي والاعتصاب وجرائم الأحداث. وحظيت المجتمعات الريفية باهتمام خاص. ولتعزيز ذلك، ارتفع عدد القضاة وأعضاء الهيئات القضائية في البلد من 63 إلى 77 منذ عام 2019.

ولا بد من إعطاء الأولوية للتعليم (الهدف 4) والعدالة (الهدف 16) لتحقيق الأهداف الأخرى، مثل الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة)، فضلا عن الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين). وعلى سبيل المثال، تكتسي زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء بوصفها استحقاقا وحاجة أساسية أهمية محورية من أجل القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية داخل البلد، الذي تقدر نسبته حالياً بـ 86,3 في المائة، وفقر الدخل في المناطق الريفية، الذي يقدر بنسبة 73,9 في المائة، مقارنة بنسبة 37,6 في المائة و 34,8 في المائة في المناطق الحضرية على التوالي. وسيؤدي تخفيف عبء الرسوم المدرسية عن كاهل الأسر المعيشية الفقيرة إلى زيادة فرص حصولها على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والاستثمار في الأعمال التجارية الصغيرة بما يتفق مع الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) وحتى الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف 13 (العمل المناخي). وبالإضافة إلى ذلك، واصلنا الحفاظ على التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي وحققنا التكافؤ في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

وفيما يتعلق بتوطيد أهداف التنمية المستدامة، قامت الحكومة بتنشيط هياكل تنسيق التنمية في المقاطعات، إلى جانب توسيع نطاق نموذج "عملية التخطيط على مستوى القاعدة"، الذي يدمج التخطيط على مستوى الزعامات القبلية وعلى مستوى القرى في عمليات التخطيط على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد الوطني.

وفيما يتعلق بالشراكات وتمويل التنمية (الهدف 17)، تم العمل على تنفيذ مجموعة من المبادرات، استُرشد فيها إلى حد كبير بالمعلومات المتوفرة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن بين هذه المبادرات ما نقوم به حالياً من تنفيذ مشروع لتعزيز تعبئة الموارد المحلية بغرض تمويل أهداف التنمية المستدامة، ولذي يهدف إلى دفع عجلة الابتكار في تحصيل وإدارة الإيرادات المحلية على المستويين المركزي والمحلي، ورسملة القطاع المالي من خلال نشر الرقمنة ومحو الأمية المالية.

وفيما يتعلق بالتحديات، شهدت الحكومة تناقصا في الإيرادات المحلية، وكان ذلك في الغالب نتيجة لجائحة كوفيد-19، الأمر الذي أعاق بشدة سير عمليات القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، سيكون تخفيف عبء الديون وإلغاؤها عاملين حاسمين في الحفاظ على تمويل أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الجهود الجارية لتعزيز الإدارة المالية العامة في المجل.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

الالتزام بخطة عام 2030 وبإعادة البناء بعد الجائحة بما يتماشى مع مبادئها

أكدت إسبانيا من جديد التزامها بأهداف التنمية المستدامة من خلال اعتماد استراتيجيتها للتنمية المستدامة لعام 2030، وهي إطار عمل سيمكّن من التعجيل بالتحول الهيكلي اللازم لجعل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حقيقة واقعة، داخل حدودها وخارجها على السواء. وتمثل الاستراتيجية اتفاقاً سياسياً واجتماعياً رئيسياً لضمان أن يشمل التعافي من أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحولاً اجتماعياً وإيكولوجياً يضع الاستدامة وحقوق الناس في صميم الإجراءات المتخذة. ومن شأن ذلك أن يضع الالتزام الوارد في خطة العمل المتعلقة بتنفيذ خطة عام 2030، التي قدمتها إسبانيا في أول استعراض وطني طوعي لها في عام 2018، موضع التنفيذ.

وحددت استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030 ثمانية "تحديات قطرية" باعتبارها التحديات الرئيسية التي يتعين التصدي لها. وسيتم ذلك من خلال ثماني سياسات لتسريع التنمية المستدامة، يتم وضعها باستخدام منظور متعدد الأبعاد ومتعدد المستويات بهدف تمكينها من تحقيق تأثير مطرد على كل من المدى المتوسط والطويل. وصممت هذه السياسات على نحو يتيح إمكانية معالجة مسائل مثل الفقر وعدم المساواة من خلال اتباع نهج شامل، مع التركيز بوجه خاص على المسائل التي تؤثر على النساء والأطفال والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، من بين فئات أخرى؛ وعدم وجود حقوق اجتماعية مضمونة وعدم القدرة على ممارسة هذه الحقوق فعلياً؛ والحاجة إلى وضع حد لانعدام الأمن الوظيفي من خلال خلق فرص عمل جيدة. وتمثل الاستراتيجية التزاماً باتخاذ إجراءات حاسمة بشأن مسائل البيئة والمناخ، وفقاً للالتزامات الدولية مثل اتفاق باريس، وبحفز عملية تحويل النظام الاقتصادي، بما من شأنه تحسين الخدمات العامة وتعزيز الحقوق، من أجل ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وتعيد الاستراتيجية أيضاً تأكيد التزام إسبانيا بجعل العولمة أكثر عدلاً وديمقراطية واستدامة، من خلال التزامها بتعزيز تعددية الأطراف مع وجود الأمم المتحدة في صميم الجهود المبذولة.

وتعكس استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030 أيضاً التزاماً بتحقيق الاتساق في سياسات التنمية المستدامة، بوصفه مبدأً توجيهياً لجميع الإجراءات، وبمواصلة بذل الجهود الرامية إلى مواءمة الميزانيات واللوائح مع أهداف التنمية المستدامة. وتكفل الاستراتيجية أيضاً المساءلة المستمرة من خلال تقديم تقارير مرحلية سنوية. وأخيراً، تشجع الاستراتيجية على زيادة مساهمة الجهات الفاعلة غير الحكومية في النهوض بخطة عام 2030.

الحكومة

يتجلى تجديد إسبانيا التزامها بوضع التنمية المستدامة في صميم إجراءاتها الحكومية في إنشاء وزارة الحقوق الاجتماعية وخطة عام 2030، التي تتمتع بسلطات تنفيذية تتعلق بوضع وتنسيق الإجراءات الرامية إلى تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع نظام شامل للحكومة يشمل ثلاثة مستويات تكميلية للتنسيق تتمثل في: اللجنة التنفيذية الحكومية المعنية بخطة عام 2030، لتعزيز الحوار والتنسيق بين الوزارات؛ والمؤتمر القطاعي المعني بخطة عام 2030، الذي يتيح التنسيق مع

المستويات الحكومية دون الوطنية، وبالتالي تعزيز توطيد الأهداف؛ ومجلس التنمية المستدامة، وهو هيئة استشارية وتعاونية يشارك فيها 60 ممثلاً عن القطاع الخاص والنقابات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. ويكمل نظام الحوكمة الشامل هذا العمل البرلماني الأساسي الذي يُضطلع به من خلال اللجنة المشتركة المعنية بتنسيق ورصد الاستراتيجية الإسبانية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يضمن اتباع نهج شامل إزاء الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030.

إعداد استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030 بطريقة تشاركية

وُضعت استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال عملية قوامها المشاركة والتشاور على نطاق واسع، بمشاركة مختلف هيئات نظام الحوكمة، بما أتاح التوصل إلى توافق قوي في الآراء بشأن خريطة الطريق المشتركة لتنفيذ خطة عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت ست مشاورات محددة لجمع المساهمات المقدمة من الأطفال والمراهقين والشباب والحركات الاجتماعية والكيانات المحلية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الثقافية.

السويد

[الأصل: بالإنكليزية]

يستند الاستعراض الوطني الطوعي للسويد لعام 2021 إلى التقدم الذي تحرزه منذ عام 2017 في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا.

مضي السويد قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع بقاء بعض التحديات.

تنبؤ السويد مكانة إيجابية فيما يتعلق بتنفيذها خطة عام 2030. وإن الأوضاع السلمية والديمقراطية، والأهداف الوطنية الطموحة للانتقال المستدام، والانفتاح على التعاون مع الآخرين في الداخل والخارج، ومناخ الأعمال الدينامي، أمور أدت معاً إلى إرساء أساس قوي للتنمية المستدامة والرفاه. وتحتل السويد مركزاً متقدماً في العديد من المقارنات الدولية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. بيد أن عواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعوق التقدم وتفاقم التحديات القائمة. وتتزايد أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في السويد. ويتعرض الشباب لمزيد من التحديات المتعلقة بالصحة العقلية والعنف وتسلط الأقران. وتواجه السويد أيضاً تحديات تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والانتقال إلى اقتصاد دائري.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإجراءات المعجلة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإجراءات المعجلة ما يلي:

- الالتزام السياسي باتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة - في كانون الأول/ديسمبر 2020، وافق البرلمان السويدي على مشروع قانون حكومي يهدف بشكل شامل إلى تنفيذ خطة عام 2030 حيث ستتخذ السويد خطة عام 2030 لتحقيق التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً من خلال الأخذ بسياسة متسقة على المستويين الوطني والدولي. وسيسترشد في التنفيذ بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" المنصوص عليه في الخطة.
- الوفاء بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب - السويد ملتزمة بالوفاء بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وهو التزام بإعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومعالجة أوجه عدم المساواة داخل

البلدان وفيما بينها، وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، وتعزيز التمكين والمشاركة، والانتقال نحو اقتصادات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والقدرة على الصمود والحياد مناخياً. وعلاوة على ذلك، ترى السويد أن تعزيز الحد من الفقر المتعدد الأبعاد، والحوار الاجتماعي، والعمل اللائق أمور بالغة الأهمية، وكذلك تحسين البيانات لرصد التقدم المحرز في الامتثال للمبدأ المذكور.

- **أخذ وجهات نظر الأطفال والشباب في الاعتبار** - تكتسي وجهات نظر الشباب ومشاركتهم وابتكاراتهم أهمية كبيرة لتنفيذ خطة عام 2030. وتشمل المسائل التي تحظى باهتمام الشباب السويدي البيئة والمناخ، والمساواة بين الجنسين، ومنع القمع والتمييز.

- **اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره** - تشارك جهات فاعلة متعددة في السويد في تنفيذ خطة عام 2030. وتعمل الوكالات الحكومية والمجالس البلدية معا لتنفيذ خطة عام 2030. وتساهم الأوساط البحثية في أحدث البحوث والابتكارات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويمهد المجتمع المدني الطريق لذلك من خلال جهوده الخاصة ومن خلال دفع صانعي القرارات إلى العمل. وتحتل دوائر الأعمال موقع الصدارة في دمج خطة عام 2030 في نماذج أعمالها وتحفيز الابتكار. وتسعى النقابات سعياً حثيثاً إلى إجراء حوار اجتماعي ووضع شروط عمل لائقة.

- **التركيز على الصعيد المحلي** - تؤدي المجالس البلدية والمناطق دوراً هاماً في تنفيذ خطة عام 2030. وتوضع أهداف التنمية المستدامة موضع التنفيذ ويجري تطوير الابتكارات واختبارها على الصعيد المحلي، بما يسهم بدوره في التنفيذ على الصعيدين الوطني والعالمي. وبالاقتتران مع الاستعراض الوطني الطوعي للسويد، أجرت الرابطة السويدية للسلطات المحلية والمناطق استعراضاً طوعياً على مستوى المناطق. وأجرت أيضاً كل من هيلسنغبورغ ومالمو وستوكهولم وأوبسالا استعراضات محلية طوعية لأول مرة.

- **التركيز على الصعيد العالمي** - ستظل السويد صوتاً قوياً لتنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد العالمي، وستكون شريكا موثقاً به في جميع أنحاء العالم. وستعمل السويد على إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة في أعقاب جائحة كوفيد-19. ويُعد التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية أموراً ضرورية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وقد زادت السويد التمويل المخصص للتصدي لتغير المناخ، وكشفت جهودها لحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وستواصل السويد التركيز على الصحة العالمية، بما في ذلك التوزيع العادل للقاحات. وستدافع السويد دائماً عن الديمقراطية وسيادة القانون والمساواة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

- **تمويل التنمية** - السويد من أكثر المساهمين سخاء في تقديم المعونة على الصعيد العالمي، وتلتزم الحكومة بتخصيص نسبة 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلد للمساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لا تكفي. إذ يلزم وجود أشكال جديدة من الشراكة والتمويل الابتكاري، ويجب تعزيز تعبئة الموارد المحلية. وينبغي معالجة عجز البلدان المنخفضة الدخل عن تسديد الديون من خلال إشراك جميع الجهات الدانئة من الدوائر الرسمية والقطاع الخاص. وثمة حاجة إلى تحويل التدفقات المالية عن طريق اعتماد أدوات مالية خضراء ووقف الاستثمار في الوقود الأحفوري.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]

تولي تايلند أهمية كبيرة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما في سياق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ تقديم تقريرها الرسمي السابق في عام 2017، خطت تايلند خطوات كبيرة نحو تحقيق جميع الأهداف السبعة عشر. ومع ذلك، وكما هو الحال في بلدان أخرى، كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر سلبي على اقتصادنا ومجتمعنا وأعاقت جهودنا الرامية لتحقيق الأهداف.

ولن يتأتى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في سياق عقد العمل والجائحة، دون إحداث تغيير جذري يفرضي إلى التحول وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويسلط الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2021 الضوء على قيام تايلند بتطبيق "فلسفة اقتصاد الاكتفاء"، بوصفها نهجا نابعا من الداخل يركز على تمكين الإنسان والقدرة على الصمود والحفاظ على البيئة، إلى جانب تطبيق التكنولوجيا والحكمة المحلية لدى التصدي للتحديات الإنمائية وتعزيز جهود الإنعاش. ويؤكد الاستعراض أهمية اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره وأهمية ترابط الأهداف، مع عرض أمثلة بارزة للأدوار التي يضطلع بها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وشبكات الشباب والمواطنون العاديون في النهوض بالأهداف على الصعيد الوطني. وأتاح الاستعراض نفسه الفرصة لأصحاب المصلحة للمشاركة ومناقشة سبل تنفيذ الأهداف.

وبعد مشهد أهداف التنمية المستدامة في تايلاند مشهداً راسخاً. وقد أدمجت الأهداف في الاستراتيجية الوطنية التي تمتد على مدى 20 عاماً، وهي الإطار الإنمائي الرئيسي للبلد. وتمثل اللجنة الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، التي يتولى رئيس الوزراء رئاستها، الآلية المركزية للنهوض بجميع الأهداف السبعة عشر. وقد عينت اللجنة جهة تنسيق حكومية لكل غاية من الغايات الـ 169، في حين تتولى لجانها الفرعية الأربع توفير القوة الدافعة لتنفيذ الأهداف، وتطبيق فلسفة اقتصاد الاكتفاء على الأهداف، وأنشطة الرصد والتقييم، وإجراء التقييمات البيئية. وتوفر خريطة الطريق التي وضعتها تايلند لأهداف التنمية المستدامة مخططاً يهدف إلى المضي قدماً في ستة مجالات رئيسية، هي تكامل السياسات واتساقها، والآليات التمكينية، والشراكات، والمشاريع النموذجية، والرصد والتقييم، وإنكاء الوعي.

وتغطي النقاط البارزة الرئيسية للاستعراض الوطني الطوعي الجديد جميع القطاعات. وقد حققت تايلند نجاحاً كبيراً في القضاء على الفقر المدقع كجزء من الهدف 1، وهي ملتزمة بوضع مؤشر وطني للفقر المتعدد الأبعاد. وتساهم المشاريع الرامية إلى تحسين التغذية لأطفال المدارس والأمن الغذائي في تعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 2. وفيما يتعلق بالهدف 3، فإن للتغطية الصحية الشاملة والمتطوعين الصحيين القرويين في البلد دوراً أساسياً في إدارة أزمة كوفيد-19 بفعالية. وفيما يتعلق بالهدف 4، جرى توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تقديم الدعم المالي للطلاب الفقراء من خلال استخدام الأدوات الرقمية وصندوق المساواة في التعليم. وتشكل مبادرات المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التصدي للعنف العائلي، حجر الزاوية في تنفيذ تايلند للهدف 5.

وتشكل زيادة فرص الوصول إلى مصادر المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي أبرز مجالات التركيز فيما يتعلق بالهدف 6. ويجري تطوير شبكة ذكية لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وفقاً للهدف 7. ويستمر تعزيز قدرات القوى العاملة لتلبية احتياجات الاقتصاد العالمي، كجزء من الهدف 8. ويؤدي تعزيز

نموذج الاقتصاد البيولوجي - الدائري - الأخضر، من خلال وضع هياكل أساسية مستدامة، إلى النهوض بالهدف 9. ولدعم تحقيق الهدف 10، قامت الحكومة بإنشاء منصة لرسم خريطة الشعب التايلندي وتحليل بياناته بهدف المساعدة في تحديد الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى الدعم، في حين توفر مشاريع مثل *Baan Mankong* (أي "السكن الآمن") الدعم للمجتمعات المحلية الفقيرة في الحصول على سكن آمن ومستدام، كجزء من الهدف 11.

وفيما يتعلق بالأهداف 12 و 13 و 14 و 15، اتخذت تايلند إجراءات تتعلق بتغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وعززت الجهود الرامية إلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وزادت مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة المناطق الحرجية. وتركز تايلند، في تنفيذ الهدف 16، على تعزيز الإنصاف والمساواة في اللجوء إلى القضاء بالنسبة للجميع والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة الفساد. وأقامت تايلند شراكات فعالة مع جميع القطاعات، تمشيا مع الهدف 17، بما في ذلك المجتمع المدني وشبكات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وخارج حدودنا، قمنا بتوسيع دورنا كشريك في التنمية لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات مع البلدان المجاورة والبلدان في المناطق الأخرى.

وتلك هي بعض الأمثلة لتنفيذ تايلند أهداف التنمية المستدامة. ونهدف إلى الاستفادة من زخم الاستعراض الوطني الطوعي لضمان اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره ونحن نمضي قدما. وإذ نأخذ بفلسفة اقتصاد الاكتفاء كمسار لنا، فإن تايلند واثقة من أن تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للجميع أصبح في متناول اليد.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]

وفقا لالتزامات تونس المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تقدم تونس تقريرها الوطني الطوعي الثاني لعام 2021، وتؤكد من جديد عزمها وتصميمها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من الظروف الصعبة للغاية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وقد بدأ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس باعتماد أول خطة تنمية بعد الثورة (2016-2020). وتتماشى هذه الخطة مع 80 في المائة من الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة.

وأحرزت تونس، وهي ديمقراطية فتيّة انبثقت من حوار وطني مفتوح يشمل للجميع، تقدماً في مجال الديمقراطية. وأجرت انتخابات رئاسية وتشريعية في أواخر عام 2019 في أجواء من الحرية والشفافية.

وتتوفر خدمات الكهرباء والمياه الصالحة للشرب في جميع أنحاء البلد تقريبا. والمواظبة على الدراسة إلزامية ومتاحة مجاناً للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 16 عاما، وقد بلغ معدل الالتحاق بالمدارس للأطفال في سن السادسة 99,5 في المائة للعام 2020/2019.

وتكفل الدولة حصول الفئات الضعيفة على خدمات الرعاية الصحية. ففي عام 2020، استقادت 263 000 أسرة من برنامج الرعاية الطبية المجانية وتلقت 470 000 أسرة الرعاية الطبية بتكلفة مخفضة.

ومنذ اعتماد قانون الأحوال الشخصية في 13 آب/أغسطس 1956، تعتبر إنجازات المرأة التونسية إنجازا مجتمعيا لا يمكن عكس مساره. وتوجد هياكل قانونية ومؤسسية تهدف إلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وتحل تونس المرتبة الثانية في العالم من حيث النسبة المئوية للنساء خريجات مؤسسات التعليم العالي في برامج العلوم.

وأنشئت لجنة فنية وطنية لضمان التنسيق والرصد والتقييم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وتتألف اللجنة من جهات تنسيق قطاعية حكومية معنية بأهداف التنمية المستدامة، وممثلين عن المنظمات الوطنية، ومسؤولين منتخبين محليين، وبرلمانيين، وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأكاديميين. وتدعم اللجنة أفرقة عاملة معنية بالأهداف، جرى إنشاؤها داخل كل وزارة. ودشنت وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بوابة لأهداف التنمية المستدامة في عام 2021، وهي بمثابة منصة للنقاش وتبادل الآراء.

وطورت تونس رؤيتها لعام 2030، واستراتيجية إنمائية مرتبطة بتلك الرؤية، وخطة تنمية خمسية للفترة 2021-2025.

ومن أجل ضمان مشاركة ودعم جميع الجهات صاحبة المصلحة، أنشئت لجان إقليمية تحت إشراف المجالس الإقليمية للمحافظات ولجان قطاعية على مستوى الوزارات. وبدأت هذه اللجان عملها في أوائل آب/أغسطس 2020، وفقا للتعميم الصادر عن رئيس الحكومة.

واتخذت تونس إجراءات للتخفيف من آثار الموجة الأولى لجائحة كوفيد-19. فقد نفذت تدابير الإغلاق الشامل، التي خففت الضغط على نظام الرعاية الصحية. ونفذت أيضا مجموعة من الإجراءات لضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية العامة الأساسية. وأنشئ صندوق خاص (الصندوق 18-18) لجمع التبرعات وتعزيز القطاع الصحي.

ومن أجل دعم الفئات الضعيفة، قدمت الحكومة إعانات إلى 260 000 أسرة محتاجة، و 370 000 أسرة منخفضة الدخل، و 140 000 فرد ممن يحصلون على معاشات تقاعدية منخفضة، و 301 000 فرد من ذوي الدخل الوظيفي المتغير. ووضعت أيضا خطة تتضمن 23 تدبيرا لدعم المنشآت التجارية في مواجهة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك إنشاء صندوقين استثماريين بمبلغ 500 مليون دينار تونسي لكل منهما.

ولم تكن إدارة الموجتين الثانية والثالثة للجائحة على نفس القدر من الفعالية، وتدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصادية. ولم تبدأ حملة التطعيم حتى أوائل آذار/مارس 2021.

وقد كان لجائحة كوفيد-19 آثار شديدة. فقد انكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 8,8 في المائة في عام 2020. وأدى ذلك بصورة مباشرة إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية، وزيادة في عجز الميزانية وفي الدين العام، وارتفاع مقلق لمستوى البطالة، وزيادة في الفقر، وانخفاض في الاستثمار.

ولا يزال هناك عدد من التحديات التي يتعين على تونس التغلب عليها، بما في ذلك الفقر بمختلف أشكاله، والبطالة، ولا سيما في صفوف الخريجين الشباب، وأوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة، والتفاوتات بين المناطق. وستكون تلك التحديات من الأولويات المحددة في خطة التنمية الخمسية للبلاد.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

في عام 2020، تولت إدارة جديدة قيادة أوروغواي. ويتمثل هدفها في إجراء سلسلة من التحولات الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لكل فرد في البلد.

ويستند الإطار الاستراتيجي لتحقيق أهدافها في السنوات المقبلة إلى الأولويات التالية: (أ) الانتقال إلى اقتصاد ابتكاري يولد فرص العمل ويضمن استدامة التنمية؛ و (ب) إحداث تحول في مؤسسات الدولة يجعل الدولة تؤدي عملها بكفاءة، ويمنحها وجوداً في جميع أنحاء الإقليم، ويكفل مساءلتها أمام المواطنين؛ و (ج) وضع سياسات عامة تكفل حصول كل فرد على التعليم الجيد والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية؛ و (د) إرساء مجتمع يعزز التنمية وحقوق الشعب ولا يترك أحداً خلف الركب.

وتستند الأولوية الاستراتيجية الأولى إلى رؤية للنمو الاقتصادي تضمن الاستدامة وتحمي الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وتتسم بالقدرة على مواجهة آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها.

ومن بين الأولويات تدريب المواطنين وتطوير قدراتهم بشكل كامل. وما لم يتم ذلك، سيكون من المستحيل تحقيق التنمية الفردية، ناهيك عن التنمية الجماعية.

وتشمل هذه الأولوية الاستراتيجية أيضاً التزاماً بتطوير الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الاجتماعية والمجتمعات المحلية والأسر، بوصفها قوى محركة للتنمية.

وتجمع هذه الأولوية الاستراتيجية أيضاً بين الجهود التي ما فتئ البلد يبذلها من خلال الابتكارات التنظيمية، وإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات العامة، وتنفيذ السياسات والبرامج، والإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وغاياتها الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية القادرة على الصمود)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والأهداف 6 و 7 و 13 و 14 و 15 المتعلقة بالاستدامة البيئية، والهدف 17 المتعلق بالشراكات من أجل التنمية، والهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

أما الأولوية الاستراتيجية الثانية ("دولة تؤدي عملها بكفاءة، ولها وجود في جميع أنحاء الإقليم، وتخضع للمساءلة أمام مواطنيها")، فتعكس بقدر أكبر اثنتين من أولويات خطة عام 2030 وهما: المكانة المحورية للناس، والسلام (بناء مجتمعات سلمية).

وإن تحسين قدرات الدولة على إدارة موارد المواطنين وتعظيم فعاليتها وكفاءتها سيكون له بالضرورة أثر بيئي واقتصادي، وبالتالي سيسهم في أولويتين أخريين من أولويات خطة عام 2030 وهما: الازدهار، والكوكب.

ويتعلق المجال الثالث ذو الأولوية بتنمية القدرات ورفاه السكان. وهو يتصل بالسياسات والبرامج الاجتماعية التي يتمحور حولها بناء منظومة أو نظام الرعاية الاجتماعية. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الإصلاحات في مجالي التعليم والضمان الاجتماعي. وتهدف هذه الإنجازات إلى التغلب على العديد من المشاكل التي تجعل من الصعب تحقيق الاستفادة القصوى من قدرات البلد، كما تهدف إلى الإسهام في التنمية المستدامة للمجتمع.

وسيُسهم إصلاح نظام التعليم ليس فقط في تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، بل أيضا في تحقيق الغايات المتصلة بالعمالة المدرجة في إطار الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة. والإجراءات التي يجري تعزيزها لتدعيم نظام الضمان الاجتماعي ستسهم في تحقيق مختلف الغايات المدرجة في إطار الأهداف 1 و 8 و 10.

وترتبط الإجراءات البرنامجية التي ستنفذ في إطار المجال الرابع ذي الأولوية ("إرساء مجتمع يعزز قدرات الشعب ولا يترك أحدا خلف الركب") بركيزتين من ركائز خطة عام 2030 أو مبدئين من مبادئها، هما السلام والشمولية من أجل التنمية، حيث تشير بعض النتائج إلى القضاء على جميع أشكال أو مظاهر العنف القائم على نوع الجنس (تجاه النساء والفتيات). وبذلك ستسهم تلك الإجراءات في تقدم البلد نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المجالات.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

أحرزت زمبابوي تقدما كبيرا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مدعومة بأطر السياسات التالية: خطة زمبابوي للتحويل الاجتماعي الاقتصادي المستدام (2013-2018)، والبرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار (2018-2020)، والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأولى الحالية (2021-2025)، ورؤية البلد لعام 2030. وتم تعميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في جميع عناصر رؤية عام 2030 لتيسير التنفيذ والرصد والتقييم بصورة مشتركة. وفيما يلي المسائل الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الوطني الطوعي الذي أجرته زمبابوي لعام 2021:

1 - بناءً على إطار تنفيذ وتنسيق أهداف التنمية المستدامة المقدم في الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2017، تواصل الحكومة تعزيز الإطار المؤسسي عن طريق إنشاء أمانة مكرسة لتنسيق تنفيذ الأهداف ورصدها وتقييمها. ومن بين التحسينات الأخرى في الهيكل المؤسسي مواءمة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأولى مع الأهداف، فضلا عن التنسيق وتبادل المعلومات في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأولى ومجموعات تنفيذ الأهداف. وسيُضطلع بأنشطة رصد الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأولى وتقييمها من خلال نظام إلكتروني لإدارة الأداء يشمل الحكومة بأسرها؛

2 - وتسلم الحكومة بأن التنمية لن تكون مستدامة إلا إذا كانت شاملة للجميع، وتدمج مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في جميع أطر سياساتها الإنمائية. وتلتزم الحكومة بمواصلة ترسيخ الطابع المؤسسي للنهج التي تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها. ويشكل السعي إلى وضع استراتيجية إنمائية شاملة، وبناء القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحقيق القيمة المضافة وإغناء الخامات، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتشجيع الاستثمار، وتطوير الهياكل الأساسية، عوامل تمكينية رئيسية لتحقيق رؤية البلد لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ولتحسين الهياكل الأساسية والخدمات دور أساسي في تحقيق الأهداف. وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية والمرافق العامة، تشمل المجالات ذات الأولوية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأولى الطاقة، والمياه والصرف الصحي، والإسكان، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل؛

3 - وسيكون تعزيز تعبئة الموارد المحلية بمثابة دعامة أساسية في مزيج مصادر التمويل الذي نخصه لتمويل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأولى وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مصادر التمويل التقليدية، مثل القروض والمنح والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، تركز الحكومة على وقف التدفقات المالية غير المشروعة من خلال سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الفساد، وبناء القدرات في المؤسسات ذات الصلة، مثل لجنة مكافحة الفساد في زيمبابوي وهيئة الإيرادات في زيمبابوي. وستُعطي الأولوية لتعزيز القدرة التنافسية للبلد وتدفعات الاستثمار، بالاستفادة من تحويلات المغتربين وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

4 - وقد سُجل تقدم في مجال الحد من جميع أشكال العنف والوفيات المرتبطة به. وتحقق ذلك عن طريق تنظيم حملات توعية بشأن الاستغلال والاتجار بالأشخاص وجميع أشكال العنف ضد الفئات الضعيفة؛ وتعزيز وجود أجهزة إنفاذ القانون بشكل بارز في الأماكن التي تنتشر فيها الجريمة؛ وإنشاء لجان معنية بمنع الجريمة وإرساء السلام. وتؤدي مواءمة القوانين مع الدستور، وزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء لفائدة الجميع، وسن قوانين جديدة تعزز حقوق الإنسان، إلى زيادة ترسيخ سيادة القانون. وقد أدى تحسين التنسيق والتعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين وأعضاء قطاع العدالة والمجتمع المدني والمجتمع المحلي إلى الحد من التفكك والعمليات الموازية؛

5 - ويشجع البلد ارتفاع الإنتاج والإنتاجية في الميدان الزراعي عن طريق تحسين استخدام الأراضي والمياه والأخذ بالابتكارات الزراعية المراعية للمناخ، مثل *pfumvudza/intwasa* (الزراعة غير المتأثرة بالمناخ)، بدعم من الحكومة والقطاع الخاص. ويندرج تحسين الإنتاج والإنتاجية في الميدان الزراعي في إطار تحقيق الأهداف 1 و 2 و 5 و 8 عن طريق زيادة الناتج الزراعي، والمداخيل، ومشاركة المرأة، والإنتاجية من الزراعة إلى صناعات تجهيز المنتجات الزراعية. كما يلي المخطط الرئاسي للمدخلات احتياجات الفئات والمجتمعات المحلية المهمشة التي تعاني من نقص الموارد؛

6 - وأحرز تقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال مواصلة الاستثمار في الهياكل الأساسية للصحة العامة، والمعدات، وتدريب الموظفين الصحيين، وشراء الأدوية واللوازم الطبية وتوزيعها، فضلاً عن وضع واستعراض الأطر القانونية والسياساتية المتصلة بالصحة. وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة وفيات الأمهات، وانخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وانخفاض عام في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وتحققت زيادة في فرص الحصول على التعليم من خلال البرامج الشاملة للجميع، والهياكل الأساسية، وتنمية رأس المال البشري، والابتكار. وجرى تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في معظم الأطر التشريعية والسياسات وبرامج التمكين في البلد، ما أدى إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار وتحسين فرص حصولها على الموارد الإنتاجية والمالية؛

7 - وحكومة زيمبابوي ملتزمة بدعم العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق، ومعالجة العمالة غير الرسمية والطابع العرضي للعمل وتدهور قيمة مرتبات العمال وأجورهم. وستؤدي دوافع المشاركة واستئناف المشاركة، دعماً للتحويل من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الاقتصادية، إلى تحسين صورة البلد، وتعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي، والنهوض بالتجارة والاستثمار، ونحن نخطو صوب رؤية عام 2030.